





كتاب فرائد



الابن كسب القلب ولين احوال ست النصف للواحدة والثلاث للثنتين
فصار اخذ عدم بناء الصليب ولين التسع مع الواحدة الصليبية تكملة
لثنتين ولا يترن مع الصليبيين الا ان يكون كذا ترن او غل من ترن غل
فيعضرون والباقين منهم للذكور غل حفظ الانثيين ويحفظون بالابن ولو ترك
ثلاث بنات ابى بعضهم غل في بعض وثلاث بنات ابى ابى آخر بعضهم
اغل في بعض وثلاث بنات ابى ابى ابى آخر بعضهم اغل في بعض لهذه
القصور

الفرع الاول	الفرع الثاني	الفرع الثالث
ابن الابن الاول	ابن الابن الثاني	ابن الابن الثالث
ابن علي بن قبا اول	ابن علي بن قبا ثاني	ابن علي بن قبا ثالث
ابن علي بن قبا ثاني	ابن علي بن قبا ثاني	ابن علي بن قبا ثالث
ابن علي بن قبا ثالث	ابن علي بن قبا ثالث	ابن علي بن قبا ثالث
ابن علي بن قبا ثالث	ابن علي بن قبا ثالث	ابن علي بن قبا ثالث

العلياء الفرع الاول لا يوارىها احد الوطى في الفرع الاول يوارىها
العلياء الفرع الثاني السطى في الفرع الاول يوارىها الوطى في الفرع الثاني
والعلياء الفرع الثالث السطى في الفرع الثاني يوارىها الوطى في الفرع الثالث
الثالث السطى في الفرع الثالث يوارىها احد افراف هذا فنقول للعلياء
في الفرع الاول النصف والوطى مع يوارىها التسع تكملة للثنتين

الاصناف
نظر اللفظ والتبني
نظر اللفظ والتبني
نظر اللفظ والتبني

لثنتين والثلاث للتسعة الا ان يكون معهن غل فيعقبى كل واحدة وهي كما
فوق في كم يكن فانسهم وقطبي ورونة واقبالا لخوا لا واطع فاحوال التس
النصف للواحدة والثلاث للثنتين فصاعدا ومع الالف لا واطع للذكور غل
الانثيين يعرض عنصده لا سوارهم في القارة الى حيث كان الساتع مع السات
او مع بنات الابن فلو لم يجعلوا الاخوات مع البنات عنصده والاخوان لا يات
لا واطع مع كالاخوات في احوال سبع النصف للواحدة والثلاث للثنتين فصاعدا

عند عدم الاخوات لا واطع ولين التس مع الاخوات لا واطع تكملة للثنتين
ولا يترن مع الاخوات لا واطع الا ان يكون معهن غل لا فيعصبون والباق
ينهم للذكور غل حفظ الانثيين والفرق ان يعرض عنصده مع البنات
او مع بنات الابن كما فكونا وبنون الاعيان والعلات كما حفظون
بالابن وابى الابن وان غل جالا بالاتفاق وبالجد عند جند وغل
بنو العلات ايضا بالالف لا واطع واقبالا لخوا فلها احوال ثلث التس

مع الولد او ولد الابن وان غل او الانثيين في الاخوة والاخوان فصاعدا
في اي جهة كانا وثلاث الكل عند عدم هؤلاء كذا كوزين وثلاث ماضع
بعد فوضي احد الزوجين في استثنائين زوجه وابوي او زوجه وابوي
ولو كان مكان الاجبة فللام ثلث جميع حال للاعتدائى كوزي فان
لها ثلث الباقي والحدة التس لأم كانت اولاد واحدة كانت او ثلث

اي ام الام
اي ام الام
اي ام الام

الان يكون معهن غل فيعقبى كل واحدة وهي كما
فوق في كم يكن فانسهم وقطبي ورونة واقبالا لخوا لا واطع فاحوال التس
النصف للواحدة والثلاث للثنتين فصاعدا ومع الالف لا واطع للذكور غل
الانثيين يعرض عنصده لا سوارهم في القارة الى حيث كان الساتع مع السات
او مع بنات الابن فلو لم يجعلوا الاخوات مع البنات عنصده والاخوان لا يات
لا واطع مع كالاخوات في احوال سبع النصف للواحدة والثلاث للثنتين فصاعدا

عند عدم الاخوات لا واطع ولين التس مع الاخوات لا واطع تكملة للثنتين
ولا يترن مع الاخوات لا واطع الا ان يكون معهن غل لا فيعصبون والباق
ينهم للذكور غل حفظ الانثيين والفرق ان يعرض عنصده مع البنات
او مع بنات الابن كما فكونا وبنون الاعيان والعلات كما حفظون
بالابن وابى الابن وان غل جالا بالاتفاق وبالجد عند جند وغل
بنو العلات ايضا بالالف لا واطع واقبالا لخوا فلها احوال ثلث التس

مع الولد او ولد الابن وان غل او الانثيين في الاخوة والاخوان فصاعدا
في اي جهة كانا وثلاث الكل عند عدم هؤلاء كذا كوزين وثلاث ماضع
بعد فوضي احد الزوجين في استثنائين زوجه وابوي او زوجه وابوي
ولو كان مكان الاجبة فللام ثلث جميع حال للاعتدائى كوزي فان
لها ثلث الباقي والحدة التس لأم كانت اولاد واحدة كانت او ثلث

اي ام الام
اي ام الام
اي ام الام

[illegible]

يقع اذا كان جده
احد من الابوين والاب
معتق جده لا يعتق
اولى من ابويه

عصبة مع البنت اولى من الاب والابن الابن الابن الاب

وكذلك الحكم في اعمام ابنته في اعمام ابية ثم في اعمام جده **واما العصبة**

ابن الصليبية
الابن والابن والابن

بغيره فاربعة من النوة وهن اللاتي فرضهن الرضوخ والثلثان بغير عصبة

الابن بطريقه في ابويه واخوته لابويه واخوته لابويه

باخوتهن كما فكونا في حالاتهن وهي لا فرض لهما من الاناث واخوته

عصبة لا نصير عصبة باخوتها كالعمة والعمة المالكة للعمة دون العمة

واما العصبة مع غيره كذا في نصير عصبة مع انثى اخرى كالانثى

مع البنت كما فكونا آخر العصباء وهو حوال العتاقة ثم عصبة على

اي جعلوا الاموات في البنت عصبة

الترتيب الذي فكونا في القول عدم الولاء لجهة كل جهة النسب والاشياء للاب

عصبة
عصبة
عصبة
عصبة

من ورثة المعتق لقوله عليه السلام ليس في الولاء الا ما اعتق

اي خلاصه

اي انما كان المعتق ذكرا او انا
معتق ذكرا او انا
الابن

ما اعتق واعتق في اعتق اولاد ابويه او كاتري كاتري او ذكرا

او ذكرا من ذكرا او ذكرا من ذكرا او ذكرا من ذكرا

اي انثى
اي انثى

المعتق وابنه غدا به هو مدس الولاء للاب والباقي للابن ولو ترك

ابن المعتق وجده الولاء كله للابن بالاتفاق ومن ملكوا رحم محرم

اي انثى

منه غنق عليه ولاؤه كالثلاثين للكسرى ثلثون دينار او للصغرى

عشرون دينار فاكثر تا اباها بالحقان ثم يات الاب ولو ترك

ثلاثا فالثلاثين ينهن اثلاثا بالعرض والباقي بين شترين الاب

في جنة الوفية

اخماسا بالولاء ثلثا خماسا للكسرى ونمسا للصغرى ونفقة في كل سنة

في جنة الولاء

الحج في نوبين حج نقصان وهو على شريعتهم

اي في عصبة الاحصاء

الحج في اللغة المنع من الخروج من شخص بوجه
في الارض شخصيا اخر غير محجوب

العدوين مماثل العدوين كون احدهما حبيبا للآخر ونحوه

الافضل في الحائرين والاربعين انفسا 2 مرتبة واحدة فان انفسا:

في واحد فلا وقع بينهما وان اتفقا في عدم فها متوافقان

في ذلك العدد في الاثنين بالنصف وفي الثلثة بالثلث وفي الاربع

بالربع هكذا الى العشرة وفيما وراء العشرة يتوافقان بخلافه اعني

في احد عشر بخلافه في احد عشر وفي ثمانية عشر بخلافه في ثمانية عشر فاعتبر هذا

مسألة في ثمانية عشر بخلافه في ثمانية عشر فاعتبر هذا

بين الشاهم والرؤوس في اربعة بين الرؤوس والرؤوس اما الثلثة

فاحدها ان كان سهام كل فريق متساوية عليهم بلاك فلا حاجة

الى الفر كاجوبين وبنين والافاضل ان يكون الكسرة على طائفة

ولكن بين سهامهم ورؤوسهم موافقة فيقدر فيكون عدم

عدم رؤوسهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عالية كاجوبين وكثريات

اورزوب و اجوبين وكثريات والثالث ان لا يكون بين سهامهم ورؤوسهم

موافقة فيقدر كل عدم رؤوسهم في اصل المسئلة كوزوب وكثريات لا واقع

واما الاربع فاحدها ان يكون الكسرة على طائفتين او اكثر ولكن بين اسعاد

رؤوسهم مماثلة فالحكم فيها ان يفر احد الاسعاد في اصل المسئلة مثل

بنات وبنات جدات وبنات اعمام والثاني ان يكون بعض الاسعاد متداخلا

في البعض فالحكم فيها ان يفر اكثر الاسعاد في اصل المسئلة كاربعة زوجات

وثلاث جدات واثني عشر غلاما والثالث ان يوافق بعض الاسعاد بعضا فالحكم

فيها ان يفر في حق احد الاسعاد من جيل الى جيل ثم يعلق في وفوق الثالث

اي ان يفر في حق احد الاسعاد من جيل الى جيل ثم يعلق في وفوق الثالث

مسألة في ثمانية عشر بخلافه في ثمانية عشر فاعتبر هذا

مسألة في ثمانية عشر بخلافه في ثمانية عشر فاعتبر هذا

فاحصل المسئلة في ثمانية النصف واربعة
ثلثة وزوب والثلثان واربعة
للاخوان ففقد عائلته ثمانية
وانكسر سهم الاخوات عليه من فقط
وبين عدم هاهن ورؤوسهم
في بين عدم هاهن ورؤوسهم
اخى الاربع وخمسة مائة ففقد
كل عدم رؤوسهم وبنات
معدلهما وبنات فصار
والثلاثين بغير
النسبة بين الثلاثة والاربعة مثل ثمانية
اربعة واثني عشر ثمانية اربعة
ثمة

مسألة في ثمانية عشر بخلافه في ثمانية عشر فاعتبر هذا

مسألة في ثمانية عشر بخلافه في ثمانية عشر فاعتبر هذا

من النقص ثم انتم في العلم على ما بالبين انكم في يومنا وكم في

مفتوحه
سبعة و اربعون
الحاصل في
عشر و اربع
الان

ثلاثة اجناس من جنس واحد غنم مكاير وبقية عاجل المشاي سرهم

[Faint handwritten Arabic script]

کتابخانه
دارالاحسان
لاہور

2015

مسئله می بر روی یکان استقامت و بهر حال صورت و احدی در میان بودن

و اما قلم صورت و احدی
و اما قلم صورت و احدی

الزنى

والمائة من الفضة وواحدة من الذهب
والفردان المسمى بمائة الفضة وواحدة من الذهب

[illegible]

اوانستای دارش الارش
ارغی الغنم

بصرف کل مانع پرہ اور نہ وقوع وان حالت اور رابع فاجعل البغی مقام

الاول والثاني معاً في النكاح والاول والثاني في النكاح

وزوال النكاح هو كذا في النكاح ولا ينعقد النكاح الا في النكاح

يزول النكاح في النكاح ولا ينعقد النكاح الا في النكاح

لذوي الارحام وبوضع المال في النكاح وفي النكاح

اصناف اربعة من النكاح في النكاح اولها بنات الابن

والنكاح الثاني بنات الابن في النكاح والاول بنات الابن

والنكاح الثالث بنات الابن في النكاح والاول بنات الابن

الاخوة لأم والنكاح الرابع بنات الابن في النكاح والاول بنات الابن

لأم والاخوال والاخالات في النكاح وكل من يولد لهم من ذوي الارحام وروى

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

والحسن بن زياد وغيره ابرار الفروع فليس كما علمهم ان اتفقت صنعة الاصول في المذكور

والاثرية او اختلفت ومحمد بن عبد الله ان الفروع ان اتفقت صنعة الاصول موافقا

لها وغير الاصول ان اختلفت صناعتهم وعلى الفروع في ان الاصول مخالفا

كما افرانز كاي بنت و بنت بنت عندهما المال بينهما المذكور في هذا الاشياء

باعتبار الابدان وعند محمد كذلك لان صنعة الاصول متفقة ولو تركت ابي

بنت و ابي بنت بنت عندهما المال بين الفروع اثلاثا باعتبار الابدان ثلثاه

للمذكور ثلثه لانه وعند محمد المال بين الاصول اعني في البطل الثاني اثلاثا ثلثاه

بنت ابي بنت نصيب ابيها ثلثه لابن بنت بنت نصيب امة وكذلك عند محمد افرانز

كان في اولاد البنات بطون مختلفة فليس كما علمهم على اول بطل اختلف في الاصول ثم

باعتبار في الابدان

ثم جعل المذكور طائفة والاثرية طائفة بعد الفروع فاما المذكور فجميع فليس كما علمهم

فروع الفروع وقيل في اولادهم وكذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

فروع الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

فروع الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

فروع الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

فروع الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

فروع الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

فروع الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

فروع الفروع وقيل في الاولاد هم كذلك اصحاب الانساب فليس كما علمهم على اختلاف

اصحاب الانساب

اصحاب الانساب

اصحاب الانساب

اصحاب الانساب

اصحاب الانساب

بلى اختلفت كما في الضف الاول وان اختلفت قرايتهم فالشك في القراءة الاب

اولاد اصحاب الفرائض فابو يوسف يعبر الاقوى ومحمد بن قيس المالكي الاقوى

ابن ابي امامه
ابن ابي امامه

وان اختلفت فرائضكم هذه الفارة

۱- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۲- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۳- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۴- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۵- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۶- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۷- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۸- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۹- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است
 ۱۰- اید و فرقی بین احوال است
 بقدر غرضه و فرقی بین احوال است

اوله عمه
اوله عمه
اوله عمه
اوله عمه
اوله عمه

وهو نفس الباب والثاني لقراءة الآم وهو نصيب منهم ^{في كل فروع} قسم

بينهم كما لو اتحدت بينهم ^{فصل} **اولا** في كل قسم

في الصف الاول اعني اولهم بالمرتبة اذ فيهم الى امتي اي جهة كان

وان استوداع الفروع الى امتي وكان خبر فواتهم متخرا في كان لقوة الرواية

فهو اول الاجماع وان استوداع الفروع الى الرواية وكان خبر فواتهم متخرا

فوليد الخبر ^{لا يكون} ^{التي} ^{بلا} ^{الاجماع} ^{اي} ^{لا} ^{المالك} ^{كل} ^{لن} ^ب

العم وان كان خبرها لا اجماع ولا خلا لا يمكن ان يكون لقوة الرواية

في ظاهر الرواية قياسا على خالفه لانه لا يستلزم كونها ولد في رحم هي اولي

لقوة الرواية في الحالة لانه مع كونها ولد الوارثة لان التبرع لمفعلي فيه

في بعض النسخ ما عدا رواية

فيه هو قوة الرواية اولي من غيرها لانه لا يورث وقال

بغيرهم كما لو لم يستلزم لانه لا يورث العبد وان استوداع الفروع

اختلفت فواتهم كما اعتبار لقوة الرواية ولا لولد العبد في ظاهر الرواية

قياسا على عمه لا وليم فانها مع كونها فوات الغايبين وولد الوارث

مع ابراهيمين فليس يورث في الحالة لا بالاولى كذا التمسك لمن يدرك

بقراءة الاب ويعبر عنهم قوة الرواية ثم ولو لم يكن له ولد في حياته

الام ويعبر عنهم قوة الرواية ثم عند ابن يوسف رخصا اعتبار كل فروع في علم

ايدان في واهم مع اعتبار عدد جهات في الفروع وعند محمد بن نعم المال على

اولي اختلف مع اعتبار عدد الفروع وجهات في الاصل كما في الصف

الاول ثم ينقل بها الحكم جهة عمود ابويه وخولتهم ثم الى اولادهم ثم الى
 جهة عمود ابويه وخولتهم ثم الى اولادهم كما في العبد **فصل**
في اخذ نصف النصف اشكال اقل النصفين اعني سواء كانا من جنس واحد
 واصحابه رحمهم الله وهو قول عامة الفقهاء وعلى القوي كما اذا ذكر
 ابنا وبنا ونحو النصفين لانه حقيق وعنده الشيعي وهو قول
 ابن عباس **في اخذ نصف النصفين** بالمنازعة واختلعا في خروج قول
 ابن عباس **في اخذ نصف النصفين** لانا من نهم وللبنت نصفهم وللنصف ثلثه
 اربع اقسام لان اخذ نصف النصفين سهمان كان فورا ونصف سهمان
 كان انثى وهذا متيقن في اخذ نصف النصفين او النصف المتيقن

من سوية في غير ذلك فلا
 ينعقد والشرع على ذلك
 بتقرير ذلك

فيقول مع نصف النصفين ثم ينقل بها الحكم جهة عمود ابويه وخولتهم ثم الى اولادهم ثم الى
 جهة عمود ابويه وخولتهم ثم الى اولادهم كما في العبد **فصل**
في اخذ نصف النصف اشكال اقل النصفين اعني سواء كانا من جنس واحد
 واصحابه رحمهم الله وهو قول عامة الفقهاء وعلى القوي كما اذا ذكر
 ابنا وبنا ونحو النصفين لانه حقيق وعنده الشيعي وهو قول
 ابن عباس **في اخذ نصف النصفين** بالمنازعة واختلعا في خروج قول
 ابن عباس **في اخذ نصف النصفين** لانا من نهم وللبنت نصفهم وللنصف ثلثه
 اربع اقسام لان اخذ نصف النصفين سهمان كان فورا ونصف سهمان
 كان انثى وهذا متيقن في اخذ نصف النصفين او النصف المتيقن

من سوية في غير ذلك فلا
 ينعقد والشرع على ذلك
 بتقرير ذلك

حالة فالمسألة في اربعة عشر على تقدير ان الحمل في

في سنة عشر في فوافر وفي احد هذه جميع الاخرى صار مائتين سنة

عشر على تقدير فكورته للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين كل واحد سنة

وثلاثون وعلى تقدير ثبوته للمرأة اربعة وعشرون وكل واحد من الأبوين اثنا

وثلاثون فعلى المرأة اربعة وعشرون وتوفي نصيبها ثلثه سهم وفي

نصيب كل واحد من الأبوين اربعة سهم فعلى البنات ثلثه عشر سهلاً لأن

اموتوا في حقها نصيب اربعة بنين عند أبيه لأن البنين اذا كانوا

اربعة فنصيبها سهم واربعة اشباع سهم في اربعة عشر من مضر وب

في تسعة فصار ثلثه عشر وهما والباقي موقوف هو مائة وخمسة

لأنها وقفية في حقها

وخمسة عشر سهلاً قال ولد بنت واحدة او اكثر في حق موقوف للبنات وان

ولد بنت واحدة او اكثر فعلى المرأة والأبوين ما كان موقوفاً في نصيبهم في حق

يقيم المولود وان ولد بنتاً فعلى المرأة والأبوين ما كان موقوفاً

من نصيبهم وتثبت لهم النصف من ثمنهما والباقي للأبوين

لأنه سبعة الموقوف في حالة صحة لأبوينه احد وتوفي

حالة في حق موته او تمخض مائة واختلفت الروايات في تلك المسألة

ففي الرواية انهم من احد من اخوانه حكم بموته وروى الحسن بن

عمر بن حمر في ان كل واحدة مائة وعشرون سنة في يوم وليلة

وقال محمد بن عيسى بن قال أبو يوسف مائة وخمسة بنين قال بعضهم

بعضهم
نعم قال موقوف لا جنتها الامام وموقوف الحكم
غيره حتى يوفى نصيبه في حال موته كما في اهل فاذا حضرت
في حال موته الموقوفين عند الحكم بموته وما كان موقفا لا جنتها
انوار موته الذي وقفي حاله الاصل في نصيبه مسائل المفتوحة
ان نصيبه المثل على تقدير موته ثم نصيبه على تقدير وفاته وباق العمل
كما في كونه في اهل **فصل في امره** اذا مات امرته او قتل او لحق
بدار الحرب وقضى المسمى بطهارة في الكسبة حال الاسلام فموتته
مسلمين وما كان في حال رقته في دار الحرب في بيتهم
وعندهما الكسبة جميعا لموتتهما المسلمين وعند النفاق الكسبة

٢٢
في بيتهم وما كان في الكسبة في دار الحرب في بيتهم
وكذا المقتضية جميعا لموتتهما المسلمين في اهلنا وامرته
لا يترتب على احد من مسلم ولا من غير مسلم كذا كسبته الا اذا ارتد اهل
ناحية باجمعهم فحينئذ يتوارثون **فصل في حكم الاسارى** حكم سائر المسلمين
في اهلنا في حال غيابة موته فاذا قارب موته فحكم حكم امرته وان لم
تعلم رقته ولا موته فحكم حكم المفتوحة **فصل في الغرق**
والموت والهدية اذا مات جماعة
ولا يدرك اهلهم مات او لا
جعلوا كأنهم ماتوا معا

بسم الله الرحمن الرحيم والاعون
 الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه وآله اجمعين قال ابو الشيخ الامام سراج طه الدين
 محمد بن احمد بن محمد بن زيد السجستاني في نوادره مرفوعة بعد ما ينسب اليه في نوادره محمد بن الحسن
 والصلوة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا
 انما ينبغي تعلموا الناس فانها نصف العلم هكذا رواية الغفرها فالغفر اي جميعه في نصفه وهي قدر من السهام
 في ابرز وانما جعل العلم بها نصف العلم اما لا يختصا صها باحدى حالتي الان وهي اتمام درون
 سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالجموع واما لا يختصا صها باحدى سبب الملكية
 اعني القوورة والاختيارى كالنساء وقبول الرتبة الوصية وغيرها واما اللغيب
 في تعلمها لكونها اراجح وفي رواية الدار اتم والدار فطن تعلموا العلم
 وتعلموها الناس تعلموا الغرايف وتعلموها الناس على هذا الرواية فالغرايف اي ما تحو له
 علم على ما ذكره وتخصيصها بالذكور في قوله تعالى فوضنا اليه العلم في النكاح وخصصها
 بعد التعيم من زب الا اتمام ولا يبعد ان يجعل لفظ الغرايف في الاصطلاح في هذا الباب
 في الاعلام فوايف كما يقال انصارى ان كان في خبره اقل من اقل في حق
 في سائر ما ذكره من ان يتعلق بتركه اي حقوق اربعة مرتبة اي مقدم بعضها على بعض اولها

فيقال في التبيين

بيداء بجهنم وكيفية الاستدلال لا تغير ذلك اما اعتبار العدد فكيف الرجل اكثر من ثلث
 اخوانه او اكثر من ثلثه او ان ينسب وباقول مما ذكره في نوادره اما اعتبار الغيبة فان كان لم يمس في
 جوبه ما قيم عشرة فلو كفى بما قيمته اقل او اكثر منها كان تغير او تميز او كان في نوادره
 الاعباد واخر بين افواه وثالث
 يلزم في حارة كفى بالثاني لان الاول اعلى والثالث اقل في المسموطة او في وقال بعض علماء
 مشايخنا كفى الرجل بما يدين بهم الاعباد وامرأة بما يدين بزيادة ابويها وكان الحسن
 البصري رحمه الله يقول اعتبر الكفى بما يدين اكثر الاوقات واخضاره الغيبة ابو جعفر وقيل
 ايضا اذا كان على من متعوق فخلعوا ما ان يمنفوا الوزنة عن كيفة مما ذكره في العدد
 وهو كفى الشبهة بل كفى كفى الكفاية وهو للرجل ثوبان جديران او غسيلان والمرأة
 ثلثة ومكره في كفاية كوه خفاف في ان احد يكون اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكفا
 بما دونها باعها القاض وقضى الديون ونسرى في الباق ثوبا كيفة واذا لم يكن للثياب
 تركه فكيف على من يجب عليه في حال جوعه وقال ابو يوسف رحمه الله كفى امرأة عازجا
 مطلقا خلافا لمحمد رحمه الله قال الزوجه قد انقطعت بالموت قال صدر النهي وقضى
 خاين رج الغنى على قول ابو يوسف واذا لم يكن له من يجب عليه نفقة او كان هو ايضا
 فقير فكيف على سيء الحال واعلم ان الابراء بالكفى ليس ملطعا كما يشعر به عبارة
 الكتاب بل كل حق للغير يتعلق بعين من التركة فانه مقدم على كيفة كالديون
 المتعلقة بالمرءون اذا لم يكن للثياب شيء سواه فنقصه منه من اوله وكذا

ثلاثة

الذين ياتون اليه في حيازة ماله ولا مال له غيره وكذا الحال في جميع النعم
اذا كانت شرايا على اداءه وكان العبد قد اوفى اذ الحق الذي هو ثم حاشا له ان يسل
ماله حواه وكذا في الدار المستأجرة فانه اذا اعطى الاجرة او لا ثم حاشا له ان يسل
الدار رهنها بالاجرة وكذا فوكده الامام رضى الله عنه في نظم فوايضا وانما قد تمسكه
احقوقي على التكليف لتعلقها بالمال قبل صيرورته ثم تفتت في جميع ما يقع من
حاله اي ثم يبدى بفضاء ويؤونه في جميع حاله الباقي بعد التفتت وهذا هو الثاني في الاربعه وانما
كانه قضاء الديون مؤخر اى الكفى لانه لا يبدى فانه في جميعه ما يبدى في حيازة المالى اى انه
يقدم على غيره اذ لا يباع ما على المدينين في ثيابه مع قدرته على الكسب ومقتضى الوضعية
وان قدم فمكرها عليه في نظم الالة لما روى عن علي رضى الله عنه انه قال رأيت رسول الله عم
بدا بالدين قبل الوضعية ثم التفتت في تقديمها انها شئ من كونهها ما خوفه بلا عوض فشق
اخراجها على الوزنة وكانت كذلك لظنة التفتت فيها بخلاف الدين فان نفوسهم لم تفتت
الا اذ به فيقوم فمكرها حيازة اذ انها مع تشبهها على انها شئ من كونهها ما خوفه بلا عوض فشق
ولذلك لم يفتت بينهما بحكم السوية وايضا ان كانت الوضعية بالبرعات وليس في الزكاة وفاد بالكل
فتقديمه عليها فالان قضاء الدين فوض عليه حيازة اذ انه في حال حيازة الوضعية المذكورة
نظير ولا شك ان النوى اقوى وان كانت بغيره فوضي الله تعالى فان كانت مما سوى
الزكاة كالصلوة والقيام وحجته الاسلام والنذر الكفارة فدين العباد مقدم
على هذه الوضعية ايضا وان استويا في الوضعية لانه يجبر اداء الدين بالحبس والحبس

ولا يجبر على اداء النسي من كذا النسي فاقوى وان كانت بالزكاة التي تساوي الدين
في الاجبار على الاداء فاقوى من كذا النسي فاقوى لان النسي اذا وجد من مال المدين حاشا
بجائز الدين باخذ ولا رضاء وبغيره الى صاحبه وليس في كذا الزكاة وان ظفر بحبسها
وايضا انما جميع حق الله تعالى وحق العباد في عني وقد ضاقت الوفا بهما يقدم حق
العباد لاجتماعهم مع استغناء الله تعالى وكرم تفضل انعم ان الدين اذا كان للعباد
فالباقي بعد بغيره اى ان وفيه فذا وان يفتت كان الغرم واحد انفع له الباقي
وحاشا له ان يفتت ان شاء الله وان شاء تركه الى الدار الجاهل وان كان غرم او كان الكل
دين امر في حاله ان يفتت باقراره عرض فانه بغير الباقي اليهم على وجه مقدم ويؤونه
اي الغرماء وان اجتمع الدينان معا يقدم دين القصد لكونه اقوى الا يرى انه محذور في
عرضه عن الدين بما زاد على التفتت اقراره في نوع ضعيف وانما اذا اقرضه عرض
بين علم بكونه بطريق المعايير كما يجب على حال ملك او يستهلكه كان فذلك بالحقيقة
في دين القصد اذ قد علم وجوبه بغير اقراره فذلك سواه في الحكم وان كان الدين
في حقوق الله تعالى كما سبق في الغرض فان اوص به بيمين وجب عليه ان يتفذه في ثلث
حاله الباقي بعد دين العباد وان لم يوص في يمين فمفعول اقراره انما صلوات و اوص
ان يطمع في الوزنة ان يطمع في الثلث لكل صلوة تصوم صاع من بزر وكذا
الوتر عدا به في زرع او قدر روى عنه ان الوتر فريضة وان فانس صوم رمضان بغير
او غير وتكفي في قضاءه بعد صحة اوافاقته ولم يفتت في حاشا له بالاطعام ففعل

الورثة ان يطعموا كل يوم نفوسا في بر خمار وى على النعم ان لم يمل
 على ذلك قال ان مات قبل ان يطعم بالصوم فلا شيء عليه قال اطاق فلم يصوم بضم
 فليغفر عنه بغيره بالطعام بدل علمه حديثا في عمر رضى الله عنه موقوفه ورفوعا للصوم
 احد على احد لا يطعم احد على احد فوجب لكل على الاطعم لان القربة تقوم مقام الصوم
 في حق الشيخ العائنه وذكر في حقها لا شتر كرها في وقوع الياس على اداء الصوم وان كان
 الدين الزكوة وادبها بها كمالها في ثلث حاله وان كان الحج وادبها به بوقوع
 الثلث ايضا ولو حج عنه الوارث لولا وصية برى من الله تعالى فلو لم تغد وصاياه هذا هو
 ثالث الاربع اي يبرأ بتفقد وصيته في ثلث ما يقع بعد الدين لاني ثلث اصل المال لان
 ما تقدم من التكفين وقضاء الدين قد صار مخر وفا في ضروراته التي لا بد منها فالباقى
 هو حال الذي كان لا يتصرف في ثلثه وابقا ما استغرق ثلث الاصل جميع الباقى في وقوف ابا
 بر حان الورثة بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية على الارز في مقدار ثلث
 الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة او معينة والقصيص قال الشيخ الامام
 خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدمه عليه وان مطلقة كان بوصية مطلقه
 او ربع كانت في معنى ابرار شيوعها في الزكوة فيكون هو وصية له بشرط ان يكون
 مقدما عليهم وبذلك عد شيوع حقه فيها كحق الوارث انما هو احوال الوصية
 زاح على الحقين واذا انقص عنها ما حاله حال الوصية الفا
 مثلا ثم صار الوارثان فثلث الوارثان فان انعكس ثلث الوارثين في ثلث الباقي هذا

هذا اربع الاربع وهو ان تقسم باقى حاله بعد التكفين والدين والوصية بين ورثة
 اي الذي ثبت في ثلثهم بثلث كالمذكورين في الايات الثمانية والسنة كمن فو كونه
 الاحاديث في علمها السلام اطعموا اجساد السدى واجماع الامة كما في وادين
 الابى وبنسب الابى وسائر من علم نورهم بجماع الامة وقد يقال انهم يروى بجماع
 الامة ما هو اجتماع رعيته على اربعة ما ينسبوا الى ايضا اجتماعهم مجتهد منهم فبالا
 فاطم فيه حتى يشمل كلام الوارث الذي اختلف في كونه وارثا كذا في الارحام وغيرهم
 ولا يبعد ان يقال انه اكتفى بكونها اقوى فيسبوا اجمالا الترتيب بين الورثة اي سبوا
 في تقسيم هذا الباقي بين الورثة باصحاب الغرايف وهم الذين لهم سهام مقدرة
 في كتاب الله تعالى اوتته رسول الله واجماع كما ذكره الرضى في تقديمهم على العصبة لقوله
 عليه السلام للفقو الغرايف بايديها فالباقى الغرايف فلا ولي رجل فذكر ايضا انما
 قدر لهم تلك السهام بلا تعرض لغيرهم لياخذوها من الزكوة ابتداء فان يقع
 شيء من ثلثه بغيرهم وايضا تقدم العصبة بوجوب حرج حال اصحاب الغرايف وهو
 ما يقتضيه ان يبرأ بالعصبة في حجة النسب فان العصبة النسبية اقوى من النسبية
 بغيرها كما ان اصحاب الغرايف النسبية اعني الزوجات والعصبة مطلقا كل في
 باطنه في الزكوة ما يقتضيه الغرايف ان يبرأ عنها الافراد اي افراد في الورثة
 يخرج جميع احوال حجة واحدة فلا بد ان صاحب الغرايف في اخلاء عن العصبة
 فقد يخرج جميع المال لان استحقاق بعضه بالقرينة والباقي بالقرينة واعتبر في بان

الاخوات عصبان مع البنات ولا يخرج من جميعها عند الابن او غيره واحدة فلا يكون
 الترتيب معاً واجيب بان امرار بالعصبه ههنا هي عصبه بنو فالتساؤل في هو
 عصبه مع غيره وبغيره بل هما بالتفريق في اصلي الغرائض كما استغنى عليه ذكره
 اجزها واذا خشي الترتيب كان المفهوم في كلامه فغيره على العصبه السببه مع ان
 التقدم عليها ليس بمقتضى ان لا تترك فيها خواص لم يرد بالعصبه في حيزه الشبه
 حول العناقه اي الحقن من كماله او مؤنثا فان من غنى عند او امة كان
 الولاد له بربته وتسمى في ذلك ولاد العناقه والشبه في عصبه اي يرد عند عدم مول
 العناقه بعصبه الذكور ولا يرد ههنا في قيد الذكور كما سيأتي من قوله عليه السلام
 ليس شامي الولاء الا ما اعتنق احد بنو الرقاي يرد بعد العصبان السببه
 بالورثه على ذوى الغرض السببه لبقاء ذواتهم بعد اخذهم فرباضهم دون ذوى الغرض
 لانه لا روقا للرجلين كما مر اولاً فانه لها بعد اخذ فرضها بقدر حقوقهم اي غير فيه
 نسبة مقادير السهم بعضها البعض وبغيره الباقي عليهم بحسبها ثم ذوى الارحام اي
 يرد عند عدم الرق لانقاء ذوى الغرض السببه بذوى الارحام وهم الذين لهم فانه
 وليسوا بعصبه ولا ذوىهم وانما اخذوا عن الرق لان اصحاب الغرائض السببه
 افر الى الميت واعطوا رقبه منهم ثم مول العناقه اموالا اي عند عدم هؤلاء الذكور
 يرد في جميعها على مول الاموال ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يرد له ايضا
 لكن في الباقي من فرضه كذا فكون في الغرائض الغنيانه وصورة مول الاموال شخص

شخص محرم بالنسبة لا احران مولاي نرثني اذ امرت وتغفلت اذ احييت وقال
 الا فقلت ففقدنا بيقع هذا القعد وبصير الغافل واذا عاقل لا يستحق مول الاموال
 واذا كان الاخر ايضا محرم بالنسبة قال الاول في ذلك قبله ورتبه كل واحد منها
 صاحبه وعقل عنه وللمهر ان يرجع في عقد اموالا مسلم بفعل عنه مولاه وكان
 ابراهيم النخعي يقول في السلم الرجل على بدي رجل ثم ولادته مع قال شمس المائمه الشريفي
 الاسلام عليه شير طاف في صفة عقد اموالا في انما ذكره فيه على سبيل العاقله وكان
 الشيعة يقولون لاولاد الاولاد العناقه وبه اخذ ان يقع وهو من رتبته في بيت
 رحمه الله عليه وما فربها اليه من رتبته على ذوى الغرضه وانما اخر مولاي
 اموالا على ذوى الارحام ثم انهم ثم اقول بالنسبة على الغير بحسب رتبته في اقراره
 في ذلك الغير اذ احاطت بغيره اقراره يعني ان هذا القول مؤخر في الارض على مول
 اموالا ومقدم على الموصي به بحسب حاله اعتبر فيه في قوله الثاني الاول ان يكون الاقرار نسبه
 في الموت فمقتضى الاقراره على غيره كما اذا اقر بملكوته النسبه اخوة فانه يتفق
 اقراره على ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحسب النسبه في ذلك الغير
 كما انما يصدق بانه في هذا النسبه الثالث ان يكون اقراره في ذواته فيقول له
 اما الاول فلان اقراره لم يرد منه اذ لم يتفق بحسب نسبه غيره واشتمل على شرائط
 صحتها او جبري بكونه نسبه منه واندر رايه فيما ذكره في الورثه النسبه كان بقرانه ابنه
 واما الثاني فلانه اذا صدق بانه في ذلك النسبه في اقراره على هذا الوجه نسبه

في اية ايضا وكان الجمل اقل المتروك اذا احوال افرافا به عمه وصدة في ذلك جند فانه
 يكون عمه مندرجا في حقه فذكره واما الثاني فلانه اذا رجع المتروك في ذلك الاخر اراعيه
 قطعاً فلا يشبه اراعيه اصلاً واذا اجمع بينه الضمان في الحق صاعداً وازناً فهو
 المذكورة وذلك لان المتروك هذه الصورة كان متراً في النشيان النسب وبتحقيق احوال الاثر
 لكن افرافا بالنسب لانه يحمل على غيره والا فرافا على الغير وعوى فلا شيء وينبغي افرافه
 بالمال صحيح لانه لا بعدوه الي غيره افرافا لم يكن له وارث مع وفاء الوصية له بجميع احوال اذا
 عديم في تقدم ذكره بيد ابي اوصيه له بجميع احوال فيكمل له وصية لان منه عتق اراعيه الثالث
 كان لاجل الوتره فاذا لم يوجد منهم احد فلم عندنا ما غاب له كمالاً واما افرافا في ذلك المتروك
 بناء على ان لا ينعى وانه بخلاف الوصية ثم يتبع احوال اى افرافا لم يوجد احد من المذكورين
 فوضع التركة في بينك احوالها مال ضايع فصار بجميع المسلمين فتوضع بينك وليس لك
 بطريق الارشاد بناء على انهم اخوة الا يري ان التركة افرافا لم يكن له وارث يوضع مال في بينك
 احوال ولا ميراث للمسلمين الكفار فيشهد له ايضا بنسبى بين الذكور والانثى المسلمين
 في العقيقة في ذلك احوال ولا سوية بينهما في اموالهم وعقوباتهم ان يتبع احوالهم كان
 مقتضى تقدم على فري الارحام والرقود ان لم يتقدم في اوله ففري الوصية في النسبة
 بنسبه فابصرهم ثم يفرغ على فري الارحام ولا يبرأ عندهم اصلاً يقول هو اللب
 ولا المتروك بالنسب على الغير ولا للمسلمين بجميع احوال كما يتبين على
 المانع في الارشاد رابع الاول التوقى واخر اى احوال كان كالتقوى او ناقصاً في احوال

في العقيقة في ذلك احوال ولا سوية بينهما في اموالهم وعقوباتهم ان يتبع احوالهم كان
 مقتضى تقدم على فري الارحام والرقود ان لم يتقدم في اوله ففري الوصية في النسبة
 بنسبه فابصرهم ثم يفرغ على فري الارحام ولا يبرأ عندهم اصلاً يقول هو اللب
 ولا المتروك بالنسب على الغير ولا للمسلمين بجميع احوال كما يتبين على

التوقى

في العقيقة في ذلك احوال ولا سوية بينهما في اموالهم وعقوباتهم ان يتبع احوالهم كان
 مقتضى تقدم على فري الارحام والرقود ان لم يتقدم في اوله ففري الوصية في النسبة

كما كان في الكبر واما الولد وذلك لان الرقيق مطلقاً لا يملك احوالاً سواه سبب احوال
 فلا يملك ايضا بالارث لان جميع ما يدرى احوال فهو له ولا فلو وراثته في افرافا
 لولا ان الملك يتبدل فيكون نورثاً للجنب بل سبب وانه باطل اجتماع حق البعض عند
 اية حقيقة بمنزلة الملك ما يدرى عليه وراهم في ذلك فبعضه فلا يبرأ ولا يحجب احد اى ميراثه
 وعندهما هو حر فبرئ ويحجب المستل منسبة على ان العتق ينحى عنه خلافا لهما
 والثاني القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة اما القتل الذي يتعلق به
 وجوب القصاص فهو القتل عمداً وذلك بان يتعمد ضربه بسلاح او ما يجرى مجراه في
 نزع الاخر الى المحل الذي الخشب او الحجر وموجبه الاثم والقصاص والكفارة فيه
 وعندنا به يفرغ من حرمها الله اذا تعمد ضربه بما يقتل به غالباً وان لم يكن محمداً
 كبحر عظيم فهو ايضا عمد واما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو اما شبيه
 عمد كان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً وموجبه على قولين معاً الذب على العاقلة
 والاثم والكفارة فلا خوف فيه واما خطأ كان رمى ايا صيد فاصاب انساناً
 او انقلب في النوم عليه فقتله او وطئه امراته وهو راكعها او سقط من سطح عليه
 او سقط حجر من يده فمات وموجبه الكفارة والذبة على العاقلة والاثم فيه ففقدنا
 يحرم القاتل في ميراثه في هذه الصور كلها افرافا لم يكن القتل يجرى واما افرافا قتل
 مؤثره قصاصاً او حراً او دفعاً في نفسه فلا يحرم اصلاً وكذا اذا قتل العادل مؤثراً
 الباطل في نفسه فلا يبرأ من افرافا كان القتل بالسبب او بغيره كما في البئر او

بوضع الجرح غير كفاية التوبة على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا
 كان القاتل ميتا او مجنونا فلا حرمان عنه بالقتل في هذه الصور ايضا فان قلت اليس
 قتل الابن عمدا لا يشترط قصاص الكفارة ايضا مع انه محرم انفاقا قلت هو محرم
 في أصله القصاص لان مقتله بقوله عليه السلام لا يقتل الوالد بولد ولا يسير بعده لا يقال
 مقتضيه قوله عليه السلام القاتل لا يرث ان محرم مطلقا كما في الميراث فيقتل فيقتل فيقتل
 الصور كلها لا مانع من اخراج القاتل بحق فلان الحرمان شرع عقوبة على القاتل المحل
 واما اخراج السبيل ليرث في حقيقة الامر ان لو فعل ذلك في ملكه لم يواخذ به
 والقاتل يواخذ بفعله سواء كان في ملكه او غيره كالراي وايضا القاتل لا يرث لا يقتول
 وقد انعدم حال السبيل في حقه مثلا ان قتل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يجعل
 قاتلا عند الوقوع في البر او في الماء او في متنا او في المكنى قاتلا حقيقة ثم
 يتعلق به جزاء القتل اعني حرمان ميراث الكفارة واما وجوب التوبة على العاقلة
 فلتبنيانه حرم القتل على الهير بخلاف المخطئ فانه جبان للقتل بفعله في الكفارة
 وحرمان واما اخراج البقية اجملا فلان الحرمان كما ذكرنا جزاء القتل المخطئ فمقتله
 في الاصل ان يوصف بالحضر شرعا فلا يتصور توبه خطا الشارع اليها بخلاف
 المخطئ فانه اهل لذلك ايضا احرمان باعتبار التعريف في القدر وتصويره في التعريف
 المخطئ مرونهما واعلم ان مربة القتل خطأ وكسائر امواله حتى يقتل منها مرونه
 وتنفذ وصاياه ويزن كل في يرن سائر امواله قال مالك لا يرث الزوجان من التوبة

في ميراثه
 بنحو مقتضى
 ميراثه
 ميراثه

في ميراثه
 بنحو مقتضى
 ميراثه

من التوبة لا تعلق التوبة بالموت ولا وجوب للتوبة الا بعدة لما انه عليه السلام انما
 يشتم البصيرة على عملها واما قال الزهري كان قتل ابيهم خطأ وكذا يشتم عن ناصي الزهري
 في القصاص بقوله عليه السلام من ترك عالة او مخافلو زنته ولا شك ان القصاص حقه لانه
 بدل لنفسي خفية جميع الوزيرة بحسبهم كالتوبة وقال ابن ابي ليلى لاحق لهم في القصاص
 لانه لا يستحق بالعقد الذي يجب استحقاقها بالارث على الاحق فيه للموصي له وهو
 مودود بان استحقاق الارث بالزوجة لا يتوقف على القبول لاستحقاقه بالوفاة بخلاف
 الوصية فان حق الموصي لا يتوقف على قبوله بغير تبرره كذا ذكره الامام الحنفى في شرح
 كتاب التوبة والثالث اختلاف البيهقيين ولا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من
 الكافر في قول زيد بن ثابت وعامة الصحابة واليه ذهب علي وناو ان يقع لغيره عليه السلام
 لا يتوارث المسلمون شيئا والقبول ان يرث لغيره عليه السلام الاسلام يتوارثون ولا يرث
 من العلوان يرث من المسلم في الكافر ولا يرث الكافر من المسلم في الكافر في ميراثه ومعاونة
 بن ابي خيان والحسن البصري ومحمد بن علي بن الحسين محروق حرمانه تعالى عنهم وجمهور
 ان اخذ كورن في هذا الحديث نفس الاسلام صح ان ثبت الاسلام على وجهه ولم ينس على آخر
 فانه يشترط معلوما لكونه بين المسلم والكافر فانه يحكم بالسلام الولد وان الم اوى
 القتل بحسب جهة او بحسب القدر والعلية في النفقة في العاقبة للمسلمين واما ميراثه المقتدر
 المسلم يرث عنه ميراثه ميراثه وعنده ان يقع لا يرث ميراثه احد او لا يرثه احد بل عالم
 في ميراثه مع انه لا يرث من المسلم فلا يرث من المسلم من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

[illegible]

العلياء في الغرض الأول لا يوزنها احد لان نسبة لانها لها الى المستوي السطح واحد

واحدة ليس هو لاء البنية يكون ذلك المحط في النوع الاول نواز بها العليا في النوع
الثاني لان كل منها ندره اليه سطين السطح في النوع الاول نواز بها المحط في النوع
الثاني والعليا في النوع الثالث كل واحد منها ندره اليه سطين السطح في النوع
الثاني نواز بها المحط في النوع الثالث اليه سطين السطح في النوع الثالث نواز بها
احد لانها ندره سطين السطح في النوع الثالث هذه البنية كذلك اعرف هذا القول للعليا في الاول
النفذ لانها قاحت مقامها مقام بنت الصلبي عندها والمحط في النوع الاول مع
يوازها والعليا في النوع الثاني الدس تكملة للثني وفرد لان العليا في النوع الاول
لما قاحت مقام الابن الصلبي قاحت في دورها بدرج واحد مقام بنت الابن ولان
الصلبيات هي بنت الباقية في البنية الشح لانه قد كل الثنيان تلك الثني فلم يبق للصلبيات
فرض وليس من عصوة قطعاً فلا يترى في التركة اصلاً الا ان يكون معهن اي فرع من الصلبيات
التي غلبت فيعقب منها في كانت بخلافه وفي كانت فرع كما سبق فغيره على قول
عاقبة الصلبيات وجمهور العلماء في ثم نكي فانسهم فانها تأخذ سهمها ولا نصير عصبة
وهي العليا في النوع الاول التي اخذت النصف والمحط منهم مع العليا في النوع الثاني حيث
اخذت الدس وهذا غير معتبر فيمن كان فرع في دور من في كانت بخلافه فانه يعقبها مطلقاً
وخطه في دور من في دور فرد الفلهم في الذبح في الصلبيات فان كان الفلهم السطح
في النوع الاول اخذت العليا منهم النصف واخذت المحط منهم مع العليا في النوع الثاني
التي يكون الثلث الباقي بين الفلهم وبين العليا في الاول والمحط في الثاني والعليا

وإيضاً في النسخة التي في بيت المقدس في القرن
الثاني عشر من بيت المقدس في القرن
العاشر في القرن الثاني عشر

الملك في القلعة
اعطى الى الوزير الثالث
و قد كان له
في ترويض الثاقل
فقد ادى من دون ذلك العظماء في الدجبة
لان العظماء يقع منهم ان القلب ياتي
وهو يقع فمنازل الاله
محمد بن

وید
مجله

فقد اجاب السيد بقدره
ان العالم انصفحه على ما
اخره من عبادة لم يزل
تدعى له فلما بقى

الذاتية لغز بعض العلماء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الباقي في النسخ الذي يجوز ما عندنا من هذا وهو في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 فان غير الوارث لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 طائفة من النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث فان كان له اخوة فلام الثلث مع الابوين ولما انه تعالى قال فان
 الكلام ان لامة الثلث والباقي فلا فكل ما في آفقه كان قيل فان كان له اخوة وورثه
 ابواه فلام الثلث وللأب الباقي فان لم يكن له اخوة فلام الثلث مع الابوين واذا كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 ائتم ما رث في حق النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 الابري انهم لا يرثون مع الابوين عند عدم الام لانهم كطائفة فلا ميراث لهم مع الوالد
 وليس حال الاخوة مع وجود الام باقوى من حالهم مع عدمها وقد روي في طائفة
 انه قال الغنيابي رجل في الاخوة الذي اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الابوين
 وسأله عن ذلك فقال كان فذلك وصية وورثه ما رث من قبله لئلا يفرق بينه وبين الاخوة
 والظاهر انه لا وصية لهذه الرواية عن ابي عباس لانه لو افترق الصديق رحمه الله عن حبيب
 اخذ الاخوة فكن يقولون انهم مع الابوين في شئ من الامم الحسنة وفيه شبهة
 الى الاخوة الام لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 هنا اخوة لا يرثون او لا يرثون كثر عيال الا في حصة الى زينة عيال الا في حصة الى زينة عيال
 احسن لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 لا فرق بين الاخوة لان الامم مختلفة في الاصناف والثلث في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا

انما يجوز ما عندنا من هذا وهو في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا

نبت في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا وهو في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 نفقتهم ولا ميراث لهما عند عدم الولد وان كان له ولد الابن وان كان له ولد
 وعدم الاثنين في الاخوة فلام الثلث فان كان له اخوة فلام الثلث مع الابوين ولما انه تعالى قال فان
 ابواه فلام الثلث فان كان له اخوة فلام الثلث مع الابوين واذا كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 او كان معها احداهما فلها الثلث ما يتبع بعد فرضي احد الزوجين وذلك في الثلثين كانه
 اراد في ميراثي لامة الثلثين حقيقة يوجب زيادة ميراثي لامة الثلثين في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 على الابوين في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 وثلثه واحدة في ميراثي لامة الثلثين في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 وابوين وورثه من غيرهما في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 التركة في ميراثي لامة الثلثين في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 ولا يرث كل واحد منها النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث فان كان له اخوة فلام الثلث مع الابوين ولما انه تعالى قال فان
 ان التركة القدره كلها بالقياس الى اصلها بعد الوصية والورث وكان ابو بكر الاخير
 في ميراثي لامة الثلثين في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 جميع الزوجة في ميراثي لامة الثلثين في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا
 في ميراثي لامة الثلثين في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا

ولو كانت في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا

ولو كانت في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا

ولو كانت في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا فان كان في النسخ الذي لا يجوز ما عندنا من هذا

بل معك احد فشهد به ايضا بمجرى سلمه فاعطاهما فكلت في جوارحه الاب والابن وطلعت ايمانه
 فقال له ان فكل السبب فيكم واولى انتم منكم فكلت في جوارحه الاب والابن وطلعت ايمانه
 ام الاب جاء في السبب من الرعدة وقالت انا اول باليه في ام الام افلومانت
 لم يرها ولد ولها ولد ولدت في ولد وولد في ولد فكل السبب فيكم فان اجتمعت
 فكلت فيكم وانتم خلت فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 القصصات احتفالات بشارك في السن بالنسبة وفوق السبب فيكم
 الا ان اجمدة ام الام تقوم مقام الام معكم فانها خلت فيكم فكل السبب فيكم
 والاخوة والاولاد في الام لا احد كما سبق ان اجمدة باليه تقوم مقام الاب
 عدم واني الابن يقوم مقام الابن معكم ثم ان الام لا يراهم في نفسها احد
 في اجرات فكلت فيكم الام لا يراهم احد منكم وبقربان الاولاد باليه ليس
 سببا لاجتماعكم في ربيعة كسب السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 هذا القصاص في اجرات باليه فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 اي اجرات كل من سواه كانت ابويات او اجبات بالام اما الاميات فكل السبب فيكم
 اما الاميات بالام واما السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 وحده يحيط الابويات في الاميات ايضا بالاب وهو قول عثمان وعلا
 وزير بن ثابت وغيرهم ونقل ابن عمر وابي سعيد رضي الله عنهم في انه عدم اعطى
 ام الاب السبب في وجود الاب وبعث في فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم

في قوله فكل السبب فيكم
 من قوله فكل السبب فيكم

في قوله فكل السبب فيكم
 في قوله فكل السبب فيكم

بالانثى لان الام لا يلد بالانثى لا يجوز سببها في فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 للانثى سبب اجمدة مساوي في هذا الكلام ام الام واما الاب في ان الاب لا يحب
 الاولي كذلك لاجل الثانية ايضا وهو مردود وان محو الام لا يحول سببها في فكل السبب فيكم
 بل لا بد في سبب الام لا يولد فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 الابن بالبنين لا يحول سببها فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 مع الاب لا يعدم الام لا يولد واما في سببها فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 عدليا بها فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 مستثناة عن القاعدة القائمة بالسبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 رتبة امه فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 بالجملة الام لا يولد فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 ليس فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم
 بعد جملة ابنته رتبة واحدة واما في الام بعد بدر جنين كالباب الا فكل السبب فيكم
 مع ابوياتهم بالاب بالانثى في رتبة بعد فكل السبب فيكم فكل السبب فيكم

في قوله فكل السبب فيكم
 في قوله فكل السبب فيكم

في قوله فكل السبب فيكم
 في قوله فكل السبب فيكم

مثل خط الانبياء في لا فخر لها في الانا واخرها عصبه لا يصير عصبه باجها وذلك لان
 النفس الوارفة في صيرورة الانا لا تكون عصبه انما هو في موضعين البناء بالنبات والافواه
 بالافواه كما عرفت انما والانا في كل واحد منهما فانه في فخر في لا فخر لها في الانا لا يتناول
 النفس ايضا لان عصبه لا يختص بها في فرضها حاله الانوار الى العصبه كباقيها في تفصيل
 الانا في على الذكاء واحد او اثنين ما فخر لم يكن الانا بانوارها صاعده فخر فلا يلزم هذا المعنى
 في عدم عصبها باجها كالم والعمه اذا كانا لا يلزم او لا يلزم انما كماله في مرون العمه وكذا
 حاله في ان العلم مع نيت العلم لا ينفك عن الانا في مع نيت الانا لا ينفك عن العصبه مع غيره في كل نية
 عصبه في انما اقرى كما لا ينفك واما اولها مع النبات او كانت صليته او نيت في مواءمات
 واحدة او اكثر في كونها في قولهم اجعلوا الاخوان مع النبات عصبه واهم في الجاهل
 ههنا هو اجتناب احد الكان وتعدد او الفرق بين هاتين العصبين ان الغير في العصبه بغيره
 يكون عصبه بغيره في العصبه لا الانا في في العصبه مع غيره لا يكون عصبه بنواصل بل يكون
 عصبه تلك العصبه جامعة لذلك الغير واخر العصبه في العنقه ومولد العنقه مقدم عندنا
 على فخر الارحام والرقوع في فخر في النسبه وهو قول علي بن زيد بن ثابت وقال ابي بصير
 هو مخرج فخر في الارحام ايضا وسئل عن قوله تعالى والارحام بعضهم اول بعض في كتابنا في النكاح
 اى بعضهم اول بعض في النسبه هم واهل بيته على الغير وبقوله علي بن السلام في عتق عبد
 هو مولا فان شكره فهو غير مولا وان كفره فهو غير مولا وان عاتقه ولم يذكره فان كان عصبه فقد
 اشترط في توريث مولا في العنقه ان لا يبيع الحق وانه مولا الارحام في قبل الورثه

الورثه والارحام في الانه فهدان سبب في لها عاروى في انهم لما قدم اليه في بين
 انهم باج في والافواه وكانوا يتوارثون بذلك فخرج انهم في الانه في هذه الآية وبيان
 ان الرحم مقدم على العنقه لانها في تقديم مولى الارحام على مولا العنقه
 وروى مولى العنقه واما في الحديث في ان علي بن ابي طالب اراد بقوله لم يبع وارثا هو انه لم
 يبع وارثا هو عصبه الا يرى انه قال في آخره ان عصبته ولم يعلل انما وارثه واذ كان
 مولى العنقه عصبه هو اخر العصبه كما في الحديث كان مقدمه على مولى الارحام والرقوع لتقدم
 العصبه عليهم فيهم في عصبه برز في عصبه مطلقا سواء كان اعتقه لوجه الله او للشيطان او
 اعتقه على انه سببه او غير طان لا ولا عليه واعتقه على ماله او لا ماله او بطريق الكفايه الى غير ذلك
 وقال مالك ان اعتقه لوجه الشيطان او غير طان لا ولا عليه لم يكن مستحقا للولاء
 لانه صله شرعيه والظاهر لوجه الشيطان قد تركت بالاعتقاد المعصيه فيهم هذه
 القصة ومن صرح بنفع الولاء فقد ردها فلا يستحقها ولنا ان السبب هو الاعتقاد
 لقوله علي بن ابي طالب الولاء لمن اعتق فهدان السبب متحقق في جميع هذه القصور فثبت به
 مسبقه في جميعها في عصبه في عصبه مولى العنقه على الترتيب الذي ذكرناه في العصبه
 فيقول عصبه النسبه مقدمه على عصبه النسبه اعني معتق الحق واهل آله
 بعصبه النسبه ما هو عصبه بغيره فقط كما ستعرفه والترتيب بين هؤلاء العصبه
 ما قرر فيكون ان الحق اول في عصبه ثم ابي ابنه وان غلب ثم ابوه ثم جدّه
 والاعلال اخرها فيقول علي بن ابي طالب الولاء لجمعه كلهم النسب ومع ذلك

تارة العنقه في قول علي بن ابي طالب
 انما عصبه فلا يكون له
 نسبه في عصبه
 في قوله تعالى
 انما عصبه

انما

للقنبري والكبرى في اصلها واحد فخرية في حضوره فلم يتغير قسمنا من عشرة الباقية على ما
 الاول فاصاب كل سهم ثلثة فللكبرى في عشرة ثلثة وقد كان لها عشرة بالفرضه فلما
 عشرة للقنبري في عشرة ثلثة وقد كان لها عشرة بطريق الفرضه ومجموعها ستة
 عشرة وليس على الاثنا عشرة التي احصاها بالفرضه ثم ان الكبرى للقنبري ان تزوجا
 اباها بالولاء او اخاه من جنونا مطبقا قال شيخ الاسلام فواهر زاده كان شيخنا ابو
 بكر الجدي يحكي عن ابيه اسحاق ابي فطانه ان يقول هذا في الفرائض ان قال عنها وهو
 ان يكون بنت الرجل وبنت **ابيه** وبنت **ابيه** وهو في الفرضه وفيه الحجاب كما
 يستبرئ منه عن النظر اليه في اصطلاح اهل هذا العلم من غير محققين عن صرانه
 اما قوله او بعضه بوجوه شخصي آخر فيجب على نوعين احدهما ان يتحقق وهو محقق في سهم اكثر
 السهم اقل وقد كان في النصفين تحت ثلثة في الوزنه للزوجين والام وبنت الابن والاهل
 لا وفي جريانه في احوال الولاء فان زوج يتجوز في النصف الى الزوج والزوج في الربع الى
 النفي بوجوه الولد او ولد الابن والام تحت ثلثة في الثلث الى الثلث بالولد او ولد الابن
 او الابن في الاخوة والاخوات وبنت الابن تحت ثلثة في الثلث في النصف الى
 الثلث كمله للثلاثين والاختلاف في الاختلاف والام في النصف الى الثلث بقايا
 كما انكشفت في فاصد بافهامه واثباتها بحجج مان وهوان بحجج غير ائمه بالحقه
 فيصير محروكا بالكلية والوزنه ثلث في محروكا وبالنسبة اليه فبقا في ثلث لا يجوز هذا
 بحجج كمال البتة وان كان ^{بعضهم} بعضهم في النصفين وهم ستة ثلثة في الرجال

في الرجال الابن والاب والزوج في ثلثة الثلث ^{بعضهم} الثلث والام والزوج في ثلثة ثلث في الرجال
 بالعدل والزوج والزوج فلا يتغير انهم لا يجوز بحال البتة في الكلام في الوزنه وهم عاشر الثلث
 ليسوا بوزنه وبقا يرون بحال لا يجوز بحجج مان بحال اخرى وهم غير هؤلاء الثلث
 في الوزنه سواء كانوا عصبا او ذوا الفرضه هذا في محروكا في الزوجين الثاني في
 على اهلين احدهما هو ان كل من يدعي اني تحت شخصي بوزنه وجوده ذلك
 الشخص في الابن فانه لا يوزن مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرون معها مع انهم
 يدعون اني تحتها واذ كان الام استحقاقها جميع التركة وتحقق هذا الاصل ان الشخص
 احده ان اخي محلي فانه لم يزل مع وجوده وولده اخذ في سبب من كفاه الابا
 واهله والابن وابن الابن او لم يزل كما في الاب والاختوة والاخوات فان احده به
 لما اخرج جميع احوال لم يبق للام ثلثه اصلا وان لم يبق احد له به جميع فان اخذ في
 السبب الاخذ كذلك في الام وام الام لان احده به لما اخذ نصيبه بذلك السبب
 للام في النصف الذي يكتفي بذلك السبب وليس نصيبه في فصار محروكا وان لم يتجوز
 في السبب في الام واولادها فان احده به حتى ياخذ نصيبه مستدا الى سببه احده به ياخذ
 نصيبا آخر مستدا الى سببه فلا حرج مان فان قبل الست الام تحتها جميع التركة اذا انقضت
 على غيرهما في اصحاب الفرائض والعصا فلما ليس في الاختلاف في جهة واحدة فانها
 يتحقق بعض التركة بالفرض وبعضها بالقر واما استحقاق جميعها في جهة واحدة كما في
 العقبه والاصل الثلث الا في الاقر فالقر كونه في العقبه قد عرغ بالعصا استحقاق

يخرجون البرية فالأقرب منهم حج الأبعد حج حرم سواء اتخذ حجباً
 كمنع الأب وحده والابن وإن لم يخرج كمنع الأب سواء اتخذ حجباً سبب الأصل كمنع
 الأب وحده والابن وإن لم يخرج كمنع الأب والأخت فالأخت وإن لم يخرج
 جميعاً لم يبق للولادة أصل إلا أن لم يبق الحجب إلا أن
 كمنع كمنع الأم وأم الأم لأن الأم لها أخذ نصيباً من كل شيء من الميراث نصيب
 الذي يفتح بذلك الشيء وليس نصيب آخر فصار حرمها وإن لم يخرج الأم
 وأولادها فإن أم الأم لها نصيب من الميراث كمنع نصيبها آخر منسب إلى أبيها
 حرمها فإن قيل السبب يستحق جميعاً كمنع الأم والأخت عن أبيهما نصيباً والعصبة
 فلا يفتقر إلى حجب في جهة واحدة ومنه ما سمي بعقب النكر في بعض النسخ بالقرابة
 استحق جميعاً في جهة واحدة في العقب والأصل الثاني الأقرب فالأقرب كمنع الأم والأخت
 قد مر في باب العصبية في البرية فالأقرب منهم حج الأبعد حج حرم سواء اتخذ حجباً
 الأول من جازع غيرهم أيضاً لأن أم الأم لها نصيب من الميراث كمنع نصيبها
 ومنه ما سمي السبب في العقب والأخت مع الأخوين لا وأم وأختهم
 أمهم الأصل الأول كمنعهم أن ولد الأب ذكر كان أو أنثى ثم مع الأب الذي لم يبق
 فإنه لا بد له ولا لأصل الثاني ثلثاً نعم أن أم الأم لا يرث مع الأب كمنع أم الأم
 أصل الثاني أن أمهم منهن ما طهره وهو أن الأقرب البرية مطلقاً حج الأبعد منهم
 منه حج الأب وهو بمنزلة الأم بالأب وحج أبي الأم بالأب والأم وان قيل

من قبل أن يكون الأبعد مدنياً بالأقرب كان أصل الثاني بعينه الأصل الأول فلا يفتقر
 أصلاً وكان الوهم الأول الزاعاً وهو أن ولد الأب برثون مع الأب الذي لم يبق
 فإن لم يبق له أن الأقرب حجباً من العقب حج الأبعد ويرث عن أمه كمنع أمه
 فذكرنا في العصبية هذا الأصل أنما ذكره للعقب الثاني الذي يرثون نازلة وهو من أمهم
 فمنهم للعصبية وغيرهم فذكرنا العصبية على سبيل التمثيل دون التخصيص كما نزلت في أمهم
 وغيرهم عن أميرنا بالعلمة لا يحجب عنه ما غيره أصلاً لا حجباً ولا في نقصان وهو قول
 عامة الفقهاء روي إرادة مملوكة تركت زوجها مسلمة وأخوها من أبيه مسلمين وأما
 كما وافقنا فيها على وزيد بن ثابت بأن للزوج العقب والأخت والثلاث وعائنه
 فهو للعقب وغيره من عموم حجهم كمنع النقصان لا حجباً من أمهم كمنع أمهم
 عنده للزوج الرابع والأخت والثلاث والعقب هذه ما يقتضيه رواية هذا
 الكتاب وقد روي عنه أيضاً أنه جعل في تلك الصورة للزوج الرابع ولم يجعل للأخت
 شيئاً بل حكم بأن ما يقع للعقب فعنه حجهم بعموم حجهم من رواياتهم
 والقائل والرفق هذه أقل المحرم الذي لا يحجب عنه أصلاً وحج عنه أبيه وهو حج
 النقصان لئلا ينفذ ذلك لافاً هذا الحجب في النفس باسم الولد والأخت وهذا الاسم تناول
 أمهم وأمهم في القرب والعقب والقائل غيره فالنقصان يكون الولد والأخت وأختها نازلة
 على النفس هي نسخ فلا يشبه الأب ما يشبه النسخ وأما حجهم على منعتهم عن الأبعد
 وأما بمنزلة الأم بالأب وحج أبي الأم بالأب والأم وان قيل

تفعل في الأكثر الا لا فلو لا فرق في هذا المعنى بين ان يكون احيى جدي وانما او غير وارث
ولنا ان الام وان كان اعم لكن فكر في انه انما ارسل على ان امره انوار ثقل في
لا يبعد للبشر ان اصلا كالملا فملا جعل في حق استحقاق الارث كالملة فكذلك يجعل في حق
استحقاق المحرمين ايضا لغوات الالهية بخلاف الاخوة مع الارب الام فانهم
يحبون الام ولا يجعلون كالموت وان كانوا يرثون مع لاهل الارث ثابته لهم وانما
لم يرثوا في هذا الالفقدان شرط وهو عدم الارب ايضا فانهم يحبون المحرمين
كما في الرواية المشهورة عنه فكذلك لا يحب المحرمين كالموت فلو لا فرق بينهما لان في
الحرمات تقديم الارث على الارب في النقصان فقديم احيى على المحرمين في بعض قافوا
كان في الوارثة في احيى جدي هناك كانت ايضا شرطها ههنا هذا وقدر على الطلوي
في الاختلاف العلماء انهم قد اجمعوا على ان محرمات ابا مملوكا واولادها واولادها
مسلم فان جدي رثته فقد جعل الارب بمنزلة العدم فلم يجز ان يورثوا اصله والمحرم
محرمات محرمات كالحاجبين بالانفاق وبيان ابن سعد
كالنساء في الاخوة والافواه فصاعدا في اي جهة كمالا في الابوين كانا اوميا
جهة احد بهما فانما لا يرثان مع الارب لكني بحسب الام في الثلثة الى التدرج وكذا كان
في محرمات فان ام الارب محرمات وحاجبة لام ام الام اما عند ابن مسعود فلا
احرم عنده محرمات لانه ليس في اصله فكذلك المحرم بل هو اول لانه وارث
في وجهه ووجهه واما عندنا فلان المحرمات انما جعلنا بمنزلة معدوم لانه

لا يورث الامم من كل وجه افرى فمما كالملة في حق استحقاق الارث حتى لا يرث شيئا
في جعلها في المحرمات وارث في حق محرمات لولا حاجبة في محرمات محرمات
شرع ان بيان اصولا بحسب الارب في حق الفروض على ستمها ولا كانت الفروض كل ما
كسور كان محرمات محرمات محرمات محرمات محرمات محرمات يكون ذلك محرمات
واحد يصح في حق النفسان ومحرمات الثلثة وعلمنا هذا بحسب ان الفروض
السنه المذكور في كتابنا في حق الفروض ثلثة منها نوع واحد وثلثة اخرى نوع اخر الاول
النصف والربع والثلث والثاني الثلث والثلث والثلث على النصفين اربع بذلك الثلث النصف
اذا ضعف حصل الربع وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذلك الثلث اذا ضعف
صار ثلثا اذا ضعف الثلث صار ثلثين والنصفين اربع بذلك الثلث النصف
صار ربعا وان الربع اذا ضعف صار ثلثا وكذا احيى في نصفين ثلثين والثلث
واحيى في افرى كل واحد في النصفين اربعة ثلثين في النوع الاول تارة
يقال النصف ونصف النصف الى الربع ونصف النصف الى النصف وفي النوع الثاني يقال
تارة الثلثان ونصف النصف ونصف النصف في افرى للثلث ونصف ونصف
والثاني انهم جعلوا الفروض السنه نوعان انهم طلبوا ما هو الاول في كل الفروض مقداراً
فوجدوه النصف الذي يخرج في الثمانية واحد والربع والنصف حاجبين منها لا يملكون هذه
الثلثة نوعاً واحداً ثم طلبوا اقل فرض في النصف فوجدوه الثلث الذي يخرج في السنه وثلث
والثلثين خارجين منها لا يملكون هذه الثلثة الا في نوعاً اخر وقد يقال انما في النوع الاول

بأول ان نصيب الاول هو جبرتي في النسخ عن الزوجين لان نصيبها لا يوجد الا بعد الاذنه فلو اجاء
 في امسائل في هذه العروض احاد احاد في ان يكون ان يقول الحاقرة واحدة لان معناه مكرر
 لكنه نظر الى جانب النسخ فكره فظيره ما ورد في حديث صلوة الليل من منى فخرج كل عرض
 على سائر العروض سبعة في الاعداد الا النصف وهو في انسان وليس الثاني بجماله كالمربع والثلث
 والثلث في اربعة والثلث في الثمانية والثلث في ثلثة والثلث في خمسة فان خرج كل كلمة في هذه الكسور
 سمية الاعداد الا الرابع سمية الاعداد الاربعة وهكذا الباقى وقد فرغ التمثيل الرابع والثلث على
 الثلث لانها في النوع الاول كالنصف وفي بكر الثلثين لان في حكم الثلث في بكره كالمربع ومما فكم
 ما كان وبكره في النوع الثالث النصف فقط كما في خلفتنا واخلاقا في في انسان
 وان كان فيها الثلث وحده كما اذا انكره ما واخلاقا في او كان فيها الثلث فقط اذا انكر
 بنين ومما في في ثلثة وان كان فيها الثلث في انكر كما ايا وابنا في في ثلثة واد
 جاء في امسائل في هذه العروض في اول ثلاث وهي في نوع واحد فلا يكون عرضا جوا
 الى كذا في النوع فذلك العرض ايضا يكون عرضا للنصف فلا يخرج النصف الذي هو الثلث ومخرج
 لضعف ضعف الذي هو الثلث وان كان لثمانية فانها خرج الثلث لضعف اعني الربع ولضعف
 ضعف اعني النصف والربع فذلك ان مخرج ثلثة موجود ومخرج اربعة موجود فخرج النصف
 صحيحا في مخرج ثلثة فخرج في مخرج ثلثة فخرج في مخرج ثلثة فخرج في مخرج ثلثة فخرج في مخرج ثلثة
 في مخرج اسد الذي اربعة وكذا في كل واحد من مخرج الربع والنصف واخلاقا في مخرج الثلث واد
 اجتمع في ثلثة الثلث والثلث كما اذا انكر اخا واخا في الام كان في ثلثة وكنه اذا اجتمع في ثلثة

فيلسوف

[illegible]

كزوجته لانها وام واختين لام او بالتزواج والسنن كزوجته وام واختين لام ففي اثنى عشر اى
مخرج سائل هذه الاختلاط الثمانية والثلاثة والرابعة وفلك ذلك مخرج اقل حرم في
النوع الثاني بمقتضى وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلاثين فالتفكير بها مخرجها لكل ثم اقتدنا
مخرج وهو الاربع فخرجنا منها وبين مقتضى موافقة بالنفس فغيرنا نفسا احدها الاخر فصار
اثنى عشر ايضا مخرج الثلثان والثلاثين ثلثة وهي مماثلة للاربعة فغيرنا الكل اكل كل يحصل ايضا
اشا عشر فخرج هذه الفروع في الاختلاط مخرج سائلها المذكورة واذا اختلط الثمن
في النوع الاول كل النوع الثاني والثلاثين الثلث والسنن هذه الاختلاط انما يتصور
على رأي ابي حنبلان الحرام بحج النقصان اذا اتركت انا الى اربعة زوجة واما اختين لارب
وام واختين الام فان الابن الحرام بحج عسر الزوجية في ربع الاثني واما عسر اربا
فانهم غير متصور لان النكاح للمرأة وحيث يكون صاحب الثلثين بنين وصاحب الثلثين
اما اربعة زوجة يتصور صاحب الثلثين لكان صاحب الام او لام الام والام ههنا قد
حججى الثلثين والسنن اولادها فخرجوا في جميع الثلث فيكون اختلاط في اختلاط الثمن
بالثلثين كحرم في تمام الثلث او اختلاط الثمن ببعضه في بعض النوع الثاني كما اذا اختلط
بالثلثين كحرم في زوجة بنين وام او بالثلث والسنن على راية كزوجته وام واختين
لام اى حرم او بالثلثين والثلث على راية كزوجته اى كزوجته واختين لارب وام واختين
لام او اختلاط بالثلثين او بالسنن فقط كزوجته وارب وام او بالثلث فقط كزوجته وارب
رفيق واختين لام على راية فهم ايضا فربى اربعة عشر من بريدان مخرج فافنى هذه

هذه الاختلاط سائلها هذه العدة ومقتضى سائلها وبيان فلك ذلك مخرج اقل حرم في
في النوع الثاني بمقتضى انه دخل فيها مخرج الثلث والثلاثين فالتفكير بها ما عرفت
وبين مقتضى ومخرج الثمن في الثانية موافقة بالنفس فغيرنا نفسا احدها على كل الامر
محصل اربعة عشر ومن وايضا بين مخرج الثمن مماثلة فغيرنا لكل فصار الاصل ايضا
اربعة عشر ومن فمخرج الفروع في الاختلاط الثمن **العول** الى الجوز يقال فلان
يعول على ابي حنبلان ويعني الغلبة يقال فلان يميل على صبره اى غلبه ويعني الرفع يقال حال
الجنان اذا رفعوه في هذا الامر اقتدنا في المصطلح عليه فلك ذلك قال العول هو ههنا سائر
على المخرج في حرم كس او ثلثه في غير ذلك على ملكه كسوز فافاد اضاف المخرج في حرم وجعل
ان المخرج في مضاف على الوفا بالفروع في الحقيقة فترفع التركة الى عدد اكثر في ذلك المخرج
ثم تقسم على رجل النقصان فابن حنبلان العوزة على ستة واحدة كما سئل فيك تفصيل وقبل هو
ما خوفي في المصطلح الاول لان سئل ما كانت على اهلها ما لم يجر حيث نقصت في فوضهم او
احسن الثاني كان سئل غلبت اهلها باو قال المخرج على اقل من حكم العول عمر رفعه اية علة فافاد
عنده صورة ضاق مخرجها في فوضها فافاد الصواب فيها فافاد العول قال
لا يعملوا الفروع فيما بعد على ذلك وفي ذكره احد الابناء بعد موته فقبل له اهل التركة في رضى عمر رضى
فقال بنسبه وكان معها سائل رجل كنعن بالزينة العائلة فقال المخرج في رضى هو او
حالا وهي البنات والافواه فافاد بنسبه في رضى مقدار في غير مقدار فقال الرجل ما بينك
فتواك شيئا فان ميراثك قسم بين ورتك على غير رايك ففقدوا قال لا يجمعون في ميراثك ففعل

لغة الله على الخلق ان الذين احصوا على عالم عدد دافع حال نفسيين وثلاثين وربع كطاعة
انه اذا انقلب مغروق على الابطال لم يجعل بها نعم منها ما كان اقوى كالتغير والدين والوصية
واكثر انما فاضل التركة على الووفى تقدم الاقوى لا الشكر ان يتولى فوفى مقدار الووفى
الا فمقدر يكون صاحب فوفى في كل وجه فيكون اقوى محمولا في فوفى مقدار الووفى آخر غير
مقدر لانه صاحب فوفى في وجهه وعصبه من وجهه فاهو حال النفس او احرمان عليه من الله فوفى
الوفى مقدار من على العصب ولما ان احصوا الووفى في التركة فربما وواحد
الاستحقاق وهو التقسيم في الاكثاف وفي ما يخذ كل واحد منهم جميع حصة ان اشع
اقبل ويغير جميع حصة اذا اضاف الحمل كالوفى في التركة فاهو واجب الله تعالى في نفسيين
وثلاثين مثل علم ان احرار القدر بهذه الووفى في فلكه الى الاستحالة وفاهو بها بخلاف
الغير بذراواتها فانها حقوق مرتبة كما سلمت والنقل في الووفى الى العصبية لا واجب
فنعلم ان العصبية اقوى البنات الا ان يكون بين النفس او احرمان بهذا الاعتبار
في بعض الاحوال فاهو الحق ما عليه عاقبة التقية وجمهور الفقهاء رضوان الله عليهم اجمعين
واعلم ان مجموع احوالهم لا يربطون لان فرائض المذكورة في كتاب التعلاتمة ومجربها خمسة
اعداد الانسان الثلاثة والاربعة والستة والثمانية وذلك لان محرج التثنية والثلاثين كما
مرو قد عرفت ان الاضطرار الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي محرجا خارجا عن ذلك فاهو
وان الاضطرار بين النسيب يقتضي محرجا ثمانية هي ستة واثني عشر واربعة عشر ولكي التثنية
في تلك الخمسة فيعني ان انما الاضطرار في مجموع اربعة منها اي في تلك السبعة لا يقول

لا يقول اصل لان الووفى يقتضي بهذه النماذج الاربعة اما ان يقع احوالها او يتبع فزايده
عليها وهي الانسان والثلاثة والاربعة والستة فلا يقول في الاثنان لان مثل ان يكون
اثنين اذا كان فيها نفسان كزوج واختلاب وام او نصف وثلث كزوج واخر لابل
وام لثلاثة الاثنان لان محرج منها اما ثلث ومانع كام واخر لاربعة واما ثلثان ومانع
كثنيان واخر لاربعة واما ثلثان كاختين لام واختين لاربعة واما ثلثان ومانع
لان ما خرج منها اما اربعة ومانع كزوج واثني او ربع ونصف ومانع كزوج وثلث
واخر لاربعة او ربع وثلث ومانع كزوج واثني واما ثلثان واما ثلثان لان احوالها
احتمل ومانع كزوج واثني او نصف ومانع كزوج وثلث واما ثلثان واما ثلثان
في سائر هذه النماذج الاربعة وثلاثة منها قد فعل ما استثنى فانها تقول الاثنية واثني او ثلثا
اي يقول سبعا كسبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لاربعة او اربعين نصفان
وسدس كزوج واختين لاربعة او اربعين نصفان وثلثان كزوج واختين لاربعة او اربعين نصفان
وسدس كزوج واختين لاربعة او اربعين نصفان وثلثان كزوج واختين لاربعة او اربعين نصفان
لام واخر لاربعة واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان
لام وتقول نصفها الستة او اربعين نصفان وثلثان كزوج واختين لاربعة او اربعين نصفان
لام واخر لاربعة واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان واما ثلثان
بثلث الاثنية او اربعين نصفان وثلثان كزوج واختين لاربعة او اربعين نصفان
لام وام وهذا كمثل تسمى شريفة او اربعة شريفة فيها بان للزوج ثلثة في عشرة ففعل

فصل في الاقل والاضا في بعض النسخ كل واحد من الاحاد والاقل احاد صحيحة بعد احكام الاقل
في الاكثر وهذا هو السبب في ما ذكره بقوله ونقول التداخل هو ان من يدعي الاقل فلا بد من
قبول الاكثر فاذا اريد تخطا على الثلاثة فلهما قوة صار شئ واحد من مصادق
واما قوله ونقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر في قبيل الاختلاف في العبارة فقط فان
العدم الاقل كان بعد الاكثر يستحق هذا اصطلاحا وان لم يعبده كان اجزاله فالمراد بالجزء
ما كان جزءا واحدا لا مركزا فلا يستحق التنوين في الاربعة مئة في الزمرة فانها خمسها
ولا بالثلاثة بالقياس الى الخمسة لانهما ثلثة اقسامها ثلثة لانه ثلثة ثلثة التسعة فهي
جزء لها بقية بان ثلثة في اربعة واربعة بان تراها فلهما ترتيبا في التسعة مئة عليها
بلا كسر حرف هذا مثال للتداخل على جميع الغاير توافق العدوي في جزء كالنصف ونظائره
ان لا يعد اقلها الاكثر وكل ما بعد ما عدو في التسعة مئة صحيحا في العدد بالكمية
احكام لغة في الوحدة فلا يكون الواحد في عدمه صحيحا وكذا يصح على هذا التقدير
تغير التداخل بما ذكره واما في التسعة مئة في واثبة العدد وخط في الواحد ايضا
فاجتمع ههنا لان يقال كل واحد من اعداد التسعة مئة الواحد وان تقصير التداخل
الذكر كونه بلا شبهة لان غير مغايرة كل واحد من العدوي في المختلفين للواحد في كل
لان الواحد بعد جميع الاعداد ليس في الاصطلاح بينه وبين شئ منها انه داخل في بيان
وليس ايضا بين العدوي في الذي بعد الواحد فقط توافق والظان انهم لم يجعلوا
الواحد عدمه اقل من اقل على حذبه قطعاً كالثمانية في العشرين فان الثمانية لا بعد من

العشرين كل واحد من اربعة فانه بعد الثمانية من بين العشرين ثم من اربعة فانه موافقان
بالربعة وذلك لان العدد والواحد لهما خرج لجزء الوفاق بينهما فاما عدو الاربعة وهي
مخرج للربعة كما موافقين فان قلت محبة النصف على الاثنين بعدد ايضا فلهذا
جعلتها في موافقين بالنصف قلت محبة هذه الفاعلة مع تعدد الواحد هو اكثر عدمه
بعدد يكون جزء الوفاق اقل فيسبب في الاربعة ان رتبة اقل من نصفه وان ساء
اسهل ولا منافاة في ان يكون بين عدوين توافق في وجوده متعدي كالثمانية عشر والثمانية
عشر فانها موافقان بالنصف والثلث والرباعي العشرة في سبب موافقها
في السدس الذي هو واحد من اثنان ومن الاخر ثلثة وثمانين العدوي ان لا تعد العدوي في مختلفين
معا عدمه بالاصطلاح لا النصف مع الوفاق فانه لا بعد ما معا شئ سوى الواحد الذي هو
بعد وعنده ولا افتاء في معرفة التداخل بين العدوي في معرفة توافق والبيان
بينها فلهذا كلف وطرق معرفة موافقته واسبابه بين اعداد في المختلفين هو ان تقصير
الاكثر بعدد الاقل في اي بيان مرار في انقطاع ووجه واحدة فان انقطاع واحد فلا وفاق
بينهما وان انقطاع عدمهما موافقان في ذلك العدد بل في الذي يخرج ذلك العدد مثلا اذ اثنان
في الزمرة سبعة في ثلثة واذ اثنان في التسعة مئة في واحد اذ اثنان
واحد في الثلثة مئة في ايضا واحد اذ انقطاع التسعة مئة بالقاء الاقل في اي بيان
مرار في الواحد فانه الباقي في كل منهما في بعض درجات الاتفاق فيما بين اثنان والثلثة
في الثمانية عشر ثمانية مئة في منها اثنان واذ اثنان في الثمانية ثلثة مئة في منها اثنان

انسان هما عددان متوافقان بالتصنيف والتفصيل ان يقال ان انفق اقل من الاقل من الاكثر
 فان في الاكثر منها من اقل من واحد في واحد فيهما متباينان او لا بعدهما سوى الواحد وان
 يقع من عدد اقل من الاقل فان عدد هذه الباقية الاقل هو اقل من الباقية الاكثر عدد بعدهما معنى
 انه ليس هناك عدد بعدهما وهو اكثر من واحد في الاقل واحد فيهما العدد من المتباينين
 وان يقع في الاقل عدد وهو اقل من الباقية الاولى فان عدد الباقية الثانية الباقية الاولى فالثالث
 هو اكثر عدد بعد العددين المتوافقين بالجمع المذكور ليس يمكن ان يقع واحد في اثنان عدد
 كذلك لا بد ان يتفرقا ما لا يعد ما يليه في جميع قبله فكون هو اكثر عدد بعد عدد في العدد
 بذلك في متوافقان في العدد الذي هو مخوف واما الى الواحد فمتباينان وكل في هذه الاحكام
 جنية بما ذكر في كتاب اصول الحساب ما ذكره المصنف اجمع في ذلك فانه اذا انشأ المتعاد في
 جانب الواحد فلا بد ان ينتهي اليه احدى الاخر فتوافقان في الواحد وان انشأ في واحد
 اثنان لا عدد بعد ما قبل فلا بد ان يقع في احدى الاخر فينتفعا في ذلك العدد فكون
 متوافقان في العدد الذي هو مخوف في الاثنين متوافقان بالتصنيف كما في الاربعة والعشرة
 في الثلاثة متوافقان بالثلاثة في التسعة والاثني عشر في الاربعة متوافقان بالربيع في الثمانية
 والاثني عشر في هذا الاثر اي يكون توافق في الاعداد التي هي عشرة وحاد وثمان وواحد
 في الكسور التسعة عشرة واثني عشر في النصف في عشرة واثني عشر في ثمانية في اربعة
 او الكسور الكسور منطوية وقبيل او عشرة متوافقان بخلاف الوفاق في الكسور الاصل التي لا يمكن
 التبعيض عنها الا باضافتها الى خارجها اثنان في اثنان متوافقان بخلاف في اثنان في ثمانية

وعشرين في ثمانية فان العدد الذي بعدهما اثنان في اثنان متوافقان في اثنان في ثمانية
 متوافقان بخلاف في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية فان العدد الذي بعدهما ثمانية في ثمانية
 متوافقان بخلاف في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية فان العدد الذي بعدهما ثمانية في ثمانية
 بخلاف منها يمكن ان يكون في هذا الاثر متوافقان في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية
 بعدهما اثنان في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية فان العدد الذي بعدهما ثمانية في ثمانية
 عشرة في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية
 الفقرة باسرها ان يقع في التوافق بالاجزاء المتضاف الى مجموع كذا في اثنان في ثمانية في ثمانية
 وثمان في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية
 بالاصح في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية
 والاجزاء المتضاف الى خارجها والوجه في اثنان في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية
 نسبتهم الى اخر فان ساواه فيهما متماثلان والافان كان الاقل مغنيا للاكثر فلهذا اخلا
 وان لم يكن مغنيا له فاما ان بعدهما عدد اخر الواحد منها متوافقان او لا بعدهما غيره هو
 متباينان **باب التبعيض** اي يصحح مسائل الوافين وهو ان يؤخذ التسام في ال
 عدد يمكن علاجه لا يقع الكسور احدى في الوزن تخالف في تصحيح مسائل بالجمع الذي ذكرناه
 في تصحيح اصول ثمانية منها بين التسام كما خفوة في خارجها وبيان الروي في الوزن واربعة
 في بيان الروي في الروي ما لا يصل للثلاثة فاحدها ما ذكره بقوله ان كان سهم كل فرد
 في العشرة فمستقيم عليهم لا كسرا خلا حافة الا في ثمانية في ثمانية في ثمانية في ثمانية

وتصحيح في الفقرة التسام في
 التصحيح في الفقرة التسام في
 والتصحيح في الفقرة التسام في

في الابوين سرهما وهو واحد والنسب بين الثقلين اثنان فكل واحد منهما انسان فاستقام
 السهم على رؤوس الورثة بلا انكسار الثاني في الاصول الثلثة هو ان يكون لكل طائفة
 واحدة اني كسر على طائفة واحدة فقط فيصيرهم في الشركة ولكن بين سهامهم ورؤوسهم
 موافقة بحكم الكسور فيفرض في رؤوسهم اي عدد رؤوس في انكسار السهم وهم
 تلك الطائفة الواحدة في اصل المسئلة ان لم يكن عائلة وفي اصلها وعولها فقال ان كان عائلة
 لابوين وغيرهما في زوج وابوين وستة فالاول ما يلي في عول اذ اصل المسئلة في ستة
 السدس واما انسان للابوين فيستقيم عليهم ما والثلثان واما اربعة للبنات العشرة ولا
 يستقيم عليهم ان يكون بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فان العدد العام لهما هو اثنان
 وروم فاعدم الرؤوس في العشرة الاضغها وهو خمسة فبما لا الشئ التي هي اصل المسئلة
 صار اصل اثنين فيصير في المسئلة اذ كان للابوين في اصل مسلة سرهما وقد ضربناهما
 في المصروف الذي هو خمسة صاعشرة فكل واحد منهما ثلث في اربعة وقد ضربناها ايضا
 في خمسة فصار ثلثين فكل واحد منهما ثلثان واثلاثان مثال ما فيها عول فان اصل المسئلة هنا
 اثنان عشر لاجتماع الاربعة والثلثين على ما سلف مخيرة فللزوج ربعها وهو ثلثة
 وللابوين سدسها وهي اربعة وللبنات الثلثان ثلثانها وجميع ثمانية فقد عالج المسئلة في ثمانية
 عشر وانكسر سهم البنات اثنان عشر على عدد رؤوسهن فكل ابن بين عدد السهم والروك
 توافق بالنصف فروم فاعدم رؤوسهن الاضغها وهو ثلثة ثم ضربناها في اصل المسئلة
 عولها وهو خمسة فصار ثلثين فاربعة فاستقام منها المسئلة اذ قد كان للزوج في اصل المسئلة

اثنان ثلثة وقد ضربناها في المصروف الذي هو ثلثة فصار ثلثة فلهي لكان للابوين اربعة وقد
 ضربناها في ثلثة صاع ثمانية عشر فكل واحد منهما ثلثة واما للبنات ثمانية وقد ضربناها في ثلثة فصار
 اربعة عشر فكل واحد منهما اربعة واما الثالث في الاصول الثلثة ان يكون السهم ايضا على طائفة
 واحدة فقط ولا يكون بين سهامهم ورؤوسهم موافقة بحكم بل مباينة فيفرض في كل عدد رؤوسهم
 اي رؤوس في انكسر عليهم السهم في اصل المسئلة ان لم يكن عائلة وفي اصلها وعولها ان كانت عائلة
 ثم في مثال العائلة يقولون في زوج وخواتم اربعة فاصل المسئلة في ستة النصف وهو ثلثة للزوج والثلثان
 وهو اربعة للاخوات فصار ثلثة المسئلة في ستة وانكسر سهم الاخوات عليهم فقط وبن عددهما اثنان
 ورؤوسهن اثنان والاربعة والثلثة مباينة فبما كل عدد رؤوسهن وهو ثلثة في اصل المسئلة عولها وهي
 ستة فصار اصل ثلثة في ثلثون فبما يقع المسئلة اذ قد كان للزوج ثلثة وقد ضربناها في المصروف
 الذي هو ثلثة فصار ثلثة عشر وجميع اربعة وللخواتم اربعة وقد ضربناها ايضا في ثلثة فصار
 عشرين فكل واحد منهما اربعة ومثال غير العائلة زوج وجمدة واحدة وثلثة اخوات ايام
 فالمسئلة في ستة للزوج منها نصفها وهو ثلثة والجمدة سدسها وهو واحد وللخواتم ثلثانها وهو
 انسان ولا يستقيم على عدد رؤوسهن بل مباينة فبما كل عدد رؤوس الاخوات في اصل
 المسئلة صار اصل ثمانية عشر فبما يقع المسئلة اذ قد كان للزوج ثلثة قد ضربناها في المصروف الذي هو ثلثة
 صار ايضا ثلثة فبما يقع المسئلة في المصروف ايضا كان ثلثة وقد ضربناها ايضا في ثلثة فصار
 المصروف في ستة فاعطيا كل واحد منهما ثلثين وقد يقال في انهم هم منها اصل ثلثة وجمدة
 ورؤوسهم في العول واحدة تبيها على ان ثلثة عولها معاصرا غير ان اصل المسئلة ان عدد الرؤوس

[illegible]

ثلاثة فصار ثلثه عشر فكل واحد منهن ثمان وللثمان واحدة فبعضها ايضا ثلثه وكان ثلثه فكل واحد منهم واحد للاعم الثلثة واحد ايضا فبعضها في الثلثة واعطينا كل واحد منهم واحدا ولو فرض في الصورة المذكورة عا واحد بدل للاعم الثلثة كان الاكسار على طائفتين فقط وكان وفي عدد رؤس البنات عا واحد وروى كذا في كل منها ثلثة فيغير الثلثة في اصل ثلثة فيغير ثمانية عشر فبعض السهم على الكل كما في الاصل الثاني من الاصول الاربعة ان يكون بعض الاعداد في بعض اعداد رؤس العزوة المذكورة عليهم في طائفتين او اكثر عند احتلال في البعض فالحكم فيها اي في هذه الصورة ان يغير ما يوجب اكثر تلك الاعداد في اصل ثلثة كما ربع زوجات وثلثها في ثلثة عشر او اصل ثلثة في ثلثة عشر لكان الثلثة الى س هو ثمان فلا يستقيم عليهم وبين رؤس كرها في بيانها فاجب بالجمع عدد رؤسهن وهو ثلثة وللزوجات ثلثة ربع الرابع وهو ثلثة فلا استقامة عليهم وبين عدد رؤس كرها في بيانها فاجب بالجمع عدد رؤس البنات والاعم البانة ويوجب فلا يستقيم على ثلثة عشر بل بنات ثمان فاجب بالجمع عدد رؤس بناتهما ثمان طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس فاجب في ثلثة عشر والاربعة عند اخلاص في ثلثة عشر الرؤس هو اكثر الاعداد الرؤس فبعضها في اصل ثلثة هو ايضا ثلثة عشر فصار ثمانية واربعة واربع فيصير منها المسئلة فيكون للجدات في اصل ثلثة ثمان وقد ضربنا هذه المسئلة التي هي ثمانية عشر فصار اربعة عشر في فكل واحد منهن ثمانية وللزوجات في اصلها ثلثة ضربنا بها في المسئلة المذكورة فصار ثلثان فكل واحد منهن ثلثة وللعمهم سبعة ضربنا بها في ثلثة عشر ايضا فحصل اربعة وثلاثون فكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا بها في

هذه الصورة رتبة واحدة بسلا الروجات الاربع كان الاكبر رتبة طائفتين
فقط اعني اجزاء الثلثة والاعوام الاثني عشر وكان عددهم رؤوس الجذات متساوية عددهم
رؤوس الاعوام فبعض الكثر هذين العددين استاخرت اثنى عشر في اصل مسئلة فحصل
ما يستقيم على الكل على قساس ما عرفت والاصل الثالث في الاربع في توافق بعض الاعداد
اي بعض اعداد رؤوس في انكسرت عليهم سرها في طائفتين او اكثر بعضها فالحكم فيها اي في
هذه الصور ان يفرض في احد الاعداد اي احد اعداد رؤوسهم في جميع اعداد السنة ثم
يفرض جميع ما يبلغ في وقوع العدد الثالث واقوع في كل اربعة الثالث والاقايل في اي
وان لم يوافق اربعة الثالث في بعض اربعة في جميع اعداد السنة في بعض اربعة الثالث في العدد
الاربعة كذلك في وقوع اربعة اربعة الثالث في جميع اربعة في اربعة في بعض اربعة الثالث في
اصل مسئلة كاربعة روجات في ثمانية عشر بنسب وثمانية عشر حصة وثمانية اعوام اصل مسئلة اربعة
وعشرون للوجات الاربع التمس وهو ثلثة فلا يستقيم عليهم وبين عدديها من رؤوسها
مباينة فحفظنا جميع عددهم رؤوس البنات اثنا عشر للثلاث وهو ثلثة عشر فلا يستقيم عليهم
وبين عددهم رؤوس كرها من موافقة بالنصف فاخذنا نصف عددهم رؤوسها وهو ثلثة عشر
وحفظناه للجزات اثني عشر التمس وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عددي
رؤوسها من مباينة فحفظنا جميع عددهم رؤوسها والاعوام السنة الباقية
وهو واحد لا يستقيم عليهم وبين عددهم رؤوسها مباينة فحفظنا جميع عددهم رؤوسها
فحصل لنا اعداد الرؤوس المحفوظة اربعة حصة وثمانية عشر ثم طلبنا بينها التوافق

التوافق فوجدنا الاربع موافقة لثلاثة بالنصف فوجدنا اربعة من اربعة النصفها وثمانية في الاخرى
صار اربعة اثنى عشر وهو موافقة للثلاثة بالنصف فوجدنا اربعة من اربعة النصفها وثمانية في الاخرى صار اربعة
سنة وثلثين وثمانين هذا اربعة الثاني وبين ثمانية عشر موافقة بالثلث فحصل مائة وثمانون ثم
فرضنا هذا اربعة الثاني فحصل مائة وثمانون بالثلث ايضا فوجدنا ثمانية عشر وهو ثمانية عشر
سنة وثلثين فحصل مائة وثمانون ثم فرضنا هذا اربعة الثاني فحصل مائة وثمانون بالثلث ايضا فوجدنا ثمانية عشر وهو ثمانية عشر
صار اربعة اربعة الا في ثمانية عشر في ثمانية عشر فوجدنا اربعة في الاخرى في اصل مسئلة
ثلاثة فرضناها في اربعة الذي وهو مائة وثمانون فحصل ثمانية واربعون فكل في الوجات
الاربعة مائة وثمانون وثمانون للثلاث في ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر
فصار اربعة وثمان مائة وثمانين فكل واحد مائة وثمانون وكان للجزات الخمس
عشرة اربعة وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر
واربعون وكان للمائة السنة واحد فرضناه في اربعة فحصل مائة وثمانين فكل واحد
منهم ثلثون واما التجميع في اربعة الاربعة بلغ اربعة الا في ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر وهو ثمانية عشر
والاصل الرابع في الاصول الاربع ان يكون الاعداد اي اعداد رؤوس في انكسرت عليهم سرها
في طائفتين او اكثر مباينة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان يفرض احد الاعداد في جميع
الثاني ثم يفرض ما يبلغ في جميع الثالث ما يبلغ في جميع الرابع كذلك في بعض ما اجتمع في اصل
المسئلة كما رأينا من ثمانية عشر بنسب خمسة اعوام اصل مسئلة اربعة عشر وثمانون فطلبنا بينها
التوافق وهو ثلثة لا يستقيم عليها وبين رؤوسها وثمان مائة فاحذنا باعد رؤوسها

امثلة في مجموع الذي ضربته في اصلها في اصل في هذا الفرض في نصيب كل الفروع وقد ذكر
 عليك في العمل في الامثلة السابقة للاعمال السنة التي فيها ضربت فاعلم ان الاربعة امثلة ههنا
 واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من اقسام ذلك الفروع في التصحيح فاقسم كل
 فروع في اصل مثله على عدد رؤوسهم ثم اضرب الخارج في هذه القسمة في امثله الذي ضربته
 في اصل مثله
 اقسام ذلك الفروع فاعلم ان امثلة المذكورة لبيان اعداد رؤوس الورثة وكان للزوجين في اصل
 امثلة ثلثة فافترضنا عليها كان الخارج في واحد ونفسا فافترضته في امثله الذي هو
 مائة اثنان عشرة يحصل ثلثاثة وعشرة في نصيب كل واحدة من الزوجين ولكل المراتب
 في اصلها ستة عشر فافترضنا عليها على الفروع التي هي عدد في واحد وثلاثة اقسام في اصل
 فافترضنا في الخارج في ذلك امثله يحصل ثلثاثة وخمسة وثلاثون في نصيب كل
 بنت ولكل المراتب في اصلها اربعة فافترضنا عليها على السنة التي هي عدد في كان الخارج
 ثلثي واحد فافترضته في امثله وحينئذ كور حصل مائة واربعون في نصيب كل واحد
 ولكل الامم في اصلها واحد فافترضنا عليها على السبعة التي هي عدد في كان الخارج في
 سبع واحد فافترضته في امثله الذي هو مائة اثنان عشرة حصل ثلثون في نصيب
 كل علم وبقوة نصيب كل واحد من اقسام ذلك الفروع في التصحيح وجه اخر
 وهو ان تقسم امثله في العدد الذي ضربته في اصل مثله للتصحيح على اي فروع كانت
 في فروع الورثة ثم اضرب الخارج في هذه القسمة في نصيب الفروع الذي قسم عليهم امثله

امثله في اصل في هذا الفرض نصيب كل واحد من اقسام ذلك الفروع في امثله المذكورة
 للبيان او افترضنا في امثله مائة اثنان وعشرة على ارباين مائة وعشرة فافترضنا
 هذا الخارج في نصيب امثله وهو ثلثة حصل ثلثاثة وعشرة في نصيب كل واحد
 منها واذا قسمنا ايضا على السنة الفروع في واحد وعشرة فافترضنا في نصيب
 في اصل مثله هو ثلثة حصل ثلثاثة وخمسة وثلاثون في كل بنت فافترضنا ايضا على اقسام
 السبعة في ثلثة وثلاثون فافترضنا في نصيب امثله وهو اربعة حصل مائة واربعون
 في نصيب كل واحدة واذا قسمنا ايضا على الامم السبعة في ثلثة وثلاثون فافترضنا
 في الخارج في نصيب امثله وهو واحد كان حاصل ثلثين في كل علم فكل واحد
 في هذه الوجوه من طرق القسمة الا ان الاول في قسمة النصيب في اصل مثله على الفروع
 والثاني في قسمة امثله عليهم وهناك في آخر وهو طريق النسبة وهو الاوضح
 او لا يجيء فيه القسمة وضرب كل في الاولين وهو ان تقسم كل فروع في اصل مثله
 الى عدد رؤوسهم من فروع اعداد رؤوس غيرهم ثم تقسم على تلك النسبة في امثله واحد
 في اقسام ذلك الفروع في امثلة البيان او النسبة مائة اثنان وعشرة في كل واحد
 النسبة فلا نقصا واذا اعطيت كل واحدة منها في امثله تلك النسبة اعني ثلثة وثم
 كان ثلثاثة وعشرة واذا النسبة مائة اثنان وعشرة في عدد رؤوسهم وعشرة
 كانت النسبة ثلثاثة وخمسة وثلاثون في كل بنت فافترضنا في امثله اربعة اقسام
 كان لها ثلثاثة وخمسة وثلاثون واذا النسبة مائة اثنان وعشرة في عدد رؤوسهم

وبهتته كانت النسبة ثلثه واحد واذا اعطيت كل حصة ثلثه اصفو كان لها حصة واحد
 واذا نسبت سهام الاعم واحد الى عدد رؤوسهم وبهتته كانت النسبة سبع واحد واذا
 اعطيت كل واحد منهم سبع اصفو وحصل ثلثون ~~في قسم~~ في قسم التركة بين
 الورثة والغرماء والتركة فعلى من التركة بمقتضى التركة على الطلقة بمقتضى المطلوع
 كما فرغ في نصيبه السائل وتعيين منه كل وريث في الورثة وكل واحد من احوار
 الوريث شرع في تعيين قسمه التركة بين الورثة والغرماء وتعيين الانصاء في التركة
 وتوزيعه انه اذا كان بين التركة والنصيب مماثلة فالأول ظاهر واذا لم يكن بينهما مماثلة
 فافترس كل واحد من نصيبه في جميع التركة ثم اقسم نصيبه على النصيب اذا كان
 بين النصيب والتركة بمباينة فالخارج في هذه القسمة نصيبه في الخارج كما سئله مثلا
 اذا اختلفت فروجا واخا واخيان لا اوجام كانت الحصة في خمسة وتقول الثانية فللزوج
 من ثلثه واللام واحد لكل واحدة في الاخيان سهمان فان فرض ان جميع التركة خمسة
 وعشرون دينار كان بينهما وبين النصيب الذي هو ثمانية بمباينة فافترس الارواح
 وريث نصيب كل واحد وارث في هذه التركة فافترس الزوج في النصيب وهو ثلثه في
 كل التركة يحصل من مجموع اقسام هذا النصيب على النصيب اربعة ثلثه ثمانية مخبر
 تسعة وثمانية ثلثه اثنا عشر دينار وهذه نصيب الزوج في تلك التركة فافترس ايضا
 نصيب اللام في النصيب وهو واحد في جميع التركة فيكون اجمالي من عشرين فافترس
 قسمها على الثانية فخرج ثلثه دينار وثمانية وثمانون دينار في نصيب اللام في التركة

في التركة وافر نصيب كل اخ من النصيب في التركة يحصل من فافترس
 اجمالي على الثانية فخرج ثلثه دينار وثمانية وثمانون دينار في نصيب كل اخ من التركة هذا اذا
 كان بين النصيب والتركة بمباينة واذا كان بين النصيب والتركة موافقة فافترس
 سهام كل واحد من النصيب في وقف التركة ثم اقسم نصيبه على نصيبه في هذا الفرع وقفا
 النصيب فالخارج في نصيبه في الخارج في العوالم اى في وجه الاول كما اثرنا اليه
 والوجه الثاني فان قلت سلفا اطلق الوجه الاول ولم يغيره ثلثه وبقدر الثاني بالموافقة
 فقد اطلق الاول فلكونه شاعرا في الصورة اى انه سواء كان بين النصيب
 وكل التركة بمباينة كما فرض في المثال في الحصة المذكورة او موافقة كما اذا كانت التركة
 في تلك الحصة عين دينار وكان بينهما فافترس في تلك التركة في تلك الحصة ايضا
 اربعة عشر دينار فانه اذا فرض في سائر القصور بين نصيب كل وارث في النصيب
 في جميع التركة ونسب جميع النصيب كما عمل في صورة المباينة فخرج منها ايضا نصيب
 ذلك العاشر في تلك التركة اصفو واما تغيير الثاني بالموافقة فلا اختصاص بالتوافق
 فقيل لا التباين لكن بشاركة في الداخل الاثر اكله اخلين في حصة من اقل
 اكله اخلين فافترس حكم التوافق كما اثرنا اليه فافترس في الداخل العوالم
 اى بان في التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر لعدة ما قدرنا بها
 واما اذا كان فيها كسر فافترس البسط التركة ليصير في حصة واحد ولم يبق البسط ان تغير
 النصيب في التركة فخرج الكسر ويزيد على اجمالي ذلك الكسر ثم تغير البسط الذي

صحيح في السنة في حوزة التركة ايضا ثم فعل بالاصلين ما عرى الضرر والقسمة فيكون
 الخارج في نصيب الوارث الواحد فان فرضناه في السنة المذكورة ان التركة خمس وعشرون
 دينار او ثلث دينار ضربنا خمسة والعشرين في حوزة الثلث وهو ثلثه فيحصل ثلث
 مبعون ونزول على الثلث فيصير حصة مبعين ثم ضربنا الثمانية التي في النصيب
 في ثلثه ايضا فيحصل اربعة وعشرون في فافا ضربنا نصيب كل وارث في الثمانية نحته
 مبعين فحسنا الجمله على اربعة عشر في كان الخارج في نصيب كل الوارث كان التركة
 كانت سنة مبعين عددا صحيحا وكان اصل التركة في اربعة عشر في هذا الذي ذكرناه
 في الوجهين انما هو لمعرفه نصيب كل فرد في الورثة واما لمعرفه نصيب كل فرد منهم فافا
 ما كان لكل فرد في اصل التركة وفي التركة ثم قسم بغيره اصل في هذا الفرع على فافا
 النصيب ان كان بين التركة ونصيب كل موافقة وان كان

بينها مائة فافا ما كان لكل فرد في كل سنة التركة
 ثم قسم اصل على جميع نصيب كل فلان الخارج في نصيب كل الفرد في الوجهين الى موافقة
 والبيان مثال موافقة مروج واربع اصوات للاربع وافان لام فاصل سنة في سنة
 ونقول الا تسعة فافا فرضنا التركة ثلثين كان بين التركة والنصيب موافقا بالثلث فلو
 ضربنا نصيب الفرد في اصل التركة وهو ثلثه وفي التركة وهو عشرة حصل ثلثون فافا فحسنا
 هذا حاصل ثلثه السنة وهو ثلثه ايضا فافا في عشرة في نصيب الفرد في فافا ضربنا نصيب
 الاصوات للاربع ام في اصل التركة وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين فافا فحسنا بها على

سنينا على ثلث السنة كان الخارج وهو ثلثه عشر وثلث نصيب هؤلاء الاصوات فافا
 ضربنا نصيب الاخيق لام وهو ثلثان في ثلث التركة حصل ثلثون فافا فحسنا على ثلث
 السنة كان الخارج وهو ثلثه وثلثان نصيب يانين الاخيق وان نصيبها فقلنا
 سابعان لكان مصورة الموافقة ان نفر نصيب كل فرد في كل التركة ونقسم الحاصل
 على جميع النصيب فيخرج نصيبهم ايضا وبان هذا اخذ في حكم موافقة مثال البيان ان
 توفي التركة في السنة المذكورة اثنين وثلثين فيكون بينها وبين النصيب وهو ثلثه مائة
 فافا ضربنا نصيب الفرد وهو ثلثه في كل التركة حصل سنة وثلثون فافا فحسنا هذا الجمله
 على جميع السنة وهو ثلثه كان الخارج وهو ثلثه وثلثان نصيب الفرد في كل التركة فافا
 ضربنا نصيب الاصوات للاربع وهو اربعة في كل التركة حصل مائة وثمانية وعشرون فافا
 فحسنا هذا حاصل على ثلثه كان الخارج وهو اربعة عشر وثمانان نصيب الاصوات في
 الابوي في التركة المذكورة فافا ضربنا نصيب الاخيق لام في جميع التركة بغير اربعة وسبعين
 فافا فحسنا هذا الجمله على الثلث كان الخارج وهو ثلثه وثلث نصيبها في التركة المعروفة
 وفي البيان ان الوصف الطبيعي يقتضي تقديم معرفة نصيب كل فرد على معرفة نصيب كل
 واحد منهم كما روي في الكتاب في فضل السابق واما في قضاء الديون فدين كل دين
 بمنزلة سهم كل وارث في العمل في جميع الديون بمنزلة النصيب اعلم ان البيان
 في التركة بعد التجهيز والتكفين ان وقع بالديون فلا شك لان كل دين يأخذ فيه
 كمالا وان لم يجرى مع تعدد الغرماء فالطريق في معرفة نصيب كل دين في تلك التركة العاقرة

ان يجعل كل واحد منهم بمنزلة سهم كل وارث في تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الدينون بمنزلة
مجموع التصحيح ويعمل بينهما ما قرع تعيين نصيب كل وارث فان ما من شخص وترك
تسع فنانين وكل واحد عشر فنانين ولا فرقة وتجمع الدينون ما راكمتها عشر
وهي بمنزلة التصحيح وبيان التسعة عشر موافقة بالثلث فافضل من ان يكون في كل
عشر فنانين على اربعة ثلث التسعة حصل ثلثون فافضل من ان يكون في كل تصحيح
وهو ثلثه كان اربعة وهو ثلثه نصيب كل عشرة وافضل من ان يكون في كل عشرة فنانين
عليه وفي الزكاة اربعة ثلثه حصل ثلثه عشر فافضل من ان يكون في كل تصحيح كان
اربعة وهو ثلثه نصيب كل عشرة ولو فرضنا ان الزكاة في صورة مذكورة ثلثه
عشر كان بين التصحيح والزكاة مائة في بصر من صاحب عشرة في كل الزكاة يحصل
وثلثون فافضل من ان يكون في كل تصحيح وهو ثلثه عشر كان اربعة وهو
ثمانية وثلثان نصيب كل عشرة وبصر ان يصار الى صاحب عشرة في كل الزكاة فيبلغ
ثمن مائة فافضل من ان يكون في كل تصحيح وهو ثلثه عشر كان اربعة وهو
ولو فرضنا في تلك الصورة ان الزكاة في فنانين كان بين الزكاة والتصحيح موافقة
بالخمس مع كونها عند اهلين كما نرى عليه فافضل من ان يكون في كل تصحيح
الزكاة وهو واحد واثم لها اصل وثلثه عشر على التصحيح وهو ثلثه فيكون
اربعة وهو ثلثه وثلثه نصيب كل عشرة وافضل من ان يكون في كل تصحيح
في وفي الزكاة واثم لها اصل وفي التصحيح وهو ثلثه فيكون اربعة وهو

وهو واحد وثلثان نصيب كل عشرة وقد اصاب على كل ان الطريق اجماع في بيان
تناول موافقة التداخل ايضا ~~في~~ في التنازل وهو على
في الخروج واثم اربعة فنانين ان يصالح الورثة على اخراج بعضهم عن اربعة فنانين معلوم
في الزكاة وهو جازر عند الراعي فافضل من ان يكون في كل تصحيح في اربعة فنانين وهو
وبار ان يكون في عشرة فنانين او اربعة فنانين في عشرة فنانين ثم ما في العدة
فوزنها عثمان في ثلثه اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين
هي فنانين وثلثه اربعة فنانين في الورثة على معلوم في الزكاة فافضل من ان يكون
في التصحيح في المسئلة وجود المصلحة بين الورثة ثم اربعة فنانين في التصحيح
ثم انقسم بين الزكاة اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين
في التصحيح في خروج واثم واثم فافضل من ان يكون في كل تصحيح في الورثة
للزكاة منها سهم ثلثه وللأول سهم الثلث الباقي ويوزع واحد فصالح الزكاة في نصيب الزكاة
هو النفس على رقة للزكاة في اربعة فنانين في الزكاة وهو ما عند
اهل بين الام والعم اربعة فنانين سهمها سهمها في التصحيح وهو يكون سهمان في الباقي للام
وسهم واحد للعم كان اربعة فنانين سهمها سهمها في التصحيح فان قلت لا يجعل الزكاة بعد
المصلحة واخذت اربعة فنانين في الباقي معدوم واي فائدة في جعله اربعة فنانين
فقلت مع انه لا يافد شيئا وراوا ما اخذه فقلت فائدة ان لو جعلناه كان سهمين وجعلنا
الزكاة فافضل من ان يكون في كل تصحيح في الزكاة اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين اربعة فنانين

اجزاء في قولنا فضل في الغرضي واللا في موضع الاستعارة المصاحبة في كل
 وفي كان هذا التبريد بالذي استحقاقه الغريفة كان منسبا على الغريفة في كل
 على قدر انصافهم وكما سقط اعتبار الاقرب واللاتي في اصل الغريفة كذلك سقط
 ايضا استحقاق الترتيب من البالي بالبر في الغرضي قال به برتو اقسام
 لان الموجود في السئلة ما ينصف واحد من بر عليه افضل واما اكثر من نصف واحد
 التقدير اما ان يكون في كل من لا ير عليه ولا يكون فانه لا يكون في الاربع
 ان يكون في كل من بر عليه افضل في الغرضي عند عدم في لا ير عليه على
 التقدير فاجعل كل من رؤس في كل من رؤس واحد لان جميع احوال السئلة في الغرضي
 والرو مع رؤسهم مماثلة فلا فرق في رؤس في كل من رؤس في كل من رؤس
 اثنين او اثنين فاجعل كل من اثنين واحدا وكل واحد منها نصف التركة
 لتساويها في الاستحقاق ورجوع جميع مال اليها على السوية فيكون القسم على عدد
 الرؤس كما في العصابة اعني ان ذكر البنين اربعة من ثلثا وايضا ما زاد على فوضهم
 بقسم عدد رؤسهم فيقسم كل ذلك قطعا لنطوبيل المسافة في القسم
 والقسم الثاني اذا اجتمع في السئلة جنس او ثلثة اجناس في بر عليه عند عدم في
 لا ير عليه الاستواء على ان الاجتماع الواقع بين في بر عليه فيكون بين جنس او ثلثة
 اجناس لا يزيد ولا يقل فاجعل كل جنس او اكثر على تقدير الاجتماع فاجعل كل من رؤسهم
 ابي مجموع سهمهم هؤلاء الاجتماع في مأخوذة في حصة السئلة اعني اجعل كل من رؤسهم

او اخصي

استحقاقا كان في كل من سائل كجدة واخذت لان كل من سائل في سنة ولها منها انسان بالغريفة
 فاجعل الاثنين اصل سئلة واقسم التركة عليها نصيبا في كل واحد منها نصف او في
 ثلثة اى اجعل كل من ثلثة اذا كان فيها ثلثة وسكن كل من الام مع الام او السئلة على
 هذا التقدير ايضا سنة وجميع السهم اما مأخوذة ام موزنة ام موزنة ثلثة فاجعل
 اصل سئلة منها وانتم التركة اثلاثا بقدر ذلك السهم فلو لم يكن ثلثان في احوال الام
 ثلثة او في اربعة اى اجعل كل من ثلثة اذا كان فيها نصف او سدسا كسبت في كل من ابي
 وام لان كل من سنة ايضا وجميع السهم اما مأخوذة منها اربعة ثلثة للبنين وواحد
 للبنين او الام فاجعل كل من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلثة ارباعا للبنين وربع منها
 للبنين او الام او في كل من اى اجعلها في كل من ثلثة او ثلثان وسكن كسبت وام
 او كان فيها نصف وسدسا كسبت وبنين وام او كان فيها نصف وثلث كسبت
 لا باجم واثنيين لام او كان ثلثا ام وام ام فامثلة في هذه الصورة الثلث
 ايضا في سنة والسهم التي اخذت منها في الصورة الاولى للبنين سهم
 اربعة وللأم سهم فاجعل التركة اخصا اربعة منها للبنين وواحد للام والصورة
 الثانية قد اجتمع فيها ثلثة وسهم اما مأخوذة في السنة ثلثة ايضا ثلثة منها للبنين
 وواحد للبنين او وام وللأم فاقسم التركة عليهم اخصا بقدر سهمهم ثلثين
 ثلثة اخصا وبنين ثلثين ولام ثلثين فافوز في الصورة الثالثة يكون السهم
 في مأخوذة في السنة ثلثة ايضا فافوز في الابوين ثلثة سهم ولا اثنين لهم

وكذا الامم مع الاخوة في الابوين سهوا فيجعل كل واحد منهن في قسم التركة
 كل واحد منهن ساقية يجعل القسم قسم واحد لا يرى ان كان اعطيت كل
 واحد من الورثة ما يستحقه من السهام ثم قسم الباقي في سهامهم بينهم
 بقدر تلك السهام صارت القسم من ثلثي ثم ان القسم على وجه المذكور
 ان استقامت على الورثة فذكر ان كان لم يستقم كما اذا اختلفت في ثلثي ابني
 فللمن ثلثي سهم يستقيم عليها وللبنت الابن سهم واحد فلا يستقيم عليها كان
 نصيبه ثلثي على فاق ما عرفت فاضر الثلثة اعني رؤس في التركة في اقل ثلث
 وهي الاربع فيعبر عنه ثلثي منها سهم وللبنت الابن ثلثة مستقيمة عليها
 والقسم الثالث في الاقسام الاربع ان يكون مع الاول اي مع الجنس الواحد
 معي برؤية في الاربع فيكون في ثلثي سهم واحد معي برؤية يكون معي
 لاربعة على كل زوج والزوج واحد كل زوج في الاربع على في اقل خارجا ثم
 الباقي في ثلثي سهم واحد مع رؤس في ثلثي سهم واحد في ثلثي سهم واحد كما كانت
 تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا انفردوا على الاربع على فان استقام الباقي
 على عدد رؤس في برؤية فيها اي حيا بهذه الاستقامة ونعت اقل في الحصة
 في الاخر كزوج وثلثي بنت اقل خارج في زوج في الاربع على اربعة فاقوا
 اعطيت الزوج واحد منها بقية ثلثة وهي مستقيمة على عدد رؤس البنات
 وهو نظير ما عرفت بالتصحيح في انه ان كان سهام كل زوجين متوفاة على

جنينان
 جنينان

فاعطيتهم بالكره فلا حاجة الى ان يستقيم ذلك الباقي على عدد رؤس في برؤية فاضربا
 في ثلثي سهم واحد بالتصحيح وفي رؤسهم اي رؤس في برؤية فاعطيتهم في زوج وفي
 في الاربع على ان وافق رؤسهم ذلك الباقي فيما حصل نصيبه من ثلثي زوج وثلثي
 بنات فان خرج في الاربع على اربعة فاقوا اعطيت الزوج واحد منها بقية ثلثة فلا يستقيم
 على عدد رؤس البنات الستة بينهما موافقة بالثلث اربعة بالثلث اربعة على موافقة
 فاضرب في عدد رؤسهم وهو اثنان في الاربع تبلغ ثمانية فاقوا زوج منها اثنان
 والبنات ستة والاى وان لم يوافق عدد رؤسهم الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم
 في زوج في الاربع على اربعة اى اصل في زوج وفي رؤس في ذلك الزوج على تقدير التوافق
 اوى في كل عدد رؤس في تقدير البنات في ثلثي سهم واحد قد سبق مثال موافقة
 واما مثال الجانية فاقوا زوج في ثلثي سهم واحد في الصور كالصورين السابقين
 اصلها في ثلثة عن اجتماع الربع والثلثين لكنها لا اربعة اقل خارجا
 زوج في الاربع على فان اعطيت الزوج واحد منها بقية ثلثة فلا يستقيم على البنات الخمس
 بل بينهما وبين عدد رؤس ثمانية فاضرب كل عدد رؤس في زوج في الاربع على
 اي الاربع فحصل ثلثون منها نصيبه ثلثة اقل كان للزوج واحد فاضربناه في ثلثي
 الذي هو ثلثة فكان ثلثة فاعطيتنا اياها وكان للبنات ثلثة فاضربناها في ثلثي سهم واحد
 فحصل واحد من ثلثة والعالم اربع في ثلثي سهم واحد ان يكون مع الثاني اي مع
 اربع جنين في برؤية في الاربع على اربعة فاقوا اعطيتنا باجماع جنينان بناء على ان

كاربعة زوجات في سنة نبات خمسة اقل شئ على ما سلف في اربعة وعشرين اقل
 الثمن بالتساوي المسمى كنهها روية فزودنا بالاقول في اربعة فرضي لابر عليه كونهما
 فافاد فغنا ثمنها الا الزوجات بنسبة فلا يستقيم على الحق التي هي شئ في بر وعليه ههنا
 لان الفرضان ثلثان مسمى بل بينهما مائة فينصف جميع شئ في بر وعليه ان في خرج
 فرضي لابر عليه وهو الثمانية فيبلغ اربعين فهذا ابلغ خرج فرضي الزوجين واذا
 اردنا ان نوزعها كل فرضي منها في هذا ابلغ الذي هو خرج فرضيها فخرجنا ما سار اليه
 بقوله ثم ضربت ما في لابر وعليه اقل في اربعة فرضي شئ في بر وعليه فيكون اقل
 نصيب لابر وعليه في ابلغ المذكور وذلك لان اخر تباثني بر وعليه اقل في اربعة فرضي
 في لابر وعليه فيكون اقل في ضرب ما في هذا الاقل في اخر الذي هو ذلك الشئ
 خمسة في ابلغ الذي حصل في ضربها اخر في اربعة الاقل على قياس ما تحققه
 فيما فرغنا من كل فرضي فرضي بر وعليه في شئ في بر وعليه فرضي فرضي
 لابر وعليه فيكون اقل نصيب لابر في بر وعليه وذلك لان في كل فرضي
 عليه فافاد فغنا ثمنها في اربعة فرضي لابر وعليه بقدر ما في اربعة المذكورة للزوجات
 في ذلك واحد فافاد فغنا ثمنها في اربعة فرضي لابر وعليه في اربعة فرضي لابر
 في الاربعين والنبات في شئ في بر وعليه اربعة فافاد فغنا ثمنها في اربعة فرضي لابر
 في بر وعليه في ثمانية وعشرين في
 في الاربعين والنبات في شئ في بر وعليه اربعة فافاد فغنا ثمنها في اربعة فرضي لابر
 في بر وعليه في ثمانية وعشرين في

بهن الحول فرضي لاير عليه و فكل فرضي من بر عليه وان لم يستقم على كل احد و فرضي فذلك
 قال وان الكسهم اما ففوقه في مخز و فرضي الفرضين على البعض و اجمع على سبعة الاول
 السبعة المذكورة في باب التصحيح في الصورة التي هي فيها كان في الاربعين نصيب الزوجات
 الاربع عشرة فيس رؤسهن و ما كان مائة فافقنا مجمع عدم رؤسهن و كان سهم
 البنات التسع منها ثمانية وخمسين و بين الرؤس للسهم مائة ففكرنا عدم الرؤس و السهم مائة
 ففكرنا عدم الرؤس بماله و كان سهم اجدات التسع منها سبعة فيس مائة ايضا مائة فافقنا
 عدم رؤسهن باربع مائة فبين اعداد الرؤس و الرؤس موافقة فوجدنا ان رؤس اجدات
 و رؤس الزوجات موافقة بالنصف ففكرنا نصف الاربع في السبعة فبلغ اثني عشر و هي
 موافقة لرؤس البنات التسع ففكرنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصلت ثمانية و ثمانون ففكرنا
 هذا الحاصل في اربعين فبلغ العا و اربع مائة و اربعين ففكرنا تصد السبعة على اجمال الزمان
 اجمال الزمان على اجمال الزمان كان نصيب الزوجات في الاربعين مخز و قد ضربنا بها في
 السبعة التي هي ثمانية و ثمانون فبلغ مائة و ثمانين فكل واحد من الزوجات خمسة و اربعون
 و كان نصيب البنات منها ثمانية وخمسين و قد ضربنا بها في ذلك المصروف فصار العا و ثمانية
 فكل واحد منهن مائة و اثني عشر و كان نصيب اجدات منها سبعة و قد ضربنا بها في
 المصروف فصار مائتين و اثنان و خمسين فكل واحد من اجدات اثنان و اربعون
 فان قلت قد اعتبر في العلم ان السبعة و اربع مائة و اربعين و اجماعه بين الباقي
 على اقل من اربع فرضي لاير عليه بين عدم رؤس من بر عليه فلما افاد المصنف في العلم اربع

عن أبي عباس أنه قال لا ينبغي أن يزيد بحمل أبي الابن ولا يجعل لأبى معنى
أن الاتصال والفرق بين الجانبين على صفة واحدة فافراحت أحد قام أبي الابن
منهم الابن في حمل الاخوة فكذا إذا ما أبي الابن ينبغي أن يقوم أبى الابن مقام
الابن في حملهم أيضا **س**لم أن علينا وأبي عموم وزيد بنى بانيته اتفاقهم
على توريث الاخوة مع أحد اخلافهم في كيفية القسمة فذهب إلى أنه يعاين الاخوة
عالم يتحقق حظ من الترس فلو انتقض يعطى الترس لأن الابن لا يتحقق حظ من
الترس وان كان معاخذان لأبى أو ثلثة أو أربعة فالتقسمة خبره وان كانوا
خمس فالتقسمة والتس سواء وان كانوا ستة كان الترس فيهم أيضا وان
العلات لا يعززون في القسمة عنده فافراحت أحد مع أخ لأبى وأخ لأبى كان
أما الترس بين وبين الأخ في الأبوي وأيضا أحد عنده لا يعصب الاخوات
أخفوات أصلا بل يكون الاخت عنده صاحبه وفي فافراحت كانت مع اخت
لأبى وأخت لأبى فلا أول نصف المال وللثانية سدره وللجدة الباقي وورثته
أبي عموم إلا أن أحد يعاينهم عالم يتحقق حظ من الثلث وافي فيه زيد وان بنى
لا يعزبون في قسمة مع بنى الأعمام وافي فيه عليا وان الاخوات أخفوات
وفراحت وفي مع أحد كما عنده على رضى أمه عنه وقد خفي صاحب الكتاب قول زيد بن
لأن أبي عموم لم يجد ردها واختار أقواله في القسمة دون قول علي وأبي عموم
وي رسم الحق أنه إذا كان أبوه في جانب وصاحبها في جانب كان

مجرد أو اعتبارا في القولين شاء فتقبل قول زيد بنفسه على حيلة قولها فلذلك قال
وعند زيد بن ثابت للجد مع بنى الأعمام والعلات أفضل للأبوي من الأمومة وفي ثلث
أما إذا لم يحملهم فلو أنهم وتبر القسمة أن يحمل أحد في القسمة كما هو الاخوة فتقسم
أما بين وبين الاخوات للذكر مثل حظ الأنثيين ويحمل نفسه مع الاخوة كنصيب واحد
منهم وذلك لأن نسب الأبوي جهة نسب الأم في جهة أخرى فمما علمه في الشبهان
بجعلناه كالابن في حمل الاخوة لأم وذلك لأنه في قسمة إمرأتها وأمها قسمة خبره
فأما أم أبي عموم فلا أعطينا ثلث المال لأنه مع الأولاد من الترس في الاخوة
بما عندهم كذلك وأيضا إذا قسم المال بين الأبوي والأم والثلث للثلاث وهما في
الدرجة الأولى ولما كان أحد أخوة في الدرجة الثانية وكان الجد الترس كان الجد
ضعة عن الثلث فان كان مع أخ واحد أخذ بالتمام نصف المال فمما علمه في الثلث وأما
كان معاخذان فمما سألنا وان كان مع ثلث أخوة فالثلث خبره لأن نصيبه بالتمام
وفراحت وأما إذا كان معاخذان لأبى أو ثلث فالتقسمة إحدى له وان كان أربع
أخوات في الثلث سواء وأما إذا زاد الاخوات على الأربع كان الثلث فيهم
وبنو العلات يدعون القسمة مع بنى الأعمام أضرا بالجد وأما أحد بنى
بنو العلات في قول من السيل فمما سألنا فيهم والباقي في المال بعد نصيب أبي
بنيان يعاينهم فمما سألنا للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك لأن بنى العلات
يرون سهمهم في اعتبار أرثهم في حق أحد واعتبار سقوطهم في حق بنى

وثلاثة ما بين مدين جميع المال وهو كذا الا فضل ما اقتسمه كزوج ووجه واحد فان كان
 اثنين لوجود النصف واحد منها للزوج وافر للزوج الا في مناصفة ولا يستقيم عليها
 فغير شاعدهما في اقل مثل حصول بقية للزوج انسان وكل واحد من احدى الاقارب
 فقد حصل له بالمقام ربع جميع المال وهو افضل من ربع كذا في ثلث ما بين مدين لانه يرد
 كل المال ايضا واما ثلث ما بين مدين بعد فرض زوجه لهم كزوج ووجه واحد واعتدوا في ثلث
 في ثلث للزوج الذي يقع من ثلث لانهما غيرنا من ثلث في الثلث في السنة صار ثمانية عشر
 فليجوز ثلثه يقع من ثلث ثلثها وهو ثلث للزوج والباقي منها عشرة فكل واحد من الاقارب
 اربعة وللأخت انسان واما ان كان ثلث ما بين مدين ههنا افضل في المقام لان مسئلة
 تقديرها في ثلث ايضا للزوج واحدة منها يقع من ثلث فافضل لاجلها احدى كان هو مع
 الاقارب والاخت كسبع اقوات ولا استغناء للثمن في سبعين بل بينهما ثمان فغيرنا
 عدد الرؤس وهو سبع في اقل مثل وهو الثلث يحصل انسان واربعون فليجوز منها سبع
 وبنية في ثلثون فكل واحد من احدى الاقارب عشرة وللأخت خمسة ولا خلاف ان الحزبي
 ثمانية عشر افضل من عشرة في اثنين واربعين وكذا لثلث ما بين مدين في هذه الصورة
 افضل من سدي جميع المال لان ثلثه في تقدير ايضا في ثلث فكل واحد من احدى الاقارب
 منها واحد يقع اربعة بين الاقارب والاقارب وكل حصة في ثلث ما بين مدين لا يستقيم الا اربعة
 بل بينهما ثمانية فافضل من ثلث ثلثها غير الرؤس في الثلث بل في ثلث فكل واحد من
 واجهة من ثلث وللأخت اربعة وكل واحد من الاقارب ثمانية ولا شبهة ان الحزبي

ثمانية عشر افضل من ثلثين واما سدي جميع المال كزوج ووجه واحد واعتدوا في ثلث
 في ثلث لاجلها النصف والزوجي ثلثين نصفها وهو ثلث للزوج والباقي ثلث
 بينهما فان فاسم كزوج الاقارب كان ثلث السهمين في ثلث سهم واحد وان عطينا
 ثلث ما بين مدين كان ايضا ثلثا سهم واحد وافر اعطيناه سدي جميع المال كان كسهم تمام
 فالسدي غير له في يقع للاقارب سهم واحد لا يستقيم فافضل من ثلثه وهو ثلث
 بل في ثلث عشرة ومنها نصف الثلث وافر ان كان ثلث الباقي غير للزوج الباقي ثلث
 فافضل من ثلث في الثلث في اقل مثل كما صورنا في مثال المذكور ولا فضل لثلث ما بين مدين
 اقتسمه سدي جميع المال حينئذ ثمانية عشر في الثلث فصار ثمانية عشر ومعها في ثلث
 وان تركه جدا وزوجا وبنا واحدا اخلا لاجلهم ولا قال سدي للزوج ووجه
 مسئلة ان ثلث عشرة ولا ثلث للاثنت عشرة مسئلة في ثلث عشرة لاقارب النصف والرابع والسدي
 على ما سلف ونقول ان ثلث عشرة لان الثلث يأخذ النصف في ثلث عشرة وهو ثلث والرؤية
 يأخذ الربع وهو ثلث واحد يأخذ السدي وهو انسان يقع للام واحد فلا بد لها في اثنين
 في ثلث السدي غيرنا واحد على ثلث عشرة واحد في ثلث عشرة ولا خلاف لانهما يقسم
 مع البنات وكذا مع اجد وافر اعطاء السدي جميع للعصبة ثلث واحد اجد كزوج السدي
 في ثلث ثلث لاجلها بالعصبة واما ان كان سدي جميع المال غير لانه يأخذ اثنين في ثلث
 ثلث على التقدير اقتسمه افر اخذ الزوج في الربع في ثلث عشرة والنصف والام
 اثنين في ثلث وللأخت واحد في ثلث ثلثين فيكون مع الاخت ثلث اربعة ولا

استغفار الواحد على ثلثة فيقر الثلثة في اثنتي عشرة فيجعل ثلثة وثلثين فثلث ثمانية عشر والباقي
سبعة واللام ستة فيثمة ثلثة فثلث اثنان ولا في واحد وكذا الحال على تقدير اربعة فيثمة
ما يتبع لان البناء وهو الواحد لا يوجد ثلثة فيصير محض في اهل ثلثة فيثمة
وثلثين وفي العلوم ان اثنين في ثلثة عشر غير منها في ثلثة وثلثين فان قلت في هذه
في مسائل الاله كان السدس فيها خبر للجد في اعمامه وثلث ما يتبع فلما ذكرنا
ههنا ولم يقتصر على المثال الذي مره فقلت في فركه فائدة اخرى هي ان الاختلاف
وام وان لم يكن محض بل يكون لها اثر في معنى مثل العارض كما في ثلثة في ثلثة
فان كون السدس غير الجواز يقتضي ان يجعل ههنا صاجحة فرض وقد عالت السدس بالفرض
التي اجتمعت فيها في اثنتي عشرة في ثلثة عشر فلم يبق للاختلاف التي صار من عصبة مع البنت
ولقد كما عرفت محسنا بذكره في توضيح لهذا الكلام وعلم ان زيدا بن ثابت
لا يجعل للاختلاف وام او لا صاجحة فرض مع اجدل يجعلها مع عصبة الاعم مثل
الاكدرية فانه يجعلها فيها صاجحة فرض مع اجد وهي زوجة وام وجد واخت
لا وام او لا لزوجة النصف واللام الثلث والجد السدس للاختلاف النصف ثم
يفهم اجد نصيب الاختلاف فيقول مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين
وهذا لان اعمامه خبر للجد في السدس ثلث البناء وهذه السدس اعطاه ثلثة
للاجماع النصف والثلث والسدس فيقول السدس في الزوج في الثلثة ثلثة واللام
اثنان والجد السدس فلم يبق شيء ففرضنا على ثلثة نصفها فصار ثلثة في ثلثة واحد

75
في ثلثة للاختلاف في مجموع النصيبين اربعة فتقسم على اجد والاختلاف للذكر مثل حظ
الانثيين والاستغفار في القسمة لان اجد في ثلثة الاختلاف فلا يتقسم اربعة على ثلثة
فيقر الثلثة التي هي تعدد الرؤس في السدس وعولها على النصف فيحصل سبعة عشر وثلث
والا للاشارة بقوله فيصير في سبعين منها ثلثة واللام ستة والجد ثلثة للاختلاف
ثم يفهم نصيب اجد للاختلاف فيصير اثنتي عشرة فيقسم ههنا كما في ثلثة ثمانية وثلثة
اربعة فتجد جعل زيد ههنا للاختلاف ابتداء صاجحة فرضي كذا نكرم في امير ان يلمة وجعلها
عصبة بالافرة كذا لا يزيد نصيبها على نصيب الذي هو كالان في ثلثة فلم يبق محض
الاختلاف في السدس المستغفرة صاجحة فرضي كذا نصير محض في ثلثة ههنا صاجحة في
جعلها صاجحة فرض وهو وجود البنت بخلافها في الاكدرية او لا مانع فيها في
جعلها كذلك قبل لعل فرض الشيخ في اير السدس المستغفرة البنت على ان زيد او لا
لم يجد في تلك المسئلة بداهة حرمان الاختباء على ان السدس خبر للجد انك
حرمانها ولم يجعلها صاجحة فرض لوجود البنت واعان الاكدرية فلا ضرورة في
حرمانها لا يمكن جعلها صاجحة فرض فلما اعطاه فرضها اراى نصيبها اكثر من نصيب
اجد فامر بالخلط والقسمة على الوجه الذي عرفت سميت هذه السدس الاكدرية لانها
واقعة اراة في بيت الاكدر فانها ماتت وخلفت اولئك العوزة المذكورة
واثنتي عشرة على زيد عندهم فيها فنسبت اليها وقيل ان شخصاً في هذه القبيلة كان
يخفي عن زيد بن زيد في الوادي فله عبد الملك بن مروان في هذه السدس فاعطاه

فاعطاهن جوارها فبنت القبيلة وقد يقال كذا على اصح النواحي كقولهم
 الاغتصبها واهل العراق يسمونها القراء لشهرتها فيما بينهم ولو كان مكانها
 او ايمان فلا عول لا اكرية اما انه اذا كان مكانها في فلا عول لان السن في
 امال خبر الجود المثل في سنة فيقول السدي في بعد في الزوج والام للجد بالوفى او لا
 ينقص حق عن السدي بما عا ولا في سنة للاخت في مقتدة التي اعطيت
 اجبرتها السدي لا اكرية ايضا لان الا في عينة لا يمكن لوزيد جعله صاحب فرض فاضل
 الى حرمانه بخلاف الاخت في الاكرية كما سبق في خبره واما انه اذا كان مكان اخوان
 فلا عول ايضا فانها تروى ان الام في السدي لا تملك في سنة فلا زوج ثلثة
 وللام واحد وللجد ايضا في للاختين واحد لا يستقيم عليهما فغيرنا عدد وروى ما في
 اصله ثلث في اثني عشر فنها في سنة بخلاف الاكرية افوتم بين فيها للاختين
 فوذلك يقال على الوجه الذي قرر سابقا ولا اكرية لان اصولها مستقيمة
باب ما سمي في معاينة في النسخ في النفل والقول امر بها ههنا
 ان شغل في بعض الورثة بموت قبل الغيبة التي برز منه والاشارة بقوله ولو
 صار بعض الانصاف ميراثا قبل الغيبة فنقول ان كان ورثة الميت الثاني في عدل او
 ورثة الميت الاول لم يقع في الغيبة تغير فانه يتوهم في قسمه واحدة او لا فائدة
 في تكرارها كما افترق بين بنات او امة واحدة ثم ما الواحدة في البهت
 ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاخوان لاجل ام فانه يقسم مجموع التركة بين البنات

كما سأل
 في قسم التركة قبل خلاص الاثني عشر سنة واحدة كما كانت تقسم بين جميع كذا فكان
 في الغيبة في ثم يكن في البين وان وقع تغير في الغيبة بين البنات كما افترق بين
 امرأة وثلث بنات اخرى ثم ماتت احدى البنات وتعلقن في الاو اعني الا في لاب
 والاخوين في الابوين وكان ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كما في
 الصورة التي فوكرها بقوله كزوج وبنات ام فانه قبل الغيبة في امرأة وابوين
 ثم ماتت البنات قبل ان يصاى ابنين بنت واحدة هي ام المرأة التي ماتت اولادها
 ماتت هذه واحدة في زوج واخوين فنقول الاصل في ما في خبره في صورة بعض
 الانصاف ميراثا قبل الغيبة واما ما يتناول بهذين النسخين الاخوين فقط ان
 مسئلة الميت الاول بالقول عند مسئلة السبعة وتعلق بها كل وارث من هذه النسخ
 ثم في مسئلة الميت الثاني في تلك القواعد ايضا ونظير ما في مائدة في النسخ الاول
 وبين النسخ الثاني في ثلثة احوال هي ثمانية واثمنا في انصاف فان استقام
 اما ثمة مائدة في النسخ الاول في النسخ الثاني فلا حاجة الى الضرب على قبيل
 في النسخ في ان سها كل فرع ان كانت غيبة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب
 فان النسخ الاول ههنا بمنزلة اصل مسئلة في النسخ ههنا بمنزلة روى العقوم
 عليهم ثم في حاجة في الميت الثاني بمنزلة سها ميم في اصل مسئلة في صورة الاستعانة
 في مسئلة الميت الثاني في النسخ الاول كما افترق اما في في هذا لا كذا في امرأة
 في اخوين في فوكر في الكتاب وفي ذلك لا في مسئلة الاول في روية لان اصلها ان في اجتماع

[illegible]

ثم في قولك جعلت في كتابه عليه فيما قبل سابقا وذلك لان معا ورثة الميت الثلثة
ففيما قبل في يد خصار سهم كل واحد منهم مضرورة فيه وان كانت في الورثة
فجعل الثلثة وان كانت اربع او خمس ثم قبلها فاجعل الثلثة التي جعلت في يدي
المسئلة الاولى والثانية مقام في المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثانية المستقلة بالثالث
الثالث مقام المسئلة الثانية في معنى العمل كان المسئلة الاولى الثلثة صار مينا واحد فميراث
الثالث مينا ثانيا ثم اعلم في الرابعة وانما تركت ذلك لغير النهاية فانه لما صار في
الميت الثلثة والثالث فيصير واحد اصار واكلم مينا واحد فيصير الميت اربع مينا
ثانيا ولذا احيى الافرصار فيصير اربع مينا في الموت فيصير اربع مينا واحد كما لو انجزته
حينئذ اصار مينا مينا ثانيا وكذا الى ما ينشئ ثم ان المعنى ما يكون في اصلها
امناحة الاستفاضة والموافقة والبيان وهو المسئلة مشتملة على ورثة الثلثة
واعترض موتهم الترتيب وجعل موت الاول منهم مثالا للاستفاضة وموت الثلثة مثالا
للموافقة وموت الثالث مثالا للبيان فان قلت قد اعترض هذه الاحوال الثلثة
ففي نصيب الميت الثلثة وبين نصيبه فكيف اورده في مثال الموافقة بين نصيب الثالث
وبين نصيبه ومثال البيان بين نصيب الرابع وبين نصيبه قلت قد عرفت
انها صار نصيب الميت الاول والثالث فيصير واحد اصار اعترض موت واحد
وحال الميت الثالث ثانيا وعلى هذا القياس حال الرابع والخامس ما بعدهما فلا حاجة
الى ان يورد كل من تلك الاحوال مثالا على هذه فيكون فيه الميت الثلثة ثانيا حقيقة

ارشد في قوله صار من ارضي الارحام كما ينشأ منها سلف فقير
شرح الاربعة عشر ايات في فضل من فوض الاربعة عشر ايات في فضل من فوض
فيكون لكل هذه الآيات ولا يوجب كل كلمة في آياتها اربعة ايات في فضل من فوض
رجل من محبي الله يرضى عنه فقله ولم يكن له وارث الا فاته فكتب في كتابه عسيرة
بن ابراهيم العنبري جاب بان الله عم قال انه رسول مولى لا مولى له واما
وارثي لا وارث له لا ليعال الفضل المقصود بهذا الكلام النعم دون الانبات
لقولهم الصبر على الاجل والعباسي يملكه فكله قبل من كان وارثه محال فلا
وارث له لا ما نقول صدر من حيث ينبغي ان هذا المعنى على قول بيان الشرع بلغة الانبياء
وارادة النعم يوقى الى الابد فلا يجوز من صاحب الشريعة الكاشف عنها وايضا
لما ما ينبغي ان لا يرد عليه قال عم يقبض على عصم من يوقون نسباً فيكم فقال كان
عزيباً فبنا ولا نعرف الا ابي اخنوخ ويا بولبانه عبد منزور محمل رسول الله عم
برائته والتوفيق بين ما رويناه موافقاً للقرآن وبين ما رويته في العالم
ان يحمل ما رويته على ما قيل نزول الآية الكريمة او يحمل على ان العم محال لا
ترثان مع عبته ولا مع من فوض في ربه فان الرق على فوض العم فوض مقدم على
نور من فوض الارحام وان كانوا يرون معي لابر عليه كل زوج والزوجة
وفوض الارحام اصناف اربعة النفس الاول ينشأ اي ينشأ اليه
وام اولاد البنات وان غلوا فكونوا كانوا وان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان كان

كانت النفس التي ينشأ اليه من الارحام الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان كان
غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان كان
فكونوا اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان كان
وان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان كان
اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات
او من احد هما بنوا للاخوة لا بنوا لوالديهما او ان اطلق الاخوات والاخوة في حلال
الابن ان ينشأ ولا يملكها من كان فكونوا اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات
بنو الاخوة لا بنو اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات الا ان غلوا فكونوا اولاد البنات
واولاد الاخوة كما قال اولاد الاخوات والنسب الرابع ينشأ الى جده كسيرة
ابن جابر الله او عبته وبنو ام الارحام الام وهم العترة على الاطلاق
فانهم اخوات لا ينشأ اليه من اخوات له من الابوين او من الابوين من جهة
الجد ينشأ قبل ابيه ان كان اخوات له من قبل امه فمن ايضا من جهة الجد
ينشأ قبل ابيه الارحام الام فانهم اخوة لابي امه منهم ايضا من جهة الجد
بعدة ينشأ قبل ابيه واعتبر في الاعمال كونهم لام لان العم من الابوين او
من الابوين من جهة الجد ينشأ قبل ابيه فانهم اخوة وامهات الام ينشأ
فانوا من ابيها وانها او من ابيها فمنهم من ينشأ الى جده من قبل امه وان كانوا
من ابيها فانهم من ابيها من جهة الجد ينشأ قبل امه فكونوا اولاد البنات الا ان كان

هات

والانثوية كما في امثال الذوات كونه لانه كلهم يوارثون وخلقوا في امثال الذوات
معلوم على ولد الوارث كان الفروع فذكر فقط او انا فقط او واهل
وان كانوا مختلفين فلكذا مثل غل الانبياء ولا يعتبر في الغنم صفات اصولهم
وهو رواية شافعية على ابن حنبل وغيره وعندهما ابدان الفروع ان انفقت صفات
في الذكورة والانثوية موافقا لهما اي لا يكون في قوله الاخرة وحسب زياد
وغير الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الاصول في الفاعل وهو قول
الاول لابن يونس ثم الروايات على ابن حنبل والظاهر في مذهبه وعنده ان
اصولهم في ذوى الارحام معاملة اهل الفرائد وهذا كونه في شروع الميراث ان
بن زياد في اهل التبريل كما اشار اليه في قوله مع ابن يونس محل الدليل
على القول الاخير لا يكون استحقاق الفروع انما يكون لمفعولهم لا لمفعول
في غيرهم وذلك المفعول هو الفرائد التي هي ابدان الفروع وقد اختلفت ايضا
وهي الولادة فيسبى الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت الصفات في الاصول
الا ترى ان صفات الكفر والقسوة او الترق غير معتبرة في اهل البيت بل انما تعتبر في تلك
الحد في هذه الذكورة والانثوية تعتبر في فقط واستدل محمد باقنا على ان للعمة
التنين والخاله الثلث ولو كان الاعتبار بابدان الفروع لكان اهل بيتها نفسيا
فطران اعمير في الغنم هو اهل البيت في الغنم والامه في الحالة وايضا قد
انفقت على انه اذا كان احدهما ولد ووارث كان اولي في الاخر فغير صحيح باعتبار

82
باعتبار صفته في اهل البيت كما اذا اترك ابن بنت بنت بنت عندهما اي عند ابي يونس
وحسب بن زياد يكون اهل المذكور مثل غل الانبياء باعتبار الابدان اي ابدان الفروع
وصفاتهم فلو كان اهل الابن البنت والعملة بنت البنت وعندهما يكون اهل بيتها كذلك
لان صفات الاصول متفقة في الانثوية فغير معتبرة ايضا ابدان الفروع ولو تركت
اي بنت وبن بنت عندهما اهل بيتها انما باعتبار الابدان لانه المذكور في
ولم يلاحظ في الصورة التبعة وعندهما يكون اهل بيتها الاصول الغنم في البطن
الثاني الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف في كونه والانثوية وهو بنت البنت وبن
البنت انما تأوي يكون لانه بنت ابن البنت لان ذلك يوجب ابا وقد انتقل بها ولعله
لا يثبت البنت فانه يثبت فانتقل اليه فصار الارث بينهما في مذهب علي عكس
ما كان عليه في مذهبهما وهو ان للابن في الفروع ضعف ما للذكور وما كان قول
محمد محبا الى زيادة تفصيل اشار اليه بقوله وكذلك عندهما اي وكما اعتبر عنده
ما في الاصول في البطن الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عنده حال الاصول المستقرة
اذا كان في اولاد البنات انساب في الدرجة بطون مختلفة ويقسم اهل
بينهم على اولاد بنات اختلفت في الاصول بالذكورة والانثوية المذكور مثل غل الانبياء
ثم يجعل الذكور في ذلك البطن طائفة على حدة والاناث ايضا طائفة اخرى على حدة
بعد التسمية على الذكور والاناث فيما المذكور في اول بطون وقع فيه الاختلاف
ويجوز ويحتمل فروعهم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم في الاصول

في البطن الثاني بل في الثالث حيث وجدنا في بارز اثني عشر نبات وثلاثة بنين فاذا
 نزلنا كل ابي بمنزلة بنين كان المجموع كائنه عشر نباتا فلا يستقيم عليهم النسبة التي كانت
 نصيب البنات لكن بين النسبة وبين عدد رؤوس اثنى عشر موافقة بالثلث
 فغيرنا ووضعي عدد الرؤوس وهو اربعة في اصل ثلثه هو ثمانية عشر فصارت بنين ومنها
 نصيب امثلة اذ كان الطائفة البنين في البطن الاول ستة من اصل ثلثه فغير بها
 في اصفه وبنوا اربعة فبلغ اربعة وعشرين ونعمها على ما هو في بطن الثاني فوضع
 البنين الثلاثة فيعطى الابي اثنى عشر والبنات ايضا اثنى عشر ثم يدفع نصيب الابي
 الى آخره وهو في البطن الثاني عدم الاختلاف في تقسيم نصيب البنين على الابي
 والبنات اللذين بارزها في البطن الثاني المذكور فحل حفظ الاثنين فاصاب الابي
 ثمانية والبنات اربعة فنصف في نصيب كل منهما الى فرعه في البطن الثاني وكان
 للطائفة البنات في البطن الاول ستة من اصل ثلثه فغير بها في ذلك اصفه وبنوا
 اثنى اربعة فيحصل ستة وثلثون فاذا نظرنا الى ما هو داخل في البطن الاول
 وجدنا اختلافا في البطن الثالث اذ كان فيه بارز البنات التسع سبعة نبات
 وثلاثة بنين فقسنا نصيبهم اثنى عشرة وثلثين المذكور فحل حفظ الاثنين فاصاب
 البنين ثمانية عشر والبنات ثمانية عشر ثم جعلنا الذكر طائفة والاناث طائفة
 فنظرنا الى ما هو داخل في الثالث وجدنا في الرابع بارز طائفة البنين ابي وبنين
 فقسنا عليهم ما اصاب البنين الثلاثة المذكور فحل حفظ الاثنين فاصاب الابي التسعة

التسعة والبنين تسعة ثم رفعنا نصيب الابي الى آخره لعدم الاختلاف في تحديد بارز
 البنين في احوال اختلافا بل في احوال احوال في بارزها ابي وبنين فقسنا
 عليهم نصيب البنين اثنى عشرة المذكور فحل حفظ الاثنين فاصاب الابي ستة والبنات
 ثلثة وكذلك وجدنا في الرابع بارز طائفة البنات ثلثة نبات وثلاثة بنين فقسنا
 عليهم الثمانية عشر المذكور فحل حفظ الاثنين فاصاب البنين الثلثة منها اثنى عشر
 والبنات تسعة ثم جعلنا ما طائفتين ولما نظرنا الى ما هو داخل في الرابع وجدنا
 في البطن الخامس بارز البنين الثلثة ابنا وبنين فقسنا نصيبهم الذي هو اثنى عشر
 المذكور فحل الاثنين فاصاب الابي ستة والبنات تسعة فرفعنا نصيب الابي الى
 فرعه الى احوال قد وقع فيه بارز البنين ابي وبنين فقسنا نصيبهم عليها فاصاب
 الابي اربعة والبنات اثنان ووجدنا في الخامس ايضا بارز البنات الثلثة الثلاثة في
 البطن الرابع ابي وبنين فقسنا نصيبهم اثنى عشرة عليهم فاصاب الابي ثلثة والبنات
 ثلثة فرفعنا نصيب الابي الى فرعه الى احوال ووجدنا فيه بارز البنين ابنا
 وبنين فقسنا ثلثتها فاصاب الابي اثنان والبنات واحدة فاذا جمعنا هذه
 الانصب كلها كانت ستين كما رغبنا في احوال الفروع في البطن الثاني المذكور
 محمد يأخذ الصفة اي المذكورة والانثوية في الاصل حال الغيبة عليه وياخذ
 العدد في الفروع يعني انه قسم الى الاصل بعينه في صفة المذكورة والانثوية
 التي فيه ويعبر فيها عدم الفروع كما ذكرنا في بنين بنين بنين

مشايخ بخارا اخذوا يقولون ان بعض مسائل في الارحام واجبت لانه لم
 على الحق **فصل** في هذا الفصل نعمة لجملة الصف الاول علماء وناظر
 الله تعالى في هذه النوريات في نوريتها في الارحام غير ان اية يوصف
 بعينها في ابدان الفروع لانه يقسم على الفروع ابتداء بعينها فيهم وقد
 اختلف في قولك يوسف في العواقب والاساطير لانه لا يعتبر بها بل يترفع
 في وجهها بجهة واحدة كما هو مذهب اجدات على مبانها واول ما وراة النهر
 على انه يعتبر بها وهو الصحيح والفرق بين ما نحن فيه وبين اجدات ان الاختلاف
 هناك في جهة واحدة لا يرد في هذه اما الاختلاف ههنا بمعنى العصبية
 فيفاس على الاختلاف بحقيقة العصبية وقد اعتبر فيها تقدم بعضها تارة
 للبرج كالاخوة لا بد من مع الاخوة لا بد من في الاختلاف كالاخوة لا بد من
 كانت اى عمر فانه يعتبر السبب في هذه الاختلاف وكذلك اى عمر فاما ان روجا
 فانه يعتبر في استحقاق السبب معا فكذلك ايضا نحن بصدد يعتبر السبب جميعا لكنه
 يعتبر تقدم بعضها في ابدان الفروع كما ذكرناه ومحمد يعتبر بها في الاصول
 فانه يقسم على اول بطن اختلف في الاصول وياخذ العدد في الاصول ثم
 يجعل المذكور طائفة والانا طائفة على ما تقدم من المسئلة ان بقية كما اذا
 نكر كسبت بن بنت في اياها ايضا بنات اى بنت ونكر ايضا اى بنت بنت
 بهذه الصورة حسب عند اية يوسف يكون اهل بينهم اى بين الاباء

الابن والبنين انما تالان البنين فوا انما جهنبا فلما تالان في جهة الام
 وبنات اخوان في جهة الابوة صار كسبت كانه نكر اربع بنات وانا واحد
 فيكون ثلثه اى ثلث اهل البنين فوا انما جهنبا ثلثة للابن في جهة
 الواحدة وعند محمد تقسم اهل بينهم على ثمانية وعشرين سهرما للبنين اثنان وعشرون
 سهرما ستة عشر سهرما في قبل اياها ستة اسهم في اخرها وللاب ستة في قبل امة
 بنان في ذلك تقسم اهل على البطن الثاني وفيه اى ثلث البنين وبنات احدها
 كسبت في فصار المجموع كسبت بنات فالحل في عدم ركن في فللابن اربعة اسهم
 وللبنات في فرعها بقدر سهرمان وللأخوة في سهرمان واحد فاحصلنا المذكور
 في هذا البطن طائفة والانا طائفة ورفعا نصيب الابن الى البنين
 في الثالث ما كل واحد منها سهرمان واذا رفعا نصيب طائفة الانا الى
 بازا ثلث من البطن الثالث في تقسيم عليهم لان فيسببون ثلثة اسباع وى بازا
 اى وبنات فالمجموع كارب بنات وبن الثلثة والاربعة مبانة فغيرنا الاربعة
 التي هي عدم الروش في اهل ثلثة وى كسبت صا ثمانية وعشرين ومنها ثلثة
 اذا كان الابن البنت في البطن الثاني اربعة فافاضنا في المفرد الذي هو اربعة
 ايضا بل في ستة عشر فاعطينا كل واحدة في بنت ثمانية وكان للبنين في البطن
 الثاني ثلثة فافاضنا بها في ذلك المفرد حصل اثنان عشر فرفعا الى اى بنت البنت
 ستة والى بنت البنت ستة فكل واحد منها ثلثة فصار لكل بنت في البطن الاخير

احد عشر ثمانية من جهة ابيها وثلاثة من جهة اخوها **فصل في الصف**
 الثاني من قوى الارحام وهم الـ قطون من الاجداد واهل بيته بالبر
 اقربهم اليه من جهة ابيها كان اى سواد كان الاقرب من جهة ابيها من جهة الام
 وقد مر وجه اولوية الاقرب في الصف الاول فالام اولى من ابيها ام لا وكذا
 ابيها الا اولى من ابيها ام الا جواب الام اولى من ابيها الا جواب على هذا
 حال اجازة وعند الاستواء في درجات القرب في كان يدرك اليه من ابيها
 فهو اولى من لا يدرك اليه بوارث عند ابي سهل الغرض واية فضل هذا في
 ابي عبد الله يعم في تقدمهم يكون ابيها امهم اولى من ابيها ام لانها تادها
 في الدرجة لكن الاول يدرك بوارث في درجة الصبيحة اعني ام الام
 والثاني يدرك بغير اول ولا تفصيل لا يلى يدرك بوارث على ما لا يدرك به عند
 ابي سليمان بوجاهة واية على البتة في الصفرة المذكورة في قسم المال عندها
 اثلاثا ثلثاه لابيها ام وثلاثة لابيها ام وعلى ذلك بان الترتيب في الاجداد
 واهل بيته القاسمة باولادها بوارث يعم في جعل التبع ووجوب
 واهل بيته تابع له وهو فلان القوم القوم وليس يلزم مثل ذلك في الاولاد
 فافترقا وان استوزناهم اى ورجلهم في الزوج البعد ليس بينهم
 مع الاستواء في الدرجة يدرك بوارث كابيها ام ابيها ام ابيها ام
 او كان كلهم يدرك بوارث كابيها ام ابيها ام ابيها ام ام ام ام

الام واتفقت صفته في يدركون بهم في الزكوة والاثوة كما في كونهما في
 مثل عدم الاولاد بالوارث فان اجد واهل بيته في ذلك المثال متحدان فيم يربطان
 به فلا يتصور هناك اختلاف في صفته امد له به واتحدت ايضا فانه بان يكونوا
 كلهم في جانب ابيها من جهة ابيها كما في كونهما في ذلك المثال فالقسم على
 ابدانهم اى يجب ان يقسم المال عند اجتماع هذه الشرايط باعتبار صفات
 ابدان العود في ذلك مثل حفظ الانثى فيجعل المال في ذلك المثال اثلاثا ثلثاه
 لابيها ام الا وثلاثة لابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام
 يدركون بهم في الزكوة والاثوة كما في المثال الذي في كونهما لاولاد الكل
 بوارث في قسم المال على اولادهم اختلفت في الصف الاول اى قسم بينهم على ان
 للزكوة ضعف نصيب الانثى ثم يجعل المذكورة طائفة والانثى طائفة على قياس ما
 تفرق في الصف الاول وان اختلفت في بينهم مع استواء درجاتهم كما اذا ترك
 ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام ابيها ام
 لفران الام وهو نصيب الام وذلك لان الذي يرتون بالاب يقع مولى مقامها
 فيجعل المال اثلاثا لانه ترك ابيها ام ثم ما احاطت به في قسم بينهم كما لو اترك
 واهل بيته اى قسم الثلثان على قوى قرابة الام على قياس ما عرفت في انحاء القرابة
 والنظاير ان يقال اما ان يكون هناك استواء الدرجة اولاد في الثاني الاقرب
 اولاد على الاول اما ان يكون ينحدر القرابة او يختلف فان اختلفت في قسم المال

فقد مرى كان اصلا اخلا جاع اولى متى كان اخلا اخلا فقط اولام فقط
 فثبتت الاختلاف واثم اولى عنده من بنى بنى لاجل كان اصلا اخلا
 متى كان اصلا اخلا م كما سير عليك تفضل ومحمد محمد قسم المال على الاخوة
 والاخوان مع اعتبار عدد الفروع وجهان في الاصول وهو الظاهر من قول
 حنفية محمد بن احمد في كل فروع من كل الاصول قسم بنين فروعهم كما في النصف الاول
 على ما قرر هناك ثم انه اورده مثالا او اشارة الى قول الاماميين فيه فقال كما اذا
 امة ثلث بنات اخوة متفرقين اعني بعضهم لاجل وبعضهم لا فقط وبعضهم لام
 فقط وكذا ان ثلث بنين وثلث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة

عند ما يكون قسم المال بين فروع بنى الاعيان ثم بين فروع بنى العلام بين فروع بنى
 الاخبا والذكر من حفظ الانثيين ارباعا باعتبار الابدان اي ابدان الفروع وصغارهم
 بمعنى انه يقدم عنده فروع بنى الاعيان على غيرهم لانهم اقوى في القرابة فيجعل المال ارباعا
 فيعطى بنى الاخت لارب واربوعين وبنى الاخت لارب واربوعين وبنى الاخت
 لارب واربوعين فان لم يوجد فروع بنى الاعيان فيقسم المال على فروع العلام

العلام باعتبار ابدانهم لان القرابة اقوى من قرابة الام فيجعل المال بينهم ارباعا
 ربعان لاني الاخت لارب واربوعين الاخت لارب واربوعين الاخت لارب واربوعين فان
 لم يوجد فروع بنى العلام فيقسم المال على فروع بنى الاخبا وارباعا باعتبار
 الابدان فيجعل ثلثه على اربعة عشر محمد محمد الله فيقسم ثلثه على اربعة عشر
 الاخبا وعلى السبعة اثمانا لاثنا عشر اصولهم في القسم واذا اعتبر عدد الفروع في
 الاخت لام صار ثلثا اخوان لام فخذ ثلثه ثلثه جميع المال وياخذ الاخت لام
 ثلثه ثم تقسم بينهما الى فروعها والباقي وهو ثلثه على اربعة عشر فروع الاعيان
 انصافا باعتبار عدد الفروع في الاصول فيقسم هذا الاعتبار الاخت لارب واربوعين
 كما خفي من الابوين فتاوى اخبا في النصف وحي يكون نصفه اي نصف الباقي
 وهو الثلث لثلاثة بنات بنات وبنات البنات في ذلك الباقي بين ولدى الاخت لارب واربوعين
 واثم للذكر من حفظ الانثيين باعتبار الابدان اي ابدان الفروع لعدم الاختلاف
 في اصول بنى الفروع ولا شيء لفروع بنى العلام لانهم يحتلون الاعيان كسوق
 فيصير هذه المسئلة عند محمد في ثلثه لان اصل ثلثه في ثلثه واحد منها بنى الاخبا والثلث
 ولا يستقيم عليهم وان كان بنى الاعيان واحد منها بنى الاخت لارب واربوعين وواحد لاني
 الاخت صغارهم بنى الاخت صغارهم وهي ثلثه بنات لان الابن كبنين ولا يستقيم
 الواحد على الثلث كما بين رؤى بنى الاخبا وبنى بنى الاعيان مماثلة ففرنا ههنا
 الثلثين في اصل ثلثه هو ثلثه ايضا فصار ثلثه فيصير منها ثلثا كان لبنى الاعيان

في اكل ثلثه واحد فربنا في الثلثة فكل واحد منهم واحد وكان لبنه الايمان
 في اصلها اثنان ضربناهما في الثلثة فحصلت ثمة ففما ثلثة البنات والبنين
 الابن الاخت واحد البن الاخت ولو تزكيا ايت ثلث بنات في اخوة متفرقين بنو
 الصورة اكل كل بنت ابى الالف لاجل بالانفاق لانها ولد العقبه الذي هو ابى الالف
 لاجل فيكون متفرقة عن بنت ابى الالف لاجل ايضا فوة القرابة في جانبى اللبا
 والام فكلون متفرقة عن بنت الالف لاجل في زاد بعض الشاربين منها ثلثة
 لا اعتبار بهما في عدد الفروع في الاصول فعال ولو تزكيا بنت الالف لاجل
 وبنت ابى الاخت لاجل ايضا بنت بنت بنت لاجل وام ولو تزكيا بنت ابى
 الاخت لاجل بهذه الصورة عند ابى يوفى اكل كل بنت بنت بنت بنت لاجل وام
 بقوة القرابة وغيره فيقسم المال على اهل الاصول التي هي الاخوة والاختوات
 وغيرهم في عدد الفروع في اصحاب كل فرع منهم فيقسم على فروعهم فاصل ثلثة
 عند في ثمة لوجود السدى فيها واحد منها وهو سدها للاخت لاجل واربع منها
 وهي ثلثها للاخت لاجل لاجل لانما غير غيرها عدو بنت بنت بنت بنت لاجل وام
 فلما الثلثان والباقي منها وهو واحد للالف والاخت لاجل للذكر مثل حظ الانثيين
 بطريق العصبية فافرا اعتبرنا عن بنت ابى الاخت لاجل فيها كانت كل ختيان لاجل
 فالواحد الباقي يكون بينهما وبين الالف لابن صفيان فافرا من ثمة من النصف
 وهو الاثنان في اكل ثلثة ويختمه صار في اصل ثلثة عشر كان للاخت لاجل

وام في اكل ثلثة اربعة وقد ضربناها في اربعة اثنان في ثمانية اعطيت
 بنت بنتها وكان للاخت لاجل في اصلها واحد ضربناه في ثلثة اثنان
 فاعطيت اثنان بنت ابى الالف والاخت لاجل في اصلها واحد ايضا فربنا
 في ثلثة اربعة وبنت اثنان ففما ثلثة البنات والبنين
 معرفة فكل واحد منها واحد قد ففما نصيب الالف لاجل ايضا واحد الى ابى
 بنت قد ففما نصيب الالف لاجل وهو ايضا واحد الى بنت ابى فلما يستقيم علمها
 فافرا ضربنا عدد هاهنا اكل ثلثة هو ثلثة عشر صار اربعة عشر في ثلثة عشر
 اذ كان لبن بنت الاخت في الابوي ثمانية في ثلثة عشر فربناها في ثلثة عشر الذي
 هو اثنان فصار ثمة عشر في ثلثة عشر ففما ثلثة البنات والبنين
 ضربناهما في ثلثة اربعة ففما ثلثة البنات والبنين ففما ثلثة البنات والبنين
 منها فربنا في ثلثة اربعة ففما ثلثة البنات والبنين ففما ثلثة البنات والبنين
 واحد منها فربنا في ثلثة اربعة ففما ثلثة البنات والبنين ففما ثلثة البنات والبنين
 في اربعة ثمانية عشر فكل واحد واحد منها ثمة ففما ثلثة البنات والبنين
 في النصف الرابع الذي ينتمي الى جد في ثمة وهم السمان على الاطلاق
 والاعلى لام والاختوات في حالات مطلقا احكم فيهم انه اذا انفرد الواحد
 منهم استحق اكل كل لعدم اقرانهم فافرا ثمة واحدة او على واحد اللام
 او خالة واحدة او خالا واحد كان اكل كل ذلك الى واحد من فروعهم

فان قيل هذا الحكم اعني الاستحقاق الواحد لكل عند الاقوى من غير مشترك بين
الاختلاف في الابدان فاما وجه تخصيص كونه بهذه الصنف فلما نظر الى ان
بيان في ابعاد الاختلاف فيبقى يفيد جرمانه في سايرها فسلطت في الاختصار
لم يذكر الاقوية في هذا الصنف لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم
اقوية بخلاف اولادهم كما سيأتي واذا اجتمعوا كان مرجاة ورايتهم
منه ان يكون الكل في جانب واحد كالعمات والاعمام لانهم في
جانب اللب او اخوان الخالات فانهم في جانب الام فالاقوى منهم في القرابة
اولى بالاجماع اعني ان في كان لاجام اولى بالميراث من كان لاربوي كان
لابوي من كان لام وفولكلان القرابة في الجانبين اقوى وهو ظاهر
وكذا قرابة الابن في قرابة الام فكموا كما نوا وانما يتبعه لا فرق بين
ان يكون الاقوى فكموا او ان لا يفرق لاجام اولى من لاربوي من لعم وعم
لام لقوة قرابتها فتوزعها كل دعة لاربوي من لعم وعم لام لقوة قرابتها
وكذا الحال في الحالة لاجام اولى بالميراث من حال وحالة لاربوي حالة
لام وحالة لاربوي منها فان كان لام وان كان فكموا او انما
اي في تقدير اتحاد غير القرابة واختلفا ان اختلف في الصنف الرابع المذكور
والاناث وان استوفوا ايضا قرابتهم في القوة بان يكون كلهم لاجام
اولا لاربوام فللمرء فضل على الانثيين كعم وعمه كلاهما لام او حالة وحالة

92
وحالة كلاهما لاجام او كلاهما لاربوام كلاهما لام وفولكلان العم والعم من غير
في الامم الاصل الذي هو الا بكونه اصل في حال واحد هو الام ومنه انقوع الال
في العبرة في العتبة بالبدن عنهما جميعا وان كان غير ورايتهم فخلطت بان يكون
قرابة بعضهم في جانب الاب وقرابة بعض اخر في جانب الام فلا اعتبار لقوة
القرابة فيما بين المختلفين في غيرهما فلا يكون في هو اقوى قرابة لكونه في
الجانبين او في جانب اللب او في قرابته في جانب الام كعمه لاجام وحالة
لام او حال لاجام وعمه لام فالتساوي لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقرابة
الام وهو نصيب الام فافترس كعمه لاجام وعمه لاربوي من لعم وعمه من حاله
لاجام وحالة لاربوي من لعم فالتساوي لقرابة الاب والعم والعم من لعم من لعم
اي في حاله ما صاحب كل ورايتهم في قرابة الاب والعم من لعم من لعم من لعم
جزء ورايتهم فالعم لاجام في مثال المذكور فخر الثلثين لان قرابتها اقوى وكذا
الحالة لاجام فخر الثلثين كذلك وان اختلفت في الامم من لعم من لعم من لعم
بالسوية وكذا الحال في تقدير خالات اللب وام فيقسم الثلثين على السواء فان قيل
الحكم بالثلثين لقرابة الاب في قوله فلا اعتبار لقوة القرابة فلما لا منافاة اذ هم
باختصار قوة القرابة هو ان يأخذ الاقوى جميع المال **فصل** في اولادهم
اي اولاد الصنف الرابع في قراءة الصنف الاول واولاد البنات واولاد بنات
الابن وهذه العبارة باطلا فها قد يحمل على اولاد منسوبة الى البنات وبنات البنات

بلا واسطة ايضا فان اريد التفرع بذلك فيقولون وان سئلوا في الكل
 فمن اعلى واسفل واحد كما تقرر وان الصف الثاني هم الـ قطوع في الـ الاجرام
 واجبات وان سئلوا في الحكم في الكل واحد كما عرفت والعبارة مطلقة وليس بهذه
 الصف الثاني اعتبار اولادهم وان الصف الثالث اولاد الاخوات وبنات
 الاخوة وبنوة الاخوة لام وهذه العبارة كالاولي يتناول في يكون بواسطة
 واحكم ايضا واحد وانما الرابع وهم الغات والاعمام لام والاقوال ومخالات
 فليست بالعبارة عنهم اولادهم فلذلك احتيج الى توضيح اولادهم بالذكر
 وبيان احكامهم فحكمهم كالحكم في الصف الاول اعني بذلك اولادهم بالميراث
 افرهم الى حيثى جهة كان اى سواء كان الاقربى جهة الابد او غير جهة
 فثبت العم او ابنها اولى من بنت العم وابتها وبناتها لانها افر بالعم
 في الرحم من هؤلاء مع انها وبناتها وبناتها اولى من بنت اخالة وابتها
 بناتها كما ذكرنا وكذلك اولاد العم اولى من اولاد اولاد اخالة وبالعكس موجود
 الاقربى مع اختلاف جهة وان استواء في القرابة حيث كان جبروا منهم محمد ابا
 يكون قرابة الكل في جانب ابنت اوى جانب امة فمن كان له قوة القرابة فهو اولى
 بالاجماع على ليس قوة القرابة فافترس ثلثة او اثنان متفرقات كان اهل كله
 لولد العم لا جرم فان فقد كان كل ولد العم لا يقال فقد كان كل ولد العم لام

لام وقد اختلف في اولادها قول متفرقات او حالات متفرقات وذلك لان التاوى
 في درجة الاتصال بالبيت حاصل ولا شك فان قرابتين اقوى سببا وعذاتي
 السبب على الاقوى سببا معنى الاقربى درجة فيكون اولى كذلك اولاد اولاد
 من الابنانية من لا يقران الاب وقد سلف ان في استحقاق معنى العصوبة مقدم
 قرابة الابنانية الام واعلم ان هذا الاجماع لم يطبق على كل من يعقدها
 اذ لم يكن فيهم ولد عصبة اما اذ كان فيهم ولد لعقبه ففي اولوية من له قوة القرابة
 خلا في بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ في استغناء عمه ان استواء في القرب
 بحسب الدرجة وفي القرب بحسب القوة وكان جبروا منهم محمد ابا ان يكون الكل في جهة
 ابنت اوى جهة امة قوله العقبه اولى من لا يكون ولد لعقبه كثبت العم وابت العم
 كلاهما لام جرم اولاد ابنت العم لانها ولد لعقبه دون ابى العم وذلك لان
 العم لا جرم اولاد ابنت العم بخلاف العم فانها من ذوى الارحام كالعالم لان
 العم لام من ذوى الارحام وفي جانب ولد لعقبه قوة رجحان باعتبار اهل به
 ومنذ انما جبروا القرابة في صورة تاوى الدرجة بغير هذه القوة وان لم يغير عند
 اختلاف جهة كما سياتي وان كان احدهما اى احد هذين المذكورين وهما
 العم والعم لا جرم والاخر لا كان كل من كان له قوة القرابة ثم يرد هذه العبارة
 حاشيا ودرى الملاحظ لان العم ان كان لا جرم والعم لا جرم خلا ولا احد
 في ان اهل كل من ثبت العم لانها ولد لعقبه ولها ايضا قوة القرابة بل اراهم بان

العلم ان كانت الاب والعم لا يكونان اكل كل شيء له قوة القوامة وهو ابي العلم
 وفيه خلاف اخلاف الذي نذكره فكلان قال وان كانت العم لا وراثة والعم لا وراثة
 فكل اكل لابي العلم في ظاهر الرواية لقوة القوامة دون بن العم المذكور وان
 كانت ولد الوارث قياسا على خاله لا باعتبارها مع كونها ولد من ابيهم وهو ابا
 الام يكون ابي اولي بالميراث لقوة القوامة اياها من جهة الاب ابي الخالة لام
 مع كونها ابي كون الخالة لام ولد الوارث وحي ام الام فانها وارثة بخلاف
 ابيهم وانما كانت الخالة الاولى ولي في الثانية لان الترتيب ابيهم من جهة
 شيء اخر لم ينفصل عنه وهو في المخرج بمصدره قوة القوامة اياها من جهة الام لان
 ابي جهة الاب ولي في الترتيب من جهة الام وهو في خالنا الاولاد بالوراثة
 اياها من جهة غير الخالة الثانية التي هي ابي جهة الام فان الوارثة ليست حاصلة في هذه
 الخالة بل في ابيها التي هي ام ام ابي جهة الام الاولاد موجود في الثانية كما ان
 قوة القوامة موجودة في الاولاد لاننا نقول اصف الذي يترجح به حقيقة هو الوارثة
 الموجودة والام لا وهو نوع غلق لها بتلك الوارثة التي تترجح بها ولولا هذا
 الغلق لم يفسد ترتيبها بها فان قيل ابي يستقيم قياسا بين العلم وبن العم
 المذكورين على ان اثنين المذكورين مع ان تترجح الخالة لا باعتبارها فيهما وهو
 قوة قرابتها بخلاف ابي العلم لا وراثة فان قوة القوامة ليست في قرابة بل في اقرب
 قلنا في حيث ان قوة القوامة تترس في العلم افرعها او ما اوبرى ان بن العم

٩٢
 العلم لا وراثة اولى في بن العم لا وراثة في ذلك باعتبار سرية قوة القوامة في الاصل
 الا فرع ولولا السرية لكان اكل كل نفسين لان كل واحدة منهما ولد العصبه وهذا
 بخلاف العصبه فانها لا تترس في العلم افرع الا في حاله فان ابي العلم عصبه دون
 بنه واذا سرقة قوة القوامة في العلم لا ينفصلها كانت حاصلة في قرابة فيكون اولى
 في بن العم وقال بعضهم ابيهم في بناء على رواية غير ظاهرة اكل كل
 في الصورة المذكورة لبن العم لا وراثة ولولا العصبه بخلاف ابي العلم فانه ولد
 في الام ومما ههنا علم ان ذلك الاجماع المذكور هناك مقيد بما قيدناه به ثم
 لان بن العم لا وراثة في الام مساوية في الفرع من قرابتها مع كونها
 في قبل الاب مع ذلك ليس من له قوة القوامة اعني ابي العلم اولى بالاجماع في القوة
 هذا البعض في منشاغ الذي برح قوله على ظاهر الرواية بانه يلزم في هذا الظاهر ترجيح
 فرع الاصل في وجوده على فرع الاصل في الراجح الا يرى انه اذا تركز على لا وراثة وعلى
 لا وراثة العلم دون العلم فعلى هذا ينبغي ان تترجح بن العم بن العم فان استنوا
 في الفرع في اختلفت قرابتهم بان كان بعضهم من جهة الاب وبعضهم من جانب الام
 لا اعتبار ابي فلا اعتبار ههنا لقوة القوامة ولولا العصبه في ظاهر الرواية فلا
 يكون ولد العم لا وراثة اولى في ولد الخال او الخالة لا وراثة لعدم اعتبار قوة قرابة
 ولد العم وكذا بن العم لا وراثة اولى في بن الخال او الخالة لا وراثة لعدم اعتبار
 كون بن العم ولد العصبه قياسا على عمه لا وراثة فانها مع كونها قرابة العلم ابي

على غير الرؤى الى النصف وهو اثنان وما اصاب في الام واحد واعدادهم في الام
 عدم جهات في العود في ثلثه لاننا نحسب الاثنين في هذا النوع اربعة ابناء اثنان في
 قبل ان يخال لا اثنان في قبل ثلثه لاننا لا نحسب اختصار البنين فيهم ابناء
 واحد في هذا النوع ثمانية ابناء والاستغناء للواحد على ثلثه بل بينهما مائة في ثلثه
 بحالها ثم نظرنا الى الاثنين الذين هو وفي الرؤى في الام واحد في هذه مرة فوجدنا
 هما متباينان فغيرنا احداهما في الآخر فصار عشرة فغيرنا باقية اصل ثلثه الذي هو
 ثلثه ما رتبنا منها ثلثين ومنها ثلثه في عشرة في رؤى الا بعشرة منها لا يثبت العلم
 لا بعشرة للبنين وثلاثها في رؤى الام ثمانية منها لا يثبت واثنان للبنين وعند
 محمد في هذه السلسلة في ستة وثلاثين لانه يقسم المال على اربعة ابناء اختلفت فيهم
 عدد العود و جهات في رؤى الاول ثلثه في رؤى الثاني اربعة ابناء في رؤى الثالث
 كل واحدة في رؤى الاثنين فالجوع ثمانية ابناء في رؤى الثالث اربعة ابناء في رؤى
 جعل العلم الذي هو اربعة ابناء في رؤى واحد والاربعة الباقية على آخر فيعلم كل واحد
 في هذين العميين واحد في الاثنين الذين هما اثنان وفي رؤى الام ثلثه في
 كحاليين هما اربعة ابناء في رؤى واحد في رؤى الاثنين لا يثبت الاثنين
 بناء على اعتبار عدم العود و جهات في الامول فالجوع منها ايضا ثمانية
 خالات و اربعة ابناء في رؤى واحد في رؤى الاثنين لا يثبت الاثنين
 واحد و جعل في الام اربعة ابناء في رؤى واحد في رؤى الاثنين لا يثبت الاثنين

اثنان وهو الثلثة واحد فلا يستقيم على هذين الخاليين في غير عدد هذان اصل
 اثنان وهو الثلثة فيحصل ستة فيعلم في رؤى الاثنين في هذه السلسلة اربعة في
 يد فبان اثنان في هذه الاربعة الا انهم لا يثبت الطائفة واحدة على احد
 ويد في علم نصيب الاخر فوجدنا في ثلثه فكل واحد منها واحد ويد في
 الاثنان الاخران في الاربعة الا العميين لا يثبت لان كطائفة برشها ثم
 ينظر الى اصل العميين فيؤخذ اثنان في ثلثين و يثبت كسنتين لاخذها العدد
 فوجدناها وان اختلفت في رؤى جعلت ثلثا كاس واحد فالجوع ثلثة
 بنين و نصيب في رؤى اثنان لا يستقيم على الثلثة بل بينهما مائة في ثلثه
 بحالها و في رؤى الام في ستة اثنان و يد في هذين الاثنين او واحد
 الى اثنان و جعل كطائفة و واحد اخر الى اثنين و جعلان كطائفة فافاد في
 نصيب اثنان و هو واحد الى اثنين ثم يستقيم عليهم فغيرت في رؤى اثنان ثم انظر
 الى اصل الاثنين و جعل اثنان في ثلثين و اربعة ابناء في رؤى اثنان
 وللاستغناء للواحد عليهم فتركنا الثلثة بحالها و اربعة ابناء في رؤى اثنان
 اعني الى الثلثة و الاثنين و الثلثة و جعل بين الاثنين ثمانية فيعلم باحد هما و جعل
 بين الاثنين و الثلثة مائة في غير اربعة ابناء في رؤى اثنان في رؤى اثنان
 في السلسلة التي هي اصل ثلثه في ستة وثلاثين و منها ثلثه في رؤى الاثنين لا يثبت
 في اصل ثلثه في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان

في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان
 في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان
 في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان
 في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان في رؤى اثنان

فزكو والآلة الاخرى زيادة خرق في البدن وان بالى الى آلة النشأ فماتت والآلة
 الاخرى كشعور في البدن روى ان معاوية بن النضر البجلي كان في حكماء العرب
 في اهل بيته وقد رخص هذه الحادثة اليه فخير وكان يقول هو رجل وامرأة فلم
 يقبلوه منه فدخل بيته للستر اتم وانتقلت عواشه ولم ياخذ النور من المنة
 جارية صغيرة من خمره فاجبرها بذلك ففالت جارية فخرج الى ابيها وابنه ابيها وروى
 وحكم ابيها اي اجعل حكماء فخره وحكم بذلك فاستحسنوه وهو حكم جاهلي
 وقد قرره النبي عم لما رواه محمد بن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله
 في انه عوم لما سئل كيف يورث مولود كذا قال في حين يولد قد روي في
 عي على وجاهه روى قتادة كعب بن جابر قال كان يقول في الآتين جميعا فان حكم
 بما هو اسبق حرجه لانه لما خرج في احد من الحكم حال اخرجه فانه على تلك الصفة
 فلا يتغير هذا الحكم بخروجه في الاخرى كما اذا اقام رجل بيته على امرأة
 ففقه له بها ثم اقام آخر بيته اخرى لم يفتت الى الثانية وكذا اذا اقام بيته على سب
 مولود فحكم به ثم اوجاهه آخر اقام البيته لم يفتت الى الثاني وان لم يكن هناك
 سبعة في اخرجه فقال ابو جهم لا علم له بذلك وقال لا يعبر اكثر مما يولد الا ان الكثرة
 تدل على زيادة القوة وروى في ذلك عن ابي جهم وقال له اهل ربيت فامضوا بزن البول
 بالاول وان واد استويا في اعتدافه فالا علم لنا بذلك وروى في العلم ان الاعتراف
 بعلم العلم دليل على قوة الرجل وميانه فلا تنقض ذلك على ابي جهم وصاحبه اذا

واذا اتى لصاحب الآتين فلا بد ان يزول فذلك الشكل بنظر علامته
 لانه اذا اجتمع بذكره او بنت له لحيته او اقبلهم كما حصل لهم الرجل فهو رجل وان ظهر
 له ثديان كثنى امرأة او يرى حبضا كالفان او جوعه كما يجامعون
 او ظهر رجل او ظهر في ثدييه لبي فهو امرأة وهذه العلامات لا بد ان يظهر
 عليها بعضها عند البلوغ وقوله مقبول فيما كان في هذه الامور باطنا بخلاف
 لا يعلم غيره فمن ثمة قلنا لا يتبع الشكل بعد البلوغ هكذا في كوامم الشرع في شرع
 كتاب الخنثى وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار بشهره الثدى وبنات اللحية فاذا
 امكنه بغيره الرجل او بالخنثى ومما في بغيره كان شكلا وكذا اذا بال بغيره النساء
 ومنه بغيره الرجل لان كل واحد منهما دليل على الاخر فاذا اجتماعا تعارضوا
 اجبر الخنثى بحض او من اوصى الى الرجال او النساء يفعل قوله لا يقبل رجوعه
 بعد ذلك الا ان يظهر كذب يقينا قل ان خبره بان رجل ثم ثمة فانه يترك العمل بقوله
 السابق هذا وان وقع الاشتباه بفقدان الآتين جميعا فعلى محمد بن محمدنا
 والخنثى امثلك سواء واما من ان مات قبل ان يترك فبين حاله بينات
 اللحية او شهره الثدى واختلف العلماء في حكم الخنثى امثلك في باب
 الارث فحمل المصنف فضلا على حدة وبين حاله بقوله الخنثى امثلك في باب
 اي نصيب النكح والائنة اخذت اسوة اهل اليمن عند ابي جهم واصحابه يعني
 عند محمد بن عثمان بن كعب في قوله الاول وهو قول عامة الفقهاء وعلوه الفتوى عندنا

فان قيل لم يجعل نصيب الاثني مع انه الاقل قلنا لان نصيبها قد استوى نصيب
 كما في اول الامام وقدر يزيد عليه كما اذا تركت زوجا وامام واختا لام ونسبة لاثني
 فالثاني سنة ونصيب منها اذا جعلت اثني ففكوا فلا زوج نصيبها وهو ثلثه وثلث
 سدسها وهو واحد ولو لم لا ام سدس آخر فثني واحد وهو الثلث بالعصوبة لكونه
 اخالا وان جعلت اثني كان اخالا زوج فيقول المثلث الثمانية ثلثه منها للزوج
 وواحد للام وواحد آخر للاخت لا ام وثلثه اخرى للثني لكونها صاحبة النصف من
 الظاهر فكشوف ثلثي ثمانية اكثر من واحد من ثلثه فان قلت فما فائدة
 تفسيره اقل النصيبين بسوء الحالين قلت فانه انه لم يرد باقل النصيبين
 بسوء حال المذكورة والاثني لثني الام علينا فيما اذا كان بحيث يورث في
 احدى الحالين ويحرم في الاخرى كما اذا تركت زوجا واختا لاجام ونسبة
 لاثني اذا جعل اثني كان له سهم من سبعة وان جعل فوكو لم يكن له شيء فلما اراد
 باقل النصيبين بسوء الحالين كان الحكم شاعلا بهذه الصورة فانه يجعل فوكو
 فلا يستحق شيئا كما اذا تركت ابنا وبنا ونسبة للثني سهمها نصيب لاثني
 متيقن اى معلوم بثبوتها على تقديرى فوكورته واثنيته والراية على فوكو
 مشكوك فلا يستحق لجزء الشك وعند عامة الشعة وهو قول ابن عباس
 للثني نصف النصيبين بالمنازعة بدلا محمد كذا في بعض النسخة بارواه
 عن الشعة في انه مثل على ميراث مع ولو فاقه للثني كما سبق فوكو فقال

الاصح

فقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى بناء على المنازعة التي بينه وبين باقى
 الورثة فانه يقول انا فوكو ونصف الزكوة وهم يقولون انت اثني ونصف
 الاثني فندفع اليه نصف النصيبين اعتبارا للحالين اولا لا يمكن ترجيح احديهما
 على الاخرى فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان وذلك ما ذكرناه ورويان العمل بهما
 جميع بين صنفين متضادين وهو ترجيح العمل بالاقل مما ذكرناه واحتملا
 اى الجوز ومحمد بن خزيمة في قول النقي ونقيده قال ابو يعقوب في المثال المذكور
 للابى سهم وللبنت نصف سهم وللثني نصف نصيبين وهو ثلثه ارباع سهم
 لان الثلثي سهمها كالابى ان كان فوكو الحقيق نصف سهم كبت ان كان
 اثني وهذا اى استحقاق سهم على تقديرى ونصف سهم على تقدير آخر متيقن ولا ترجيح
 لاثني التقديرين على الاخر فافخذ نصف مجموع النصيبين عملا بالتقديرين على حسب
 الامكان كما فوكو انما فخذ نصف سهم ونصف ونصف سهم او تقول عبارة اخرى
 باخذ النصف المتيقن الذى هو ثمانية على تقديرى المذكورة والاثني ونصف
 النصف المتنازع فيه بينه وبين الورثة هو فعال المنازعة في ثبوت هذا النصف
 على رعية وانتفاء على رعيهم فصار له اى الثلث ثلثه ارباع سهم ومجموع الانبياء
 سهمان وربيع سهم وذلك لان ابن ابا يعقوب يعتبر السهم والقول الى المبط
 الى الكسر بجميع المثلث المذكورة على الوجه الذى نقرر سهمان وربيع فافرا
 بسطنا السهمين نقرهما في مخزج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان اصل

شعار باع فجمعها صحيحا ونصف منها مسئلة فلذلك قال ونصفه ^{للمسألة}
فللابن اربعة وللبنت اثنين وللخنثى ثلثة فانها نصف مجموع ما للابن ^{والبنات}
او نقول في نصف هذه مسئلة بوجوه اخرى الى ما تقدم للابن سهران وللبنات ^{للمسألة}
والخنثى نصف سهم النصبين وهو سهم ونصف سهم والجمع اربعة اسهم ونصف
فبسطنا السهم الى الكسر الذي هو النصف بان يفرها في مخرب ويزيد عليه هذا الكسر
فيحصل ثلثة ايضا فجمعها صحاحا وقال محمد في مخرب قول الشيخ في الصورة
المذكورة باخذ الخنثى خمس المال في هذه المسئلة ان كان موكولا في الاولاد في
ابنات وبنات فالمسئلة في ثلثة الابن ابنا وللخنثى ايضا تقدير المذكورة اثنان
وللبنت واحد والخنثى على هذا التقدير ربع المال وباخذ الخنثى ربع المال ان
كان ابنه لان الاولاد في ابن وبنات فالمسئلة في اربعة فللابن اثنان وكل
واحدة في البنات واحد فالخنثى على تقدير الاثونة ربع المال فباخذ الخنثى نصف
هذه النصبين وهو ثلثة النصفين في ثلثة باعتبار اهل البيت فان الخمس نصف النصبين
والثلثي نصف الربع فجمعها نصف النصبين الثابتين
باعتبار حاله المذكورة والاثونة ونصف المسئلة على مخرب محمد في اربعين واثون
العدم اجتمع في اربعة سلبات وهما الاربعون التي هي مسئلة الاثونة في مسئلة
الاخرى وهي الخنثى التي هي مسئلة المذكورة ثم مزاها على مخرج واحد في اهل البيت
اعني حال المذكورة والاثونة فيبلغ اربعين واخمس في هذا ان يقال ان كان للخنثى

الثلثي عشر في ثلثة واربعين بعد النصف في هذا الكسر ان ضربنا مخرب احد ما في الآخر
فيحصل اربعون ثم اشار الى طريق تعيين نصيب كل واحد من الاربعين بقوله في كان
الثلثي عشر في ثلثة عشر واثون في ثلثة عشر في اربعين في كان ثلثة عشر في الاربعين
مخرب في ثلثة عشر فصار للخنثى في النصبين ثلثة عشر سها وللابن ثمانية عشر سها وللبنات
سبعة اسهم وبيان ذلك ان للخنثى في مسئلة المذكورة اثنين فافاها في الاربعين
حصل ثمانية في كل نصيب في مسئلة الاثونة واحد فافاها في ثلثة عشر في كان ثلثة عشر في
ايضا فصار نصيب في الاربعين وثلثة عشر وللبنات في مسئلة المذكورة اثنان فافاها في
ثمانية الاربعين حصل ثمانية في كل نصيب في مسئلة الاثونة اثنين ايضا فافاها في ثمانية
في ثلثة عشر في ايضا فصار نصيب في الاربعين ثمانية عشر وللبنات في مسئلة المذكورة
واحد فافاها في الاربعين فكان اربعة في كل نصيب في مسئلة الاثونة ايضا واحد
فافاها في ثلثة فكان ثلثة في كل نصيب فصار نصيبها في الاربعين ثلثة ولا يزيد
عليك ان نصيب الخنثى اعني ثلثة عشر في هذه المسئلة كما هو مخرب في الاربعين كذلك
هو نصف نصيبه بحال لان النصيب في حالة المذكورة ثلثة عشر ونصف ثمانية وفي
حالة الاثونة عشر ونصف ثمانية ومجموعها ثلثة عشر فالحاصل في النصبين واثون
هذه الطريق لان المقدم الذي هو نصف النصبين ثم ان ضربنا اهل سلبات في الاخرى
ومزاها على شخص في اهل سلبات في جميع الاخرى انما يكونان على تقدير ثمانية
بين سلبات اما ان افانوفت فيفر وفعلا اربعة ما في الاخرى وبغيرها حاصل

في عدم احوالين ثم يميز بينهما بأكمل شخصي احدهما سلبين في وفي الاخرى ولا
 شبهة في ذلك بعد احوالها كذا بالقبول اعدت ابنة وقد اشار اخص الى هذا الفصل
 الا انه كما ستعرف واعلم ان من هذا الباب في رده ان ياخذ اخذ الشكل واما
 باحسن التقدير ان لا يشك في احوالها في المعقود واما في انكر احوالها
 وولد اخذت فلا شيء للا في الاحتمال كون اخذت فكذا في اللفظ وللختم نصف المال
 لان اخذت هو ان يكون ان في وقوع النصف الباقي ان يشك في حال اخذت واذا
 ترك اخذت لا يرد وولد في ختمين فكل واحد منها ثلث المال الاحتمال ان يكون هو
 ان في وصا جده كذا وبقوة الثلث الباقي الا انكشاف احوال او احوالهم بينهم على شيء
 وقس سائر الصورة على ذلك واما كان اهل ايضا من واهل احوالين او فضلا
 عقيب فصل اخذت فقال **فصل** في اهل اكثر مرة اهل سنين
 عند ابيه واهل ابيه وعند ابيه في سنين ثلث سنين وعند ابيه في اربعة
 سنين لنا حديث عائشة رضي الله عنها قالت لا يتبع الولد في رحم امة اكثر من
 سنين ولو بملكه فقول مثل لا يعرف قيا سابل سماعي رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 ما روي في انه الضحى كولد لا يبع سنين وقد ثبتنا به وهو يضحى كوسم
 فتحا كما وان عبد الوتر ايا جنونه ولد ايضا لا يبع سنين وقد ثبتنا به ما
 جنون انهم يلدن كذا كذا في ان في سبعة اموال سنين ثم قدم واهل
 حلال لهم عمر بان برحمها فقال له معا فان كان لك سبل عليها فلا سبل لك على ما

على ما في بطنها فتركها حتى ولد ولدا قد ثبتنا به **فصل** في احوال
 فقال ابو جهم بن ابي وري الكعبة فابنت عمر بن عبد الله ولد الاكثر من سنين
 وقال لولا ما فعل له لكانت امة واهل احوال الا ان الضحى كولد عبد الوتر ما كانا
 يعرفان ذلك من انفسهما ولا يعرفون غيرها الا ان اطلع لاحد ما على ما في البطن
 سوى انه تعالى في جوارح يكون ذلك لا نسد رحمهم لم يرض على سبل الذرة فلا
 اعتدوا به في الثلثة ان امة او غيبة عنها فبر ما **واثنان** النسب
 كان باقرار الزوج واول سنة شهر بالانفاق لما روي عن ان رجلا تزوج امرأة
 فولدت له شهر فم عثمان برحمها فقال اي عتبان ما انها ولد خاصتك كذا في
 خصتك قال انه وحمله وفضاله لثون شهر قال انه تعالى وفضاله في عامين
 فاذا اذ برحمها ان للفضا صلح لم يبق للحمل الا سنة شهر فدر عثمان احد منها
 واثنان النسب الزوج وروي في انه على عذرة ان كسود ان الولد بعد ما
 من في عليه اربعة اشهر يستغنى في الزوج وبعد تغني يتم خلفه في شهرين ويحقق
 انفصاله سوى خلفه شهره كذا شمس الائمة الحسن في شرح كتاب الطلاق
 ونوف الخ لثون سنة في سنة في سنة ببيان او نصيب اربع بنات اليها اكثر
 ويعطى بقية الوزنة اهل الانساب رواه عن ابي جبار كذا في اخذ ذلك للاجتماع
 وقال ليرك النصف راي في الكوفة لاهل اسما على اربعة بنين في بطن واحد ولم
 ينقل في اعتدوا ان امة ولد اكثر من في ذلك فاكثفنا به وعمر محمد بن قيس

ثلاثة بنين اولهن بنات اليها اكثر رواه عنه النبي محمد وليست هذه الرواية
موجودة في غيره من الاصل واللاحق الرواية في رواية اخرى عن محمد
توقف نصيب بنين او بنين اليها اكثر وهو قول الحسن واحمد والرواية
عن ابي يوسف واحمد بن حنبل وفكره لان ولادة اربعة بنين واحد
في غاية النورة فلا يتبع الحكم عليه بل على البسامة في الجملة وهو ولادة
اشنين وروى الخصاقي عن ابي يوسف انه توقف نصيبين واصل وثبت
اليها اكثر وهذا هو الاصح وعليه الفتوى وفكره لان احصاه
العالمان لان المرأة في بطن واحد الاول واحد منى الحكم
عليه ما لم يعلم خلافا وفكره في فتوى اهل سمرقند ان الولادة ان كانت
قرنة توقف القسمة على الحمل او العجالة لم يمانع بظهور الحمل
على خلاف قدر وان كانت بغيره لم يوقف في آخر ارباب الورثة وهم ثمانية
للزوجة على اهل بيته على العادة وقبل هو حامل من الشهرين على انه لو خلف
البقيضين حتى خلا على اهل بيته كان محمدا على ما دون المشهور في واقعات
الناطقة انه يقيم الزكاة ولا يعرى نصيب الحمل او لا يعلم ان خارج البطن حمل فاقا
ولدت اسنان القسمة عند ان يقع لا يدفع الى واحد من الورثة شئ الا
في كان له فرض ولا يتغير بقدر الحمل وعدم قدره فانه يدفع اليه فرضه هو
على ان يتصور عدل وتر الباقى الى ان يتغير الحال لانه الحمل محال

ما لا ينقض فتدري من سبعة انه كان له ثرون والد كل من سبعة في بطن واحد
وبما قد قيل في الورثة على قول ابي يوسف في رواية الخصاقي اي باخذ الباقي
فمنه كغيره على ما هو معلوم هو الزيادة على نصيب واحد نظر الى ما هو خارج عن النظر
اعني الحمل في اخره كباقي سبعة فتدري في وعده وان يجوز حملهم في قوله الاول
يعطى فخره الثلث والابن الثلثين وبما قد منعه كغيره من صاحبه وقيل بل يحاط بهما في قوله
الليلك عندهم جميعا لانه اثنان من لالة المذكورة في الفخره كان مستحقا لما زاد
على النصف مما اخذه الابن فكذلك الحمل فكذلك فان كان الحمل في امهت باضعا او اوة
حامل او جاء بثلث امرأة بالولد تمام الزممة الحمل اي سنيان عندنا والاربع
سنيان عندنا في اقل من هاتين في الزممة التي هي اكثر من ان الحمل هو او جاءت
به ستة اشهر او اقل ولم يكن امرأة مع ذلك فخره بثلثيها بعدد سبعة لانه ولد
في امهت او غار به بوزن من لان وجود الولد في البطن وقت امهت شرط في استحقاقها
الارث فافهم ان يكون في امهت بثلثيها مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل كان موجودا
في ذلك الوقت وان جاء بالولد لاكثر من الزممة الحمل لا بد من ثلث الولد في امهت
ولا بد من ثلثه في قبله او قدر علم لمجبه كذلك ان علوة كان بعد موت فلان ولا بد من
وكذا اذا اقرت امرأة في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد ان يتصور في انقضاء العدة
ثم جاء بالولد في تلك المدة فانه يرد ولا بد من ان قد علم باقرارها ان الحمل لم
يكن في امهت ورواها ان كان الحمل في بطنه بان يترك امهت على ابيه وحده او غيرها

سنة عشر و بين عدد من نصيب كل واحد اربعة وعشرين توافقا بالثلث لان كل واحد
وهو ثلثه بعد ما عا فافا وقت احدها الا الثلثة وهو ثمانية في الاول ثمانية
في الثاني في جميع الاخر صار حاصل ما بين اثنين وستة عشر منها ومنها نصيب كل
اف على تقدير المذكورة للمرأة سبعة وعشرين وكل واحد من الابوين سنة وثلثون
وفلذلك سهم امرأة في مثل المذكورة اربعة وعشرون ثلثة كما عرفت واذا
مزينت في وقت السئلة الاثوثة وهو ثلثه سبعة وعشرين وسهام كل واحد
في الابوين معلقة المذكورة وهو اربعة فافا نصيبها في ذلك الوقت في ثلثه سنة
وثلاثين ومطابق تقدير اثوثة للمرأة اربعة وعشرون لان سهامها في مثل الاثوثة
اثنى سبعة وعشرين ثلثة ايضا فافا مزينت في وقت مسئلة الذكور وهو ثمانية ببلغ
اربعة وعشرين وصار لكل واحد من الابوين اثنين وثلاثين لان سهام كل واحد
مسئلة الاثوثة اربعة ايضا فافا نصيبها في وقت مسئلة الذكور وهو ثمانية
صار اثنين وثلاثين فيعطى للمرأة في اثنين وستة عشر اربعة وعشرون لانها
اقل نصيبها على تقدير المذكورة الحمل والاثوثة وتوقف في نصيب بنت ارم وهو
الفصل بين النسبين الا ان يكشف حال الحمل وتوقف في نصيب كل واحد من
الابوين اربعة اسهم اي يعطى في اربعة المذكور كل منها اقل في النسبين ولا
اشان وتثنون وتوقف الفصل الذي يربطها فقد جعل الحمل في حق الزوجة الابوين
اثنى في النسبين في ذلك ثلثة عشر منها وفي ذلك لان ادبوق في جميعها انصيب

١٠٠
انصيب اربعة بنات عند ابيه لان اقل نصيبها انما يتحقق في مائة على
يد التقدير وكون تقدير اربع بنات واذا كان الثلثة اربعة نصيبها ثمانية في
دوق في ثلث في مثل المذكورة وهو اثنى في ذلك الثلثة كما عرفت واربعة اسامع
سهم لان اقل اعطى في الباقى كل اى سمان والنسب سمان واحد اربعة اسهم وكل
ابن سهم الاخر الا انما في النسب سهم واربعة اسامع سهم في اربعة وعشرين هي
مسئلة المذكورة وهذا النسب موقوف في ثلثه هو وقت مسئلة الاثوثة فصار
حاصل هذا النص ثلثة عشر سمان في اقلها في الاثنين وستة عشر والباقي منها بعد
ما اعطى الابوان والزوجة والنسب موقوف في اقلها في الباقى مائة وثلث عشر
سهم الا انما ثمانية وواحد فان ولد بنتا واحدة او اكثر في موقوف في النسب
وفى الا انما اقل اثنى في حق الزوجة والابوين واعطى لكل واحد منهم ما هو
نصيبه على تقدير الاثوثة فقد استوفى حقوقهم على تقدير الاثوثة وكان جميع
ما بينهم موقوف وهو مائة وثمانية وعشرين نصيبين البنين او البنات الا ان
ان نصيب بنت في مثل الاثوثة اثنى في سبعة وعشرين سنة عشر واربعة عشر في مثل
المذكورة وهو ثمانية ببلغ مائة وثمانية وعشرين وقد اخذت منها ثلث
ثلثة عشر فقصرها الى الباقى الذي هو مائة وثلث عشر ثم يوزع بينهم على السوية
تمام الاستقام عليهم فذلك والافاقه كان بين السهم واربعة موقوف فافا
وفى الرؤس في جميع ما بين اثنين والستة عشر في بليغ نصيبه عنه المسئلة وان لم يكن

بينهما موافقة بينهما مائة فأكثر جميع عدد الرؤى في جميع المائتين لستة عشر فما
حصل كان النصف من المائة وان ولد زينا واحدا أكثر فبطل للمرأة وابوي ما كان
موقوف في نفسيهم أي على المرأة الثلثة ان كانت موقوفة في نفسيها في مثل فكونه
أهل فبطل لها سهم في خمسة عشر وهي أكثر النصف واحد يعطى كل واحد من
الابوين الأربعة الموقوفة في نفسيها في مثل المذكورة فيقسم كل منها أكثر النصفين
وهي ستة وثلاثون وما يتبع بعد ما اخذته هو لانه الثلثة واخذته بنت وهو مائة واربعه
وبعض إلى الثلثة الغنمة اخذتها البنت حتى يبلغ مائة وثمانين عشر فبطل هذا الجمل بين
الأولاد ان صح عليهم المذكور فبطل الثلثين وان انكر فبطل مائة وعشرة غير مائة
وان ولد زينا فكونه أو ان كان على فبطل ما افاد ولد فكونه كما لا يخفى وان
ولد زينا مائة فبطل للمرأة والابوين ما كان موقوف في نفسيهم وعلى البنت
التي نام النصف وهو أي في ذلك العام ثلثه مائة لانه كان قد اخذ ثلثه
عشر فبطل لها نصف الثلثة وهو مائة وثمانون والباقي من المائة والأربعة بعد
التكبير النصف للابوين بثلثه سهم لانه عصبته على ما روي ان على البنت مائة
والنصفين واعلم ان اجتمعوا في تركت في الابنة فبطل الجمل فانه يعطى فبطل
كما ان المذكورة واواة حامل فانه يعطى بجهة التسدي وكذا ان ذكر اواة
حامل وابي فبطل المرأة التي قال الوارث ان كان على تسقط في احدى حاله الحمل
فانه يعطى شيئا لان اصل استحقاقه مشكوك ولا تورث مع الشك كما ان اواة

١٠٥
اواة حامل واواة غاملا في المائة او المائة جواز ان يكون الحمل انما فبطله
سابقا انما هو في نفسيه فبطل في الورثة **فصل في ما اشار اليه**
في الموقوف وهو الجمل الذي انقطع عنه ولا يدري حيوته وحكمه ما اشار
اليه بقول الموقوف حتى في حاله حتى لا يرث عنه احد ثبوت حيوته بانخفاض
احال وهو عصبته ابتداء ما كان على ما كان موقوف اثبات ما لم يكن ولهذا
الاشتباه استحقاق ورثته بما لا لا يعبر امرانه عندنا وهو مندر على
ويوقف حاله حتى يصح عدته او يفي عليه مدة او اخلف الوارث في تلك
العدة في ظاهر الرواية انه اذا لم يبع احد من اقرانه حكم بغيره وقيل بغيره
اقرانه في بلد واقرانه في جميع البلدان والاول والاول والاصح كما ذكره
في فرائض الامام الثماني انما عاين اقرانه في بلدة لان الاعلى ومما
بتقاء واختلاف القام والبلدان وايضا اعتبار جميع الاقران في
عظيم وروي الحسن بن زياده عن ابي بصير ان كل احدة مائة وعشرون
سنة في يوم وليلة الموقوف وهذا جمل على ما اشتهر بين العامة من انه
لا يعش الاكثر من هذه اعدة وهو في الاكابر في عشرة مائة فلا يخفى انه
وقال احمد مائة وعشرين سنين وقال ابو حنيفة ومحمد بن سنان وبها ان الروايات
هم يوجبون هل الكتب المعينة وروى عن ابي يوسف انه اقراف في مائة سنة
في اول اعدة حكم بغيره اذ الظاهر في زماننا ان لا يعش احد اكثر من مائة

وكان محرم في سنة يقضون الدواينة في المغفور حتى ظهر في نفسه فانه عايش حيا
وسكنين وقال بعضهم سئل لان الرجعة عليها في زمانها في غايه القدرة
فلما طرأ بها الاحكام الشرعية التي هي مدارها على الاعقب قال الامام الترمذ في
الفتوى وفي بعضهم انما يقول سنة كما ورد في الحديث هو في اعمار
سنة الامة وقال بعضهم حال المغفور موقوف واجتها والام في موته
وهو عند الشافعي فانه قال انما في مدة يقضي الفانيان مثل لا يعيش اكثر من هذه
امدة حكم بموتهم في مال على الوزيرة الموجود في حال الحكم به ثم ان الالبس بطريق الفقه
ان لا يقدر شيء كما في ظاهر الدواينة او لا محال للقبيل في نصيبها ويرى لانفسها
فيجعل في اعتبار اوانه ونظايره كما في قيم المتعلقة بهم مثل ان في المغفور
موقوف الحكم في حق غيره في نوقس نصيبا موزنة كما في اهل فان كان المغفور
ممن يحب الى غيره لم يضر في اليهم شيء بل يوقفها اكله وان كان لا يحجبهم يعطى كل واحد
منهم ما هو الاقل في نصيبه على تقدير حال حيوة المغفور وما نه فاقا في امدة
وحكم بموتهم قال الوزيرة الموجود في عند الحكم بموته والاشي في ما صنع قبل
الحكم بموته لا يضر في الوزيرة بعد الوارث حسب عدد موزة الوزيرة ما كان موقوفها
لاجل من موزة بره الوارث مع موزة الذي وقفها على موقوف في مال كما في
الحكم ان انفصل حيا استحق نصيبه ان انفصل ميتا باخذ الوزيرة ما كان موقوفها
في نصيبه فكذا هنا ان كل من المغفور حيا اخذ - وان حكم بموته يستحق

باب ثانيا في وقف الدار على نفسه امسأله الموقوف ان يفسخ مسئلة على
تغير حيوة ثم يفسخ مسئلة على قدر وماتة وباق العمل ما ذكره في العمل
انظر في مسئلة ابيوة والوفات فان توافقا يفسخ وفي احد هاجم جميع الاخرى
فان تبان بان يفسخ احد هاجم الاخرى فما حصل في المفسوخ على الوجهين كان مفسوخا
المسئلة على كل واحد من تغيرين ثم يفسخ نفسه في كل له شيء في مسئلة الوفاة في مسئلة
الحيوة او في قوة ونفس في كل له شيء في ابيوة في مسئلة ابيوة الوفاة
في وقتران ثم يفسخ في هذين الحاصلين في العز فيسقط الوارث الحاضر ما هو الاقل
في الحاصلين ويجعل الفضل بينهما موافقا في نفسه في كل الوارث الا ان يظهر حال
الموقوف فاذا انكرت مثلا روبا حاضر وخشيت الاب **الاب** وام واب
حاضرين وادخلا وام موقوف فعله تغير يكون الموقوف مستأبكون الوو في نفسا
غير عايل والاثنين الرابع لان اصل مسئلة على هذا التغير اثنان واحد للزوج
واحد للام في مع الاثنين فلا يستقيم عليهم وهم كالربع اخوانا فيفسخ الرابع
في اصل مسئلة فيسقط ثمانية اربعة منها للزوج واثنان للام واثنان اخوان
للاثنين كل واحد فلو الموقوف في حق الاثنين خسر في حيوة وهو طاهر
وحيوة غير للزوج اذ له نصف في المال بلا عدل فيسقط حيوة الموقوف في حق
الاثنين فلا يصرف اليهما الا ربع المال وغير حيوة في حق الزوج فلا يعطى
الاثنان بسباع المال ويقوم الباقي في هذه مسئلة نفسه في مسئلة فيسقط لان مسئلة

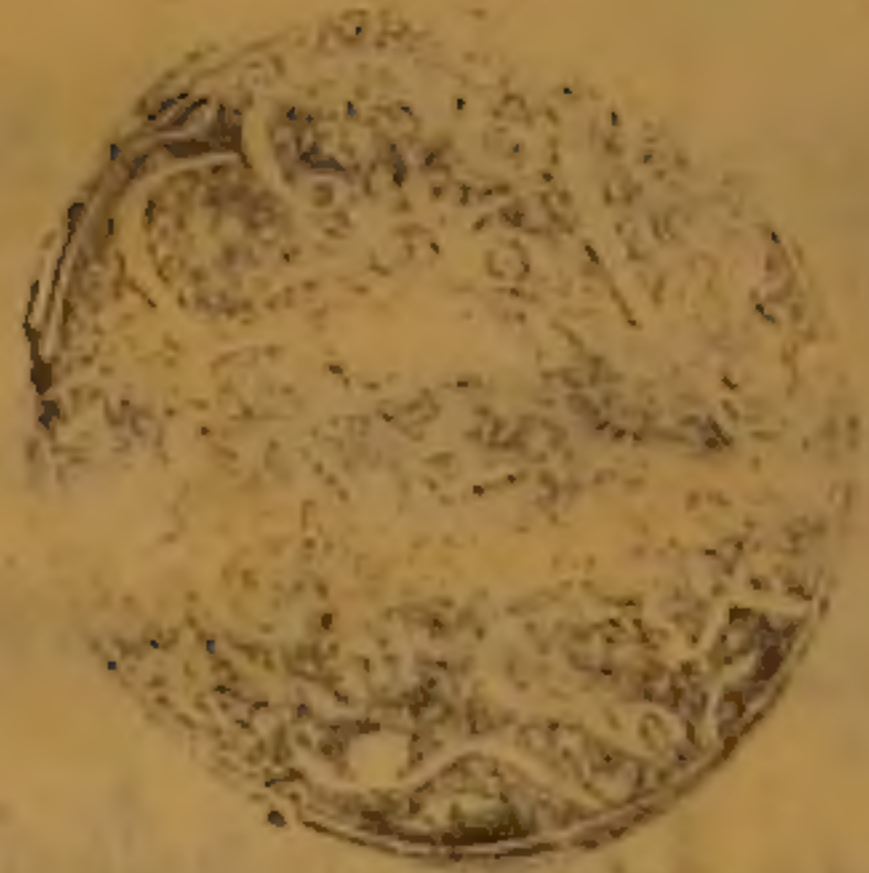
الحيوة في ثمانية ومئة الوفاة في سنة وفيها ما ينضم اليها في الالف
 فيبلغ سنة وخمسين وكان للزوج في سنة الحيوة اربعة فاذا مضت سنة
 الوفاة في سنة ثمانية وعشرين وكان للزوج في سنة الحيوة اربعة فاذا
 مضت في سنة الوفاة في سنة ثمانية وعشرين وكان للزوج اربعة في سنة
 والوفات فاذا مضت في سنة الحيوة وهي ثمانية بلفست اربعة وعشرين فيبلغ للزوج
 اربعة وعشرين لانها اقل حاصلين وهو المنصف والعابل ويوقفي في اربعة
 وكان الاختين في سنة الحيوة اثنتان فاذا مضت في السنة فضل اربعة عشر وكان
 في سنة الوفاة اربعة فاذا مضت في الثمانية صار الحاصل اثنتين وثلثين
 فيضم اليها اقل حاصلين وهو اربعة عشر وهي اربعة السنة والخبين فكل
 واحد منهما ستة ويوقفي في ضمها ثمانية عشر ويجمع ما يبرر
 الى الزوج والاختين ثمانية وثلثون والباقي في السنة والخبين وهو ثمانية
 عشر موقوف فان طرأ ان المتقو صحت برفع الزوج الاربعة الموقوف ليتم له
 نصف المال وهو ثمانية وعشرون يكون الباقي وهو اربعة عشر للزوج حتى يكون نصف
 الآخر الا في والاختين الثمانية عشر الموقوف في ضمها حتى يتم لهما اربعة اصباع
 اصل وهو اثنتان وثلثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كالحاج وهو اربعة عشر وثلثون
 في ~~في~~ في الوفاة اذ مات الرجل امرته على وزنه او قبل او قتل او قتل
 بدار ~~و~~ حكم القاضي في ما في حال اسلام له ولو زنته المسلمين وما

وما اكتسب حال وزنه بوقوعه في حال هذا حكم عزابه في وعندهما الكسبان
 لو زنته المسلمين وهذا الشافعي الكسبان جميعا بوضع في حال دفع احد قوليه بطريق
 انه تعالى في قوله الآخر بقرينة انه مال ضايع نفقته لما زنت على مذهبه في الحق فهو محمد
 امرته بحري على رودة الاسلام فيحكم عليه في حق وزنته بالحكم فكل الكسبان معك
 له ولهذا البقية منها ويؤنه مع اختلاف في كيفية العقاب فكلها لها لوزنه ولا به
 ضفة الوفاة بين الكسبان بان حكم مودة عند الوقت مودة لانه صار بها لكان
 الزوج وجب يمكن اسناد والنور في ما اكتسبه زمان ابيه قبل ذلك
 الوقت لانه كان موجودا في ملكه فكيف يورثه في الاسلام في السلم ولا يمكن ان يورثه
 في حال مودة انه يستند بقرينة الى زمان الاسلام او ايكى موجودا في ملكه في ذلك
 الزمان فلو وقع له لوزنه لكان يورثه في الاسلام في الكافر فلا يجوز وماله كسبه
 بعد الحقوق الا هو يورثه في الاجماع لانه اكتسبه هو في اهل حربه في السلم لا يورث
 في حربه وكسبه في جميعا اي سواء اكتسبه في اسلامها او في حربه قبل الحقوق بدار
 او يورثها المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا وذلك لان امرته لا يورثها
 بل تحبس حتى تنكح او يموت لانه نفقته على قتل النساء وايضا الاصل في الحقوق
 الاجراء بحداد وانما عدل عنه في الرجل في الشتر فيم توقع منه وهو في خلاف
 امراته واما انتم تزل بازنتها عتقت نفسها ثم نزل مالها فكل واحد من الكسبان
 ملكا لها فهو لوزنتها الا انه لا يورث من الرزق لانها تنفق الرزق فدايت منه ولم

شبهه نمون و لا يكون للفرقة حكم نحو الا ان الفصل قضاء العاقبة
فصل في الفرق و احراف و الهرق افرامات
 جماعة بينهم قرينة و لا يرد برزخ اليهم مات اولي في غفوة التفتنة
 معاً بوقوع في الغار و قد اخطأ عليهم او متفقين او قتلوا في اموك
 و لم يعلم التقدم و التاخير في موتهم جعلوا كالنجم ما تواعوا في كل واحد منهم لورثة
 الاجزاء و لا يرث بعضها هذا اجماع في بعض هذا هو انما عندنا وعند ملك
 روي عن فخر في احوال الموتى كذا عندنا في روي عن ابي بكر و عمر ريد
 بن ثابت كما سنده و قال علي بن كعب في احدى الروايتين عن جابر بن مسلم
 بعضهم اي بعض هذه الاموات في بعض الاغ في ما ورث كل واحد منهم مال
 و لا شك في بطلان و البعد من اي اية ليل و الوجود في ذلك سبب استحقاق كل واحد
 منها ميراث صاحبه و هو في بعد موت صاحبه و قد عرفنا صورة يمين فيجب ان
 يتم كسب ميراث قبل موته و هو ان يكون في خلايشته احوال بالثبات لا في ما ورثه
 كل واحد منها في صاحبه لاهل الضرورة و هم ان نوارث ان يتوقف على الحكم بموت
 صاحبه فلم فلا يتصور ان يرث صاحبه من كان ما يشاء للضرورة لا يتقدر على حملها
 و فيما عدا ذلك في الامتياز في الاصل فان اليمين الابرار بان كل من يتفق
 بالظاهرة في شك في احد فليكن بالعكس و لنا ان سبب استحقاق واحد منها ميراث
 صاحبه غير معلوم بقينا و ما لم يتبين ما سبب استحقاق الا في تصور لشبهة

لشبهة بان كونه ان السبب انما هو بعد موت مورثه و انما يعلم ذلك بطريق الظاهر
 و استغنى بالاحوال دون اليمين و هو انما يتبين ما كان
 على ما كان و هو الا ان لا الغرام الاربعة في الواحد الاربعة الاربعة في غير
 باستحقاق الجميع في بقا ما كان لا في اثبات عالم كمي كمي و مقتضى جعل ثابته
 في نفي التورث لانه في استحقاق اجماع في مورثه ايضا قد ظهر هو ان
 و لم يعلم اسبق فيجعل كانهما وقف معا كما اذا تزوج او امة ثم تزوج اخيرا
 فلم يدرى السبق منها فانه يجعل كانهما وقف معا بنحو النكاحان فكذلك اهلها
 يجعل الاخوان مثلا كانهما مائتا مائتا ميراث اجمع في الاخرى في صورة اجتماع
 الموتى في مقتضى و قد روي خارج بن زيد بن ثابت عن ابي ربيعة انه قال
 اروي ابو بكر الصديق رضي الله عنه بنور بن ابي النعمان في ثورثت الاجزاء في الاموات
 و لم ادر في الاموات بعضهم اوزن عمر رضي الله عنه بنور بن ابي طاعون عمواس
 و كانت الغيل بموت يسيرها ثورثت الاجزاء في الاموات بعضهم في بعض و هكذا
 نقل عن ربيعة في قل بجل و صنفين فافترقوا اخوان اكر و اصغر و خلق كل واحد منهما
 اعم و بنسا و مولى و ترك كل واحد منهما تسعين و رها ففقدنا قسم تركه
 كل واحد منهما النصف فيعطى ام كل واحد منهما سبعمائة و هو خمسة
 عشرة و ليست كل واحد منهما النصف و هو خمسة و اربعون
 و لمولاه ما يبيع و هو ثلثون و عمر رضي الله عنه و ابي مسعود

اذا الظاهر يمين



رضي الله عنه في احدى الروايتين عنهما كما يموت الاكبر او لا يفهم تركه غلام
الذي ليس عن شرو البنت الضعيف واربعون وللاصغر جابغ ثلثون ثم يحكم
بموت الاصغر فيقسم تركه كذلك فقط يفي تركه كل من ثلثون

وهو ما ولا تظلمهم صاحب غلام فذلك البنت الذي
وهو من تركه كل من ثلثون وهو من تركه البنت للولد
لان كلامها لا يترى صاحبها ورثته فترثها

فان لم يكن لها من تركه ثلثون ولو لا اثره
والاعلى بالقواب
فان كان له من تركه ثلثون
فان كان له من تركه ثلثون

مأنة والغنى من مال سلطان

محمد بن سلطان مصطفى
خلد الاخلاقه آيات
محمد بن الكون

البنين الاولين

تمت القصة في يد الضعيف
انما الضعيف حاله حاله
الغنى استقلاله انما الضعيف
ولو الذي ولا تظلمهم صاحب
ويجوز فيكون من تركه ثلثون
الا جابغهم والاعلى من تركه ثلثون
واحد رجب

عبد الرحمن بن سلطان مصطفى
البنين الاولين

111

